أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
29 ديسمبر 2025م
9 رجب 1447هـ
العدد 60

وطنٌ مُعلَّق

عقد إجتماعي جديد

ليس ما يعيشه السودان اليوم مجرّد حرب، بل انكشاف طويل لما كان قائمًا تحت السطح. فالعنف الذي انفجر في أبريل لم يصنع الأزمة بقدر ما عرّاها، ودفع إلى الواجهة أسئلة جرى تأجيلها منذ الاستقلال، ثم الالتفاف عليها، ثم دفنها تحت تسويات مؤقتة. في مثل هذه اللحظات، لا تصبح السياسة مسألة إدارة ممكنات، بل اختبارًا لقدرة المجتمع على إعادة التفكير في ذاته: في دولته، وفي علاقته بالقوة، وفي معنى العيش المشترك بعد كل هذا الخراب.

من هنا، تكتسب بعض الأطروحات أهميتها لا لأنها تقدّم حلولًا جاهزة، بل لأنها تعيد ترتيب الأسئلة على نحو مختلف. ليس السؤال: كيف نوقف الحرب فحسب، بل: لماذا عادت الحرب بهذا الشكل؟ وليس: من يملك الشرعية اليوم، بل: لماذا صارت الشرعية نفسها قابلة للمصادرة بالقوة؟ إن التفكير في السودان بوصفه "دولة مأزومة" لم يعد كافيًا؛ ما بات مطلوبًا هو مسألة النموذج الذي أنتج هذا المأزق مرارًا، ثم عجز عن الخروج منه.

الدولة السودانية، كما تشكّلت تاريخيًا، لم تُبنَ على عقد اجتماعي مكتمل، بل على توازنات هشة بين المركز والهامش، وبين المدني والعسكري، وبين السياسة بوصفها تعبيرًا عن المجتمع، والسلطة بوصفها أداة سيطرة. وحين فشلت هذه التوازنات، لم يُفتح نقاش التأسيس، بل جرى التعويض بالقوة: انقلاب يعالج أزمة، ثم انقلاب يعالج فشل الانقلاب السابق، في دورة لم تنتج دولة، بل تراكمت هشاشتها.

ما جعل هذه الدورة ممكنة، ليس طموح العسكر وحده، ولا إخفاق المدنيين وحدهم، بل غياب اتفاق عميق على قواعد اللعبة نفسها. فالدولة التي لا يُتفق على طبيعتها، وحدود سلطتها، ومصدر شرعيتها، تظل عرضة لأن تُختطف باسم الأمن، أو الدين، أو الوحدة الوطنية. وفي كل مرة، كان يتم تقديم "الاستقرار" بوصفه نقيضًا للحرية، و"الإنقاذ" بوصفه بديلًا عن التأسيس.

الحرب الحالية أعادت طرح هذا التناقض بأقصى درجاته. فميزان القوة الذي يفرض نفسه اليوم بالسلاح، لا يمكن أن يتحول إلى أساس دائم للشرعية من دون أن يزرع بذور حرب مقبلة. والتاريخ القريب، في السودان وفي محيطه، يبيّن أن الدول التي أعادت بناء نفسها على منطق الغلبة العسكرية، لم تنتج استقرارًا، بل أرجأت الانفجار. من هنا، يصبح السؤال عن مستقبل الدولة بعد الحرب سؤالًا سياسيًا وأخلاقيًا في آن واحد: هل يُراد لهذا البلد أن يُدار بوصفه غنيمة، أم بوصفه فضاءً مشتركًا؟

في هذا الإطار، يكتسب حديث رئيس حكومة الفترة الانتقالية ورئيس تحالف القوى الديمقراطية المدنية « صمود» عبد الله حمدوك في المقابلة التي أجرتها معه « أفق جديد» عن عقد اجتماعي جديد معناه الحقيقي. ليس باعتباره وثيقة دستورية فحسب، بل باعتباره إعادة تعريف للعلاقة بين الدولة ومواطنيها، وبين القوة والقانون، وبين التنوع والوحدة. العقد الاجتماعي ليس شعارًا يُرفع في المؤتمرات، بل عملية شاقة تعترف بالخلل البنيوي، وتسمّي الأشياء بأسمائها: بأن الدولة فشلت في استيعاب تعددها، وبأن السلطة تحوّلت إلى أداة إقصاء، وبأن العنف صار لغة السياسة حين انسدّ أفقها.

كما أن تفكيك الإرث السلطوي، أيًا كان غطاؤه الأيديولوجي، لا يمكن أن يتم عبر النسيان أو المساومة. التجارب المقارنة تشير بوضوح إلى أن المجتمعات التي تجاوزت حروبها الأهلية لم تفعل ذلك عبر إعادة تدوير النخب ذاتها، بل عبر وضع حدود صارمة بين المشاركة السياسية المشروعة، وإعادة إنتاج منظومات حكم أثبتت تدميرها للدولة. هنا، لا يعود السؤال أخلاقيًا فقط، بل عمليًا: أي دولة يمكن أن تُبنى إذا لم تُحسم علاقتها بماضيها القريب؟

وفي المقابل، لا يمكن تخيّل إعادة تأسيس الدولة من دون استعادة السياسة من قبضة السلاح. فالعسكرة لم تبتلع الدولة وحدها، بل أفرغت المجتمع من أدواته المدنية، ودفعت الناس إلى البحث عن الحماية في الهويات الضيقة. إعادة الاعتبار للمجتمع، ولمبادراته، ولقدرته على ترميم نسيجه، ليست ترفًا، بل شرطًا لأي سلام قابل للحياة. الدولة التي لا تستند إلى مجتمع متماسك، ستظل دولة قسرية، مهما تغيّرت شعاراتها.

أما الخارج، بكل ثقله الإقليمي والدولي، فلا يدخل الفراغ إلا حين يُترك له. البلدان التي تفشل في حسم صراعاتها الداخلية، تتحول تلقائيًا إلى ساحات نفوذ. وفي هذا المعنى، فإن استعادة القرار الوطني ليست مسألة سياسة خارجية فقط، بل نتيجة مباشرة لإعادة بناء الداخل على أسس واضحة ومتفق عليها.

قد لا يكون في هذا الطرح ما يرضي الجميع، ولا ما يقدّم إجابات سريعة لأسئلة ملحّة. لكنه يذكّر بحقيقة غالبًا ما تُنسى في زمن الحروب: أن الدول لا تُنقذ بإدارة الأزمات وحدها، بل بإعادة التفكير في الأسس التي جعلت هذه الأزمات ممكنة. والسودان، وهو يقف على حافة تاريخية فاصلة، لا يملك رفاهية تأجيل هذا التفكير مرة أخرى.

الغلاف

وجهات نظر

تحرير المدن واحتلال البيوت
حيدر المكاشفي 18

الانقسام الرقمي في السودان
عمار قاسم حمودة 26

من الفوضى إلى الاحتراف
إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 3 - 5
د. عصام الدين عباس احمد 29

القاهرة وخطوط الأمن القومي (2_2)
الطاهر المعتصم 33

حين يُعاد تشكيل الإقليم دونك
محمد شمينا 48

خلع الملابس كتعبير احتجاجي .. صدمة الفكر ومبارزة القيم!
علاء الدين بشير 50

أنا أمثل الشعب السوداني
السر السيد 57

هل يستطيع الدعم السريع الهروب من ماضيه لصناعة المستقبل؟
محمد الأمين عبد النبي 62

المؤتمر الوطني: أزمة سودانية أم مخرج من الأزمة لتسويات تاريخية؟
وئام كمال الدين 67

«كادقلي».. عاصمة الجبال على حافة الهاوية
06

« المدللون» .. من برج الاتصالات الى مقرات الشركات
21

شمائل النور: الحرب غيَّرت أولوياتي
35

في ذكرى رحيله الخامسة
الصادق المهدي.. رؤى تستبصر مستقبل البلاد
39

السودان ما بعد العولمة قبل ما بعد الحرب
44

ندوة اسفيرية
المزمار الثائر
الشاعر كمال الجزولي
76

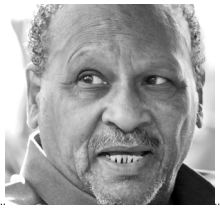

قصة موعدٌ أخيرٌ مع الموت
بابكر الوسيلة 81

تأهل تاريخي .. صقور الجديان في دور الـ16 من أمم إفريقيا 2025
83

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

«كادقلي».. عاصمة الجبال على حافة الهاوية

ملخص

تشهد مدينة كادقلي، عاصمة جنوب كردفان، تدهورًا خطيرًا في الأوضاع الأمنية والإنسانية، دفع آلاف السكان إلى النزوح خوفًا من التصعيد العسكري والقصف المتواصل. حالة الهلع باتت مسيطرة على الحياة اليومية، مع انعدام الضمانات الأمنية وتعطّل وصول المساعدات والسلع الأساسية، ما فاقم الأزمات المعيشية والنفسية للسكان.

أدى الهجوم بطائرة مسيّرة على قاعدة بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يونيسفا) إلى مقتل وإصابة عدد من حفظة السلام، ما دفع البعثة إلى إخلاء قاعدتها في كادقلي. هذا الانسحاب خلق فراغًا أمنيًا خطيرًا، وأضعف قدرة الأمم المتحدة على مراقبة الأوضاع في المنطقة المتاخمة لأبيي، وسط تحذيرات من تداعيات إقليمية تطال السودان وجنوب السودان معًا.

تزامن ذلك مع تصاعد العمليات العسكرية التي تنفذها الحركة الشعبية – شمال وقوات الدعم السريع على كادقلي والدلنج، وفرض حصار خانق أدى إلى مجاعة فعلية في بعض المناطق. وأكدت منظمة الهجرة الدولية نزوح آلاف المدنيين من كادقلي والدلنج ودلامي إلى مناطق أخرى داخل ولايات كردفان والنيل الأبيض، في رحلات محفوفة بالمخاطر والانتهاكات.

يرى محللون أن ما يجري يعكس ارتباك أولويات الأمن القومي السوداني بعد حرب أبريل، وسط صمت رسمي إزاء تحولات مقلقة في موازين السيطرة العسكرية. ومع إدانة دولية واسعة للهجوم على يونيسفا، تتزايد المخاوف من انفلات أمني أوسع، في وقت يرزح فيه السودان تحت واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

تشهد مدينة «كادقلي» عاصمة ولاية جنوب كردفان، توترًا عميقًا وقلقًا متصاعدًا، في ظل تفاقم الأزمات الأمنية والاقتصادية والخدمية التي دفعت المواطنين إلى مغادرة المدينة بوتيرة متسارعة.

التوتر الأمني غير المسبوق في المنطقة الملتهبة، أجبر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يونيسفا)، على إخلاء قاعدتها اللوجستية الرئيسية وذلك في أعقاب هجوم بطائرة مسيرة أسفر عن مقتل 6 من جنود حفظ السلام وإصابة 9 آخرين.

بالنسبة إلى الكاتب والمحلل السياسي، أنور سليمان، فإن الذي انطبق على آبار النفط في منطقة هجليج بعد انسحاب الجيش السوداني يمكن أن ينطبق على أبيي أيضًا، أي أن تحل قوة جنوبية مكان القوة الدولية الأثيوبية لتحمي مصالح مجتمع دينكا نقوك.

وأبلغ شهود عيان، «أفق جديد»، أن المدينة شهدت مؤخرًا موجة نزوح كبيرة بشكل ملحوظ، إذ يغادر المدنيين المنطقة خوفًا من التصعيد العسكري المستمر، وتواصل القصف المدفعي العنيف بالصواريخ والدانات.

وطبقًا للشهود، فإن الهلع والخوف يسيطر على الناس، خاصة وأن الأطفال يذهبون إلى المدارس صباحًا، لكن سرعان ما يعودون بمجرد تداول أنباء أو شائعات عن وجود مسيرات انتحارية في طريقها إلى المدينة.

ووفق الشهود، فإن الأجواء النفسية المضطربة دفعت الناس إلى اتخاذ قرار النزوح الفردي والجماعي في ظل غياب أي ضمانات أمنية وفتح المسارات لتوصيل المساعدات الإنسانية والقافلات التجارية لملء الأسواق بالسلع الغذائية.

كما أفاد ناشطون «أفق جديد»، أن السلطات الأمنية نفذت خلال الفترة الأخيرة حملة اعتقالات تعسفية طالبت العشرات من النشطاء، وتحويلهم إلى السجن دون توجيه مسوغات قانونية الأمر الذي أثار موجة من الاستياء والقلق داخل المجتمع المحلي.

وفي 23 ديسمبر الجاري، قالت منظمة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، إن انعدام الأمن أجبر المزيد من السكان على النزوح من كادقلي والدلنج ودلامي بولاية جنوب كردفان.

وأوضح سليمان في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «التوتر في المنطقة ألقى بظلال سالبة على الأمن القومي السوداني، لكن مشاغل (الأمن القومي) بعد حرب أبريل اختلفت واختلطت أولوياتها، إذ تحول الدعم السريع من السند الأول للقوات المسلحة والركيزة الرئيسية من ركائز الاستقرار والقوة الحامية والحارسة، إلى التهديد الأكبر، فلا أظن أن الحكومة ستمانع أي خطوة كتلك، مثلما توصلت لاتفاق سمح بنشر جيش الدفاع الجنوبي في هجليج».

وأضاف: «صحيح أن الدولة لم تعلن ذلك صراحة لكنها كذلك لم ترفض ولم تشتكي للاتحاد الأفريقي أو مجلس الأمن».

وتصاعدت العمليات العسكرية التي تنفذها الحركة الشعبية – شمال وقوات «الدعم السريع» على كادقلي والدلنج في الأسابيع الأخيرة، وسط مخاوف من تعرض المدينتين لهجوم بري.

وقالت منظمة الهجرة، في بيان، إن «1475 شخصًا نزحوا من كادقلي نتيجة لتفاقم إنعدام الأمن يومي 21 و22 ديسمبر الحالي».

وأشارت إلى أن هؤلاء الأشخاص فرّوا إلى مواقع متفرقة في محليات البرام وتلودي وأبو كوشولا وهبيلا بجنوب كردفان، إضافة إلى محلية شيكان في شمال كردفان ومواقع أخرى في النيل الأبيض.

ويواجه المدنيون صعوبات بالغة في الوصول إلى أماكن آمنة نتيجة الحصار الذي تفرضه قوات الحركة الشعبية على المدينة وارتكابها انتهاكات ضد الفارين شرقًا.

ويضطر العديد من المدنيين للنزوح نحو الدلنج، ثاني أكبر مدن جنوب كردفان، ثم محاولة الوصول إلى مدينة الأبيض مرورًا بمناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع، في رحلة محفوفة بالمخاطر تتخللها انتهاكات واسعة تشمل القتل أحيانًا، والنهب والاعتقال.

وقدّرت منظمة الهجرة نزوح 180 فردًا من الدلنج، نتيجة لتفاقم انعدام الأمن، فيما لا يزال الوضع متوترًا ومتقلبًا للغاية.

وأفادت بنزوح 60 فردًا في 21 ديسمبر الجاري من منطقة «دلامي» نتيجة لانعدام الأمن إلى محلية الرهد في شمال كردفان.

وتحاصر قوات «الدعم السريع» والحركة الشعبية مناطق عديدة في جنوب كردفان، حيث تمنع وصول السلع والإمدادات إليها، مما أدى إلى حدوث مجاعة في كادقلي، فيما تعيش الدلنج في أوضاع مشابهة.

وفي 13 ديسمبر الجاري، أعلنت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يونيسفا)، عن بدء إخلاء قاعدتها اللوجستية الرئيسية في مدينة كادقلي بالسودان، وذلك في أعقاب هجوم بطائرة مسيرة أسفر عن مقتل 6 من جنود حفظ السلام وإصابة 9 آخرين، جميعهم من الكتيبة البنغلاديشية.

وأوضحت البعثة الأممية أنها أبلغت السلطات السودانية بقرار الانسحاب من كادقلي بعد مراجعة أمنية شاملة، مؤكدة أن الوضع الحالي «أعاق قدرة الأمم المتحدة على العمل في المنطقة».

وذكرت «يونيسفا» في بيان أنها تظل ملتزمة بمراقبة الحدود بين السودان وجنوب السودان، لكنها لن تنظر في العودة إلى كادقلي إلا «عندما تسمح الظروف بذلك».

من جانبها، أدانت الحكومة السودانية المقيمة في بورتسودان الهجوم، واتهمت قوات «الدعم السريع» بالوقوف خلفه، ووصف مجلس السيادة، برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، الحادثة بأنها «تصعيد خطير»

في المقابل، نفت قوات «الدعم السريع»، التي تخوض حربًا ضد الجيش السوداني منذ أبريل 2023، هذه الاتهامات. وقالت في بيان عبر تطبيق «تلغرام» إنها ترفض «الاتهامات الباطلة الموجهة لقواتها بالوقوف وراء الهجوم عبر استخدام طائرة مسيرة».

يقول الكاتب والمحلل السياسي، أتيم سايمون، إن «إخلاء بعثة يونيسفا قاعدتها في كادقلي يحمل انعكاسات مباشرة على جنوب السودان ومنطقة أبيي على وجه الخصوص، باعتبارهما الأكثر ارتباطًا بعمل البعثة».

وأوضح سايمون في حديثه لـ«أفق جديد»، أن «الخطوة تُضعف قدرة الأمم المتحدة على ضبط الأوضاع الأمنية في محيط أبيي، ما يرفع مخاطر الاحتكاكات بين المجتمعات المحلية والقوات المسلحة، ويهدد بعودة التوترات الموسمية حول الرعي والحدود. كما يزيد الفراغ الأمني من احتمالات تسلل السلاح وعدم الاستقرار نحو شمال جنوب السودان، خاصة ولايات بحر الغزال. وعلى المستوى السياسي، يضعف الإخلاء الثقة في الضمانات الدولية لاتفاقيات أبيي، ويضيف عبئًا أمنيًا جديدًا على جوبا في ظل أوضاع داخلية تعاني اصلا من الضعف والهشاشة».

تأسست بعثة «يونيسفا» في عام 2011 للإشراف على منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. ويأتي هذا الانسحاب الاضطراري في وقت يمر فيه السودان بإحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، جراء الصراع المستمر الذي خلف عشرات الآلاف من القتلى وملايين النازحين.

ويشكل انسحاب البعثة الأممية من قاعدة كادقلي ضربة قوية لجهود الرقابة الأممية على الحدود، مما قد يزيد تعقيد الأوضاع الأمنية في المناطق المتاخمة لمنطقة أبيي.

وفي 19 ديسمبر أدان أعضاء مجلس الأمن الدولي بشدة الهجمات الشنيعة والمتعمدة التي شنتها مسيّرة على قاعدة كادقلي والتي أسفرت عن مقتل ستة من حفظة السلام، من بنغلاديش، وإصابة تسعة آخرين.

وقدّم أعضاء المجلس خالص تعازيهم لأسر الجنود القتلى ولحكومة وشعب بنغلاديش، متمنين الشفاء العاجل والتام للمصابين.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء هذا الهجوم المتعمد على قاعدة «يونيسفا» وعلى حفظة السلام وقالوا إن هذا الهجوم يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ويُشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

واستنكر أعضاء مجلس الأمن، بأشد العبارات، استهداف حفظة السلام الأمميين، وجميع الهجمات والاستفزازات ضد «يونيسفا»، ودعوا إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات دون تأخير.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال.

طرح عبر « عقِ جديد » دعوة لعقد
اجتماعي لاعادة بناء الدولة

حمدوك:

نقف اليوم أمام الامتحان الأصعب

حوار وتحرير عثمان فضل الله

في بلدٍ تتكسر فيه الدولة على إيقاع البنادق، وتُدار فيه السياسة من غرف السلاح لا من ساحات الإرادة الشعبية، يصبح السؤال عن السودان سؤالًا عن الوجود ذاته: هل ما زال ممكنًا إنقاذ وطن يتآكل من داخله، أم أننا نشهد لحظة الانكسار النهائي؟ وسط هذا المشهد الكابوسي، حيث الحرب لم تعد حدثًا طارئًا بل نظامًا للحكم، يبرز صوت د. عبد الله حمدوك، رئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، ورئيس الحكومة الانتقالية التي أطاح بها خصماء اليوم شركاء الامس بوصفه أحد الأصوات التي تحاول إعادة السياسة إلى معناها الأخلاقي، والدولة إلى تعريفها المدني

هذا الحوار الذي اجريناه معه بمناسبة ذكرى الاستقلال المجيد وذكرى اندلاع ثورة ديسمبر المجيدة يأتي في توقيت بالغ الحساسية، ليس فقط لأن السودان يعيش أسوأ فصول تاريخه الحديث، بل لأن الأسئلة المؤجلة منذ الاستقلال انفجرت دفعة واحدة: أزمة هوية دولة لم تُحسم، عقد اجتماعي لم يُكتب، جيش لم يعرف حدوده، ونخب سياسية عجزت عن إنتاج توافق وطني جامع. بين ركام المدن، ونزيف الدم، وتفكك النسيج الاجتماعي، لم يعد ممكنًا الهروب إلى العموميات أو الاختباء خلف شعارات رمادية؛ فإما مواجهة الجذور، أو القبول بدولة فاشلة تتآكل حتى الزوال.

في هذا السياق، لا يتحدث حمدوك من موقع الحنين إلى سلطةٍ سابقة، ولا من منصة التبرير، بل من موقع المساءلة التاريخية. مساءلة لتجربة الدولة السودانية منذ تأسيسها، لدور النخب المدنية والعسكرية، لعلاقة الدين بالسياسة، ولمآلات الانقلابات التي قادت البلاد من أزمة إلى حرب شاملة. وهو يطرح، بوضوح نادر في خطاب السياسة السودانية، معادلات حادة: لا سلام دون تفكيك بنية العنف، ولا انتقال ديمقراطي دون إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، ولا وحدة للسودان دون الاعتراف بتعدده، ولا مستقبل دون قطيعة صريحة مع مشاريع التمكين والاستبداد.

هذا الحوار ليس برنامجًا انتخابيًا ولا بيانًا سياسيًا عابرًا، بل محاولة لإعادة تعريف الدولة السودانية من الأساس: دولة تقف على مسافة واحدة من مواطنيها، تعترف بتنوعهم لا بوصفه تهديدًا بل مصدر ثراء، وتعيد توزيع السلطة والثروة بما ينهي مركزية الظلم التاريخي. كما أنه حوار مع القوى المدنية نفسها، نقدٌ ذاتيٌ صريح لدورها، وانقسامها، وعجزها أحيانًا عن الارتفاع لمستوى التحدي.

إنه حوار مع لحظة الحقيقة؛ لحظة ما بعد الوهم، وما قبل الانهيار الكامل. حوار لا يَعِد بمعجزات، لكنه يضع خارطة طريق فكرية وأخلاقية لسودانٍ جديد: إما دولة مدنية ديمقراطية تُبنى على أنقاض الحرب، أو فراغ مفتوح على المليشيات والتدويل والتفكك. وبين هذين الخيارين، يضع د. عبد الله حمدوك رؤيته، بلا مواربة، أمام شعبٍ أنهكته الدماء، لكنه لم يفقد بعد حقه في الحلم

الحركة الإسلامية تحولت من مشروع ايدلوجي إلى شبكة مصالح معقدة

الإسلام السياسي لعب دورًا هداماً في تشكيل الدولة السودانية

ثقتي في القوة المدنية كبيرة وهي القادرة على النهوض بالبلاد

تهنئة بمناسبة ذكرى الاستقلال وذكرى انطلاقة ثورة ديسمبر

في مستهل حواره مع «أفق جديد» تقدم د. عبد الله حمدوك بأصدق التهاني إلى الشعب السوداني بمناسبة ذكرى الاستقلال المجيد، وذكرى انطلاقة ثورة ديسمبر العظيمة، وهما محطتان مفصليتان في تاريخ نضال شعبنا من أجل الحرية والكرامة وبناء الدولة الوطنية.

وقال إن ذكرى الاستقلال تستدعي التأمل العميق في مسار دولتنا منذ ميلادها، وما واجهته من إخفاقات بنيوية حالت دون تحقيق حلم شعبنا في دولة المواطنة المتساوية والعدالة والسلام. كما تحضر ذكرى ديسمبر بوصفها التعبير الأوضح عن إرادة شعبية متجددة، خرجت لتؤكد أن هذا الشعب لا يقبل الاستبداد، ولا يستسلم للظلم، وأن حقه في الحكم المدني الديمقراطي حق غير قابل للمساومة.

وأضاف تأتي هاتان الذكرتان المتزامنتان هذا العام في ظل حرب مدمرة تهدد وحدة البلاد وتماسكها الاجتماعي، وتضع السودان أمام مفترق طرق تاريخي. وهي مناسبة لتجديد العهد على أن وقف الحرب وحماية أرواح المدنيين يظلان أولوية وطنية قصوى، ومدخلًا لا غنى عنه للشروع في إعادة ترتيب الدولة على أسس جديدة، عبر عقد اجتماعي يعترف بتنوع السودان، ويصون كرامة مواطنيه، ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تنموية.

إن روح ديسمبر، المستندة إلى السلمية، والوحدة، والعدالة، تظل البوصلة التي يمكن أن تهدي السودان للخروج من محنته الراهنة، كما أن معاني الاستقلال الحقيقي لا تكتمل إلا باستعادة القرار الوطني، وبناء مؤسسات تخضع لإرادة الشعب، وتحمي الدولة من الانقلابات والحروب والتبعية.

واردف في هذه المناسبة، أوجه تحية إجلال لشهداء ثورة ديسمبر، ولكل من ضحّى من أجل وطن حرّ ودولة عادلة، و أؤكد على ثقتي في قدرة الشعب السوداني على تجاوز هذه المرحلة العصيبة، وصناعة مستقبل يليق بتضحياته، بعيدًا عن العنف والدمار، وقائمًا على السلام والديمقراطية والعدالة

احتكار الهوية تسبب في النزاعات الدموية

في تفكيكه لأزمة الدولة السودانية، ينطلق د. عبد الله حمدوك من سؤال الهوية بوصفه سؤالًا مفصليا ظل معلقًا منذ نشأة الدولة الحديثة: كيف تعرّف السودان نفسه؟ وأي دولة أُقيمت فوق هذا التعريف؟ وهل كان ممكنًا أن تنجو البلاد من دوامة الصراعات لو جرى التوافق مبكرًا على هوية جامعة تعترف بالعروبة والأفريقانية معًا، وبالمركز والتعدد على قدم المساواة؟

في هذا السياق، يوضح حمدوك أن جذور الأزمة لا يمكن فصلها عن البنية التي ورثها السودان عن الاستعمار، إذ ارتكزت السياسة الاستعمارية في السودان، كتجربة الاستعمار في كل مكان، على أسس تخدم مصالحه الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية القائمة على القبضة الأمنية عبر الحكم غير المباشر والنموذج الاقتصادي المرتكز على انتاج المواد الخام الموجهة لخدمة صناعاته في بريطانيا. غير أن المأزق الحقيقي، كما يشير، لم يكن فقط في هذا الإرث، بل

غياب الدولة المدنية والرؤية الوطنية الجامعة جعل العنف هو اللغة السائدة

في العجز الوطني عن تفكيكه بعد الاستقلال، ومن المؤسف انه منذ الاستقلال، لم يبذل جهد وطني خالص لإعادة بناء الدولة على أنقاض النموذج الذي تركه المستعمر، بل فشلت الإدارة الوطنية في بناء هوية وطنية جامعة تعكس التعدد الثقافي والإثني واللغوي، وتم استبدال ذلك برؤية أحادية فُرضت من المركز بوصفها تعريفًا للدولة والمواطنة.

هنا، يصبح غياب تعريف متفق عليه لهوية الدولة، واحتكار المركز لهذا التعريف، عنصرًا مولدًا للصراع، لا مجرد اختلاف فكري أو ثقافي، لأن غياب التوافق على هوية الدولة السودانية شكّل أحد الجذور البنيوية العميقة التي حالت دون قيام الدولة الوطنية وسببا رئيسيا للصراعات المستمرة. ويؤكد حمدوك أن هذا الاحتكار لم يبقَ حبيس الخطاب أو الرمزية، بل تمدد إلى جوهر السياسات العامة، حيث هذا الاحتكار للهوية لم يكن مسألة رمزية فحسب، بل تُرجم إلى سياسات إقصائية في الحكم وتوزيع السلطة والثروة، وأدى إلى تهميش واسع للأطراف، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا خلق الفجوة التاريخية بين المركز من جهة والأطراف في الجنوب والغرب والشرق والشمال من جهة أخرى.

في ظل هذه الفجوة، ومع انسداد الأفق أمام المشاركة العادلة والاعتراف المتساوي، لم تعد الدولة بالنسبة لكثير من مجتمعات الهامش إطارًا جامعًا، بل كيانًا إقصائيًا، وهو ما يفسر لماذا تحولت مطالب الاعتراف إلى نزاعات مسلحة، إذ في ظل هذا التهميش، ومع غياب قنوات عادلة للمشاركة السياسية، لجأت مجتمعات عديدة إلى حمل السلاح كوسيلة لفرض الاعتراف بوجودها وحقوقها. ويضيف حمدوك أن جوهر المشكلة لم يكن في التنوع ذاته، بل في كيفية نظر الدولة إليه، حيث كما أن فشل الدولة في استيعاب التنوع باعتباره مصدر قوة، والتعامل معه كتهديد أمني، أسهم في تكرار الحروب في دارفور، وكردفان والنيل الأزرق والشرق.

وبذلك، لا يضع حمدوك أزمة الهوية في مرتبة النتائج، بل في موقع الأسباب العميقة التي سبقت كل الانهيارات اللاحقة، مؤكدًا أن الخلل في تعريف الدولة لنفسها هو ما أنتج أزماتها السياسية والاقتصادية، وليس العكس، لذلك يمكن القول إن أزمة الهوية ليست نتاجًا للأزمات السياسية والاقتصادية، بل عامل سابق لها، شكّل طبيعة الدولة نفسها وأنتج أزماتها المتلاحقة.

نموذج الدولة المركزية الأحادية فشل

عند طرح مسألة شكل الدولة ومستقبلها، لا يتعامل د. عبد الله حمدوك مع السؤال بوصفه ترفًا نظريًا أو مفاضلة أكاديمية بين نماذج حكم، بل يضعه في سياق التجربة السودانية الثقيلة، حيث فشلت الدولة، مرة بعد أخرى، في إيجاد صيغة تستوعب واقعًا متنوعًا ومعقدًا. فالسؤال عن الدولة القومية أو الدولة متعددة القوميات أو الدولة اللامركزية لا ينفصل، في نظره، عن حصيلة تاريخية أثبتت أن بعض النماذج لم تعد صالحة أصلًا لهذا الواقع، إذ يقول:

لا يحتمل واقع السودان نموذج الدولة القومية الأحادية أو المركزية المفرطة التي أثبتت فشلها تاريخيًا، كما أن سيناريوهات التفكك لا تقدم حلولًا مستدامة كما هو ماثل بعد ذهاب الجنوب لحاله. الخيار الأكثر واقعية يتمثل في بناء دولة مدنية ديمقراطية لامركزية، تعترف بتعدد القوميات والثقافات، وتعيد توزيع السلطة والثروة بصورة عادلة بحيث يرى كل سوداني نفسه في مرآة اسمها السودان، وهو ما يضمن الحفاظ على وحدة الدولة.

ومن هذا التصور لشكل الدولة، ينتقل حمدوك مباشرة إلى جوهر الإشكال الأعمق: العلاقة المختلة بين الدولة والمجتمع، والتي لا يمكن إصلاحها عبر ترتيبات إدارية أو دستورية جزئية، بل عبر إعادة تأسيس كاملة تقوم على اتفاق جامع يعترف بالتنوع الحقيقي ويحمي حقوق المكونات المحلية. فبناء الدولة اللامركزية المدنية، في رؤيته، لا يمكن أن يتحقق تلقائيًا أو بقرارات فوقية، وإنما عبر مسار جديد، وهو ما يعبّر عنه بقوله:

هذا التحول لا يمكن أن يتم دون صياغة عقد اجتماعي جديد، يُبنى عبر عملية دستورية شاملة وتشاركية، تشرك الأقاليم والمجتمعات المحلية، وتؤسس لمبادئ المواطنة المتساوية، وحكم القانون، وعدالة توزيع الفرص والعدالة الانتقالية التي تعزز التصالح والتعافي الاجتماعي، بما يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة تستند على وقوف الدولة على مسافة واحدة من الهويات الدينية، والاثنية والجغرافية والثقافية.

بهذا المعنى، لا يطرح حمدوك نموذج الدولة بوصفه خيارًا تقنيًا، بل كخلاصة لمسار طويل من الإخفاقات، وكمدخل وحيد لحماية وحدة السودان عبر الاعتراف بتعدده، وإعادة توزيع السلطة والثروة، وبناء عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة بين الدولة ومجتمعها.

لا يمكن بناء دولة مستقرة دون إعادة تعريف جذري لمكان الجيش ودوره

دولة مختلة ودور العسكر

عند الاقتراب من سؤال الدولة المختلّة في السودان، يبرز دور المؤسسة العسكرية بوصفه أحد أعقد مفاتيح الأزمة، ليس فقط كقوة نظامية، بل كلاعب سياسي فاعل شكّل مسار الحكم لعقود طويلة. فكيف تحوّل الجيش من مؤسسة يفترض أن تكون مهنية ومحايدة إلى طرف سياسي يحسم الصراع على السلطة؟ وما الذي جعل إعادة بناء دولة مستقرة أمرًا مستحيلًا من دون إعادة تعريف جذرية لعلاقة الجيش بالسلطة المدنية؟ ولماذا أصبحت الانقلابات أداة شبه دائمة لإدارة الخلاف السياسي؟

في هذا السياق، يضع د. عبد الله حمدوك توصيفًا مباشرًا لا يوارب في تحميل البنية العسكرية . السياسية مسؤولية التشوه التاريخي للدولة، إذ يؤكد « أن تحوّل الجيش السوداني منذ الاستقلال إلى فاعل سياسي وأداة لحسم الصراع السياسي. ويشير إلى أن هذا المسار لم يكن عارضًا أو مؤقتًا، بل أنتج اختلالًا مزدوجًا طال السياسة والمؤسسة العسكرية معًا، لأن هذا التداخل بين العسكري والسياسي أدى إلى عسكرة السياسة وتسييس الجيش في آن واحد، وجعل الانقلابات العسكرية وسيلة معتادة لتغيير السلطة بدل التداول السلمي.

ويمضي حمدوك في ثنايا حواره مع « أفق جديد» الى أبعد من التشخيص العام، رابطًا هذا الخلل بسجل تاريخي طويل من الهيمنة العسكرية على الحكم، موضحًا أنه ومنذ رحيل المستعمر قبل سبعين عام ظل الجيش يحكم لفترة 57 عام اتسمت بقبضة حديدية ضد القوى المدنية الساعية لإقامة الحكم المدني الرشيد والقمع الأمني ضد احتجاجات الهامش عبر ظاهرة المليشيات مما الحق ضررا بالغا بالمؤسسة العسكرية نفسها. وبهذا، لا يضع اللوم فقط على عسكرة الدولة، بل يلفت إلى أن هذا المسار ألحق أذىً عميقًا بالجيش ذاته، حين جرى استخدامه كأداة سياسية وأمنية في مواجهة المجتمع بدل حمايته.

وفي ظل هذا الواقع، يربط حمدوك بين عسكرة السياسة وتفجر الحروب الأهلية، معتبرًا أن غياب الدولة المدنية والرؤية الوطنية الجامعة جعل العنف هو اللغة السائدة في إدارة الخلافات، إذ اتسمت جل فترة استقلال الوطن بالحروب الاهلية التي استنزفت طاقات وموارد الوطن وفى ظل غياب رؤية وطنية توظف التنوع الثرى والموارد الطبيعية الغنية في بناء دولة عصرية ناهضة كانت المحصلة النهائية طبقا لحمدوك انتشار الحروب وذهاب الجنوب الحبيب وإضعاف الدولة وتخلفها اقتصاديا واجتماعيا وأصبح السودان، للأسف، دولة فاشلة والنتيجة الحرب الشاملة الماثلة امامنا اليوم.

تعدد المليشيات، قوّض مفهوم الجيش القومي

يُعاد طرح سؤال المؤسسة العسكرية في السودان اليوم بوصفه سؤال الدولة نفسها: كيف يمكن تفكيك إرث عسكرة السياسة الذي حوّل الجيش من مؤسسة يفترض أن تكون قومية ومهنية إلى فاعل سياسي، ثم فتح الطريق أمام تعدد الجيوش وتفكك مفهوم الجيش القومي؟ وما الذي يتطلبه الانتقال من هذا الواقع المختل إلى مؤسسة عسكرية محايدة تخضع لسلطة مدنية، في بلد أنهكته الحرب وأعاد السلاح رسم خرائط القوة فيه؟

في مقاربته لهذا السؤال، يربط د. عبد الله حمدوك بصورة مباشرة بين استقرار الدولة وإعادة تعريف موقع الجيش داخلها، مؤكدًا أن «لا يمكن بناء دولة

مستقرة دون إعادة تعريف جذري لمكان الجيش ودوره في الدولة وعلاقته بالسلطة المدنية وينطبق ذلك على كل المؤسسة الامنية، عبر إصلاح أمني وعسكري شامل يؤسس لجيش مهني قومي واحد، بعقيدة وطنية واضحة، يخضع للسلطة المدنية». وبهذا المعنى، لا يصبح إصلاح الجيش مسألة تقنية تخص البنية العسكرية وحدها، بل شرطًا سياسيًا لبناء الدولة المدنية.

ويمتد تشخيص حمدوك إلى أثر ظهور قوى تعدد المليشيات على وحدة الدولة وهيبتها، حيث يشير إلى ان ذلك يقوّض مفهوم الجيش القومي، ويحوّل السلاح إلى سلطة مستقلة عن الدولة، في توصيف يلخّص كيف انتقلت القوة المسلحة من يد الدولة إلى فضاء مفتوح يتنازع فيه الفاعلون السياسيون والعسكريون السيطرة والنفوذ.

أما ما بعد الحرب، فلا يقدّم حمدوك إصلاح المؤسسة العسكرية بوصفه مسارًا مستحيلًا ولا طريقًا سهلًا، بل عملية معقّدة مشروطة بإرادة سياسية جامعة، إذ يقول نصًا إن «إعادة توحيد القوات المسلحة والمؤسسة الأمنية بعد الحرب ممكنة لكنها معقدة، وتتطلب تسوية سياسية شاملة، وبرامج دمج وتسريح وإعادة تأهيل، وضمانات دستورية، وإرادة وطنية صلبة ودعمًا إقليميًا ودوليًا». وهنا، تُدمج رؤية إعادة التوحيد في سياق أوسع، يتجاوز البعد العسكري إلى مشروع وطني شامل يعيد احتكار السلاح للدولة، ويؤسس لعلاقة جديدة بين الجيش والمجتمع والسلطة.

الحركة الإسلامية تحولت إلى شبكة مصالح معقدة

يستدعي تفكيك مأزق الدولة السودانية التوقف عند مسارين متداخلين شكّلا جوهر الأزمة: مسار عسكرة السياسة الذي أبقى الجيش فاعلًا سياسيًا لا مؤسسة مهنية محايدة، ومسار الإسلام السياسي الذي أعاد تشكيل الدولة منذ 1989 على أسس أيديولوجية وسلطوية. والسؤال هنا لا ينفصل: ما المطلوب لضمان انتقال الجيش من لاعب سياسي إلى مؤسسة قومية مهنية؟ وكيف أثّر المشروع الإسلامي في تشويه بنية الدولة، وإضعاف مؤسساتها، وربط السياسة بالعنف والتمكين؟

في هذا السياق، يضع د. عبد الله حمدوك تجربة الإسلام السياسي في السودان في إطارها البنيوي، معتبرًا أنها لم تكن مجرد مرحلة حكم، بل مسارًا أعاد هندسة الدولة نفسها بصورة مدمّرة. ويقول حمدوك: «منذ عام 1989، لعب الإسلام السياسي دورًا بنيويًا هداما في تشكيل الدولة السودانية، عبر دمج الأيديولوجيا بالسلطة، والحزب بالدولة، ما أضعف المؤسسات وقوّض مبدأ المواطنة.» بهذا الدمج القسري بين الفكرة والسلطة، لم تعد الدولة إطارًا جامعًا لكل المواطنين، بل أداة في يد مشروع أيديولوجي مغلق.

ولا يتوقف حمدوك عند توصيف الفشل بوصفه خللًا فكريًا مجردًا، بل يربطه بطبيعة الممارسة السلطوية التي اختطفت الدولة واستخدمت الدين غطاءً للتمكين، إذ يؤكد أن «فشل هذا المشروع، الذى اختطف الدولة، لم يكن فكريًا فقط، بل نتاج ممارسة سلطوية قمعية استخدمت الدين كأداة للتمكين السياسي والاقتصادي والأمني، فتحولت الحركة الإسلامية من مشروع أيديولوجي إلى شبكة مصالح معقدة.» وبهذا التحول، انتقلت الحركة الإسلامية من خطاب الدعوة والفكرة إلى منطق الشبكات، حيث تداخل الأمن بالاقتصاد، والولاء السياسي بالثروة والسلاح.

ويمضي حمدوك في ربط هذا المسار بسجل دموي طويل من الحروب والانتهاكات، معتبرًا أن الدولة المؤدلجة أنتجت عنفًا منظمًا ضد المجتمع، إذ يقول: «شهدت فترة حكم المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية أبشع الحروب في الجنوب الذي مورس فيه الجهاد وابادة جماعية في دارفور أدت في الى ملاحقة رأس النظام من المحكمة الجنائية الدولية، كأول سابقة منذ انشاء المحكمة، فضلا عن الحرب المدمرة في جبال النوبة والنيل الأزرق وشرق السودان والقمع الدموي للاحتجاجات في كجبار.» هنا، لا تُقدَّم الحروب بوصفها أخطاء سياسات، بل كنتيجة مباشرة لتحويل الدولة إلى أداة أيديولوجية مسلحة.

ولا ينفصل ذلك، في رؤية حمدوك، عن منظومة القمع الداخلي التي رافقت هذا الحكم، حيث يضيف قائلًا: «هذا بالإضافة للقمع المنظم للمظاهرات

عودة من اذاقوا البلاد الأمرّين غير ممكنة

وتصفية الخصوم وممارسة التعذيب (بيوت الأشباح) وبارتباطاته مع شبكات الإرهاب الدولي حول النظام السوداني الى دولة مارقة عزلته عن العالم وجلبت على المواطن السوداني شتى أنواع العقوبات.» وبهذا، لم يدفع ثمن المشروع الإسلامي خصومه السياسيون فقط، بل المجتمع بأسره، الذي وجد نفسه معزولًا ومثقلًا بالعقوبات والانهيار.

ومن هذا المنطلق، يخلص حمدوك إلى أن نهاية هذا المسار لم تكن حادثة طارئة، بل نتيجة تاريخية حتمية، إذ يقول: «إذا كان لابد لهذه التجربة ان تفشل وكانت نهايتها الحتمية على أيدي جموع الشعب السوداني عبر ثورة ديسمبر المجيدة.» وبهذا المعنى، تصبح ثورة ديسمبر ليس مجرد إسقاط لنظام، بل لحظة فاصلة أنهت مشروعًا بنيويًا فشل في بناء الدولة، وتركها مثقلة بالحروب، وممزقة المؤسسات، ومفتوحة على سؤال إعادة التأسيس.

يُطرح سؤال ما بعد الحرب في السودان بوصفه سؤالًا مزدوجًا لا يمكن فصله: كيف يمكن ضمان انتقال الجيش من فاعل سياسي إلى مؤسسة مهنية محايدة خاضعة للسلطة المدنية؟ وفي الوقت نفسه، ما هو الموقع الذي يمكن أن يشغله الإسلاميون في معادلة ما بعد الحرب دون إعادة إنتاج الصراع أو استدعاء منظومة التمكين التي قادت البلاد إلى الانهيار؟ ثم، إلى أي مدى يرتبط نجاح أي مشروع لدولة مدنية حقيقية بتحديد موقع الإسلام السياسي داخل المنظومة القانونية والسياسية، لا خارجها ولا فوقها؟

في مقاربته لهذه الأسئلة، يضع د. عبد الله حمدوك حدًا فاصلًا بين المشاركة السياسية المشروعة، وبين إعادة تدوير مشروع سلطوي ثبت فشله التاريخي، ويقول :

«يدور الكثير من اللغط حول مشاركة الإسلاميين. وأود ان أكون واضحا، لا يمكن السماح بإعادة إنتاج التمكين والسماح بعودة الذين اذاقوا الوطن الامرين ودمروه، بل وتسببوا فيما نحن فيه الان. التاريخ المعاصر يوفر لنا نماذج ناجحة في التعامل مع التجارب المريرة المشابهة للحالة السودانية واشير هنا الى حل وتجريم النازية في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمة قادتها تماما كما حدث مع الفاشية في إيطاليا. والتسوية التاريخية في جنوب افريقيا تحققت فقط حين قبل نظام الفصل العنصري البغيض بدفع استحقاقات التسوية عبر الاعتراف بالخلل البنيوي للنظام وضرورة تفكيكه والاعتراف والمحاسبة على الجرائم المرتكبة في كنفه والالتزام بالمبادئ الدستورية التي تقوم على المواطنة المتساوية. نحن لسنا ضد الإسلاميين بصورة مطلقة اذ لدينا علاقات ممتازة مع حزب المؤتمر الشعبي بقيادة دكتور على الحاج تقوم على توافقنا التام مع موقفه الرافض لمبدأ الانقلاب العسكري ومناوأته للحرب وايمانه بعودة التحول المدني الديمقراطي. اذا المشاركة في الحياة السياسية يجب أن تكون وفق قواعد ديمقراطية وقانونية صارمة، تضمن احتكار الدولة للعنف والفصل بين الدين والسياسة، وتمنع توظيف الدين لأغراض سلطوية، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لنجاح أي مشروع لدولة مدنية.»

بهذا القول الكامل، يربط حمدوك بين سؤال موقع الإسلاميين وسؤال الدولة المدنية نفسها، واضعًا معايير واضحة لا تقوم على الإقصاء المطلق، ولا تسمح في الوقت ذاته بإعادة إنتاج التمكين أو توظيف الدين في الصراع على السلطة، ومؤكدًا أن نجاح أي انتقال مدني حقيقي يظل مرهونًا باحتكار الدولة للعنف، وخضوع جميع الفاعلين—السياسيين والدينيين والعسكريين—لقواعد دستورية واحدة.

القوى المدنية مازالت بخير

في تناوله لدور القوى المدنية في لحظة الانقسام المجتمعي العميق الذي يعيشه السودان، ينطلق د. عبد الله حمدوك من سؤال القدرة قبل سؤال النوايا: هل تمتلك هذه القوى، رغم خلافاتها وتجاربها المتعثرة، القدرة الفعلية على التفاعل والتواصل مع مجتمعات أنهكتها الحروب؟ وهل تستطيع تجاوز أسر الخطابات الأيديولوجية المغلقة، وصياغة مشروع وطني جامع يعيد الثقة بينها وبين المجتمعات المحلية التي خذلتها النخب مرارًا؟

في إجابته على هذه الأسئلة، يرفض حمدوك التعامل مع القوى المدنية بوصفها كيانًا هشًا أو عاجزًا بطبيعته، ويضع تجربتها التاريخية في قلب التقييم، ويقول:

تتميز الساحة السودانية بحراك مدني حيوي رغم ما ظلت تتعرض له من الأنظمة الشمولية،

وتمتلك القوى المدنية من حيث المبدأ القدرة على لعب دور وطني بناء وليس ادل على ذلك من قدرة القوى المدنية من أحزاب سياسية وتنظيمات مهنية ونقابية والشباب والمرأة وقوى الريف من القيام بثلاث ثورات اسقطت أعتى الديكتاتوريات. بلغ هذا الدور ذروته حين تمكنت القوى الحية في مجتمعنا من مقاومة انقلاب 2021 مما اضطر مدبروه الى الذهاب لإشعال الحرب الحالية. ويردف «ما زلت أؤمن بأن القوى المدنية ما زالت بخير وقادرة، بالسمو فوق الصراع الأيديولوجي، من هزيمة قوى الظلام وبناء مشروع وطني جامع، يقوم على أولويات واضحة: السلام، الدولة المدنية الديمقراطية، والعدالة»

بهذا التوصيف، يجيب حمدوك على تاكيد دور القوى المدنية، التى راكمت، عبر تاريخ طويل من النضال، شرعية اجتماعية تؤهلها للقيام بهذا الدور، كما يربط تجاوز الانقسامات الأيديولوجية بقدرتها على الارتكاز إلى أولويات وطنية واضحة لا تحتمل التسييس أو المساومة. وفي هذا الإطار، تصبح استعادة ثقة المجتمعات المحلية ليست مهمة إضافية، بل جوهر المشروع المدني نفسه، إذ لا يمكن لأي خطاب وطني جامع أن يستقيم دون قاعدة اجتماعية تؤمن به وترى فيه انعكاسًا حقيقيًا لتضحياتها وتطلعاتها».

المبادرات المدنية وبناء جبهة مجتمعية للسلام

في مقاربته لسؤال الاستقطاب الجهوي والإثني الذي عمّقته الحرب، يتعامل د. عبد الله حمدوك مع المبادرات المدنية بوصفها أحد المفاتيح القليلة المتبقية لإعادة وصل ما انقطع داخل المجتمع السوداني. فالسؤال هنا لا يتصل فقط بقدرة هذه المبادرات على تخفيف حدة الانقسام في مناطق الحرب، بل بمدى ارتباطها الفعلي بالقاعدة الاجتماعية، وباحتياجات المجتمعات التي دفعت الثمن الأكبر من النزاع، بعيدًا عن الخطابات النخبوية أو الاصطفافات الضيقة.

ومن هذا المدخل، يتفرع سؤال أكثر اتساعًا: هل يمكن تجاوز الإطار الحزبي التقليدي، وبناء جبهة مجتمعية للسلام تضم القيادات التقليدية، والنازحين، والنساء، والشباب، على قاعدة برنامج حد أدنى يعيد الاعتبار لفكرة العيش المشترك، ويبدأ عملية ترميم النسيج الاجتماعي الذي تمزق بفعل الحرب والعنف والانقسام؟

يجيب د. عبد الله حمدوك :

«يمكن للمبادرات المدنية أن تسهم في الحد من الاستقطاب الجهوي والإثني إذا انطلقت من القاعدة الاجتماعية واحتياجات المجتمعات المتأثرة بالحرب. بناء جبهة مجتمعية للسلام، تضم القيادات التقليدية والنازحين والنساء والشباب، والاتفاق على برنامج حد أدنى وذلك يمثل ضرورة تاريخية لإعادة ترميم النسيج الاجتماعي.

لسنا ضد الإسلاميين بالمطلق وتربطنا علاقة ممتازة مع «الشعبي».

العلاقات الخارجية في ظل سيناريوهات الاصطفاف

في سياق حرب داخلية مفتوحة على احتمالات التدويل، يطرح سؤال السياسة الخارجية نفسه بإلحاح: كيف يمكن للسودان أن يعيد بناء علاقاته الخارجية في بيئة إقليمية ودولية شديدة الاستقطاب، تتنازعها المحاور، وتتشابك فيها المصالح على حساب الدول الهشة؟ وهل ما زال ممكنًا الحديث عن سياسة خارجية مستقلة في ظل اعتماد قوى محلية متصارعة على دعم خارجي، عسكريًا وسياسيًا، بما يضعف القرار الوطني ويهدد سيادة الدولة؟ ثم، إلى أي مدى يمكن أن ينزلق السودان، إذا استمرت هذه الديناميات، ليصبح ساحة نفوذ إقليمي دائم، يعاد فيها تشكيل الدولة وفق مصالح الآخرين لا وفق إرادة شعبها؟

يضع د. عبد الله حمدوك هذه الأسئلة في إطار أوسع، يبدأ بتشخيص جذور الأزمة، قبل الانتقال إلى التحذير من مآلاتها الإقليمية والدولية، مؤكدًا أن مفتاح الخروج من هذا المأزق لا يكمن خارج السودان، بل داخله أولًا. ويقول د. عبد الله حمدوك

«دعني أكون واضحا وصريحا، هذه الحرب اشعلتها أيدي سودانية وعلينا نحن فقط تحمل عواقبها ومسئولية وقفها فورا حفاظا على دماء وارواح أبناء وبنات الوطن وإنهاءاً لما يواجهونه من ويلات الجوع والمرض والتشرد والحيلولة دون من تشظي وتفتت السودان. تجارب كل الحروب حولنا تشير انه حين تفشل الإرادة السياسية لأبناء الوطن في معالجة النزاع الداخلي تتحول البلاد الى ساحة صراع إقليمي ودولي والسودان ليس استثناءاً. لذلك أتوجه بنداء لكل أبناء السودان المخلصين دعونا نوحد صفوفنا لإيقاف هذه الحرب اللعينة وانتشال السودان من خطر الانقسام بل والزوال كدولة. وانا شد أطراف المجتمعين الإقليمي والدولي ان يكون دورهم بناءا بالوقوف مع الشعب السوداني في وقف هذه الحرب والبعد عما من شانه تأجيجها.»

في هذا القول، يربط حمدوك بوضوح بين ضعف الإرادة الوطنية الداخلية وفقدان الاستقلال الفعلي للقرار الخارجي، معتبرًا أن ارتهان القوى المحلية للدعم الخارجي لا يقود فقط إلى إطالة أمد الحرب، بل يفتح الباب واسعًا أمام تحويل السودان إلى ساحة صراع بالوكالة، تُدار فيها المعارك وفق حسابات إقليمية ودولية، لا وفق مصالح السودانيين.

كما يعيد حمدوك تعريف دور المجتمعين الإقليمي والدولي، لا كبديل عن الفعل الوطني، بل كعامل مساعد مشروط بوجود إرادة سودانية موحدة، محذرًا ضمنيًا من أن غياب هذه الإرادة هو ما يسمح للآخرين بإعادة رسم الخرائط، والتأثير في مسار الدولة، بل وتهديد وجودها ذاته. لم نكتفي بهذه الإجابة فعاجلنا الرجل بسؤال آخر وهو أي الخيارات أكثر قابلية للتطبيق في واقع دولة أنهكتها الحرب والانقسامات؟ هل هو الانحياز الصريح لأحد المحاور الإقليمية والدولية، بما يحمله ذلك من مكاسب قصيرة الأجل ومخاطر بعيدة المدى؟ أم الحياد الاستراتيجي الذي يتطلب دولة مستقرة وقادرة على فرض توازناتها؟ أم سياسة خارجية متعددة المسارات، تحاول المناورة بين المصالح دون الوقوع في فخ التبعية أو التحول إلى ساحة صراعات بالوكالة؟

في إجابته، يضع د. عبد الله حمدوك تصورًا واضحًا لهذا الخيار، منطلقًا من مبدأ المصلحة الوطنية، ومن التجربة السودانية

المريرة مع الاصطفافات، ومحددًا الإطار الذي يرى أنه الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق في هذه المرحلة، قائلا::

«السياسة الخارجية الأكثر قابلية للتطبيق هي الحياد الإيجابي والبناء متعدد المسارات، القائم على المصالح الوطنية، وبناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، في إطار مؤسسي شفاف في اطار مبادئ القانون الدولي وخاصة حسن الجوار التعايش السلمى وعدم التدخل في شئون الغير وتعزيز التعاون وتبادل المنافع...»

بهذا القول، لا يطرح حمدوك الحياد بوصفه انسحابًا من العالم أو موقفًا سلبيًا، بل يقدّمه كخيار نشط، يقوم على التوازن والانفتاح المدروس، ويبتعد عن منطق المحاور الصفرية التي تفرض على الدول الضعيفة أثمانًا باهظة. كما يشدد على أن تعدد المسارات في السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون اجتهادًا فرديًا أو مناورة ظرفية، بل يجب أن يستند إلى إطار مؤسسي شفاف، يحكمه القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل، بما يحصّن السودان من الوقوع في صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل.

في هذا المحور، تتقاطع رؤية حمدوك للسياسة الخارجية مع مشروعه الأوسع لبناء الدولة: دولة تستعيد قرارها من الداخل أولًا، ثم تنفتح على الخارج وفق مصالحها، لا وفق إملاءات المحاور، وتدرك أن أخطر ما يمكن أن تواجهه ليس العزلة، بل التبعية المقنّعة تحت شعارات الدعم والحماية.

الحرب أضعفت نموذج الدولة المركزية

أفرزت الحرب واقعًا جديدًا لا يمكن القفز فوقه عند التفكير في مستقبل الدولة السودانية. فالتفكك الذي أصاب مؤسسات الدولة، وتآكل سلطتها في أطراف واسعة من البلاد، وظهور مراكز قوة عسكرية وإدارية بحكم الأمر الواقع، أعاد طرح السؤال الجوهري حول ما إذا كان نموذج الدولة المركزية، بصيغته التي حكمت السودان لعقود، لا يزال ممكنًا بعد هذا الخراب الواسع. وهل ما جرى مجرد انكسار عابر يمكن ترميمه، أم أنه تحوّل بنيوي سيعيد تشكيل الدولة من جذورها؟

ومن هذا السؤال تتفرع سيناريوهات متعددة باتت مطروحة في النقاش العام: هل يمكن استعادة دولة موحدة مركزية كما كانت، أم أن المستقبل يتجه نحو لامركزية واسعة تعيد توزيع السلطة والثروة؟ أم أن خيار الكونفدرالية سيطفو بوصفه حلًا وسطًا بين الوحدة والتفكك؟ أم أن أخطر السيناريوهات، وهو تعدد كيانات الأمر الواقع، سيصبح هو المسار الغالب إذا فشلت القوى الوطنية في إنتاج تسوية سياسية جامعة؟

ويتقاطع كل ذلك مع سؤال ميزان القوى بعد الحرب: إلى أي مدى سيؤثر التفوق العسكري أو السيطرة الميدانية لبعض الأطراف في فرض شكل الدولة القادمة؟ وهل يمكن أن يتحول ميزان السلاح إلى مصدر شرعية سياسية دائمة، يعاد من خلاله إنتاج الأزمة بدل حلها؟

في إجابته على هذا المحور، يضع د. عبد الله حمدوك تشخيصًا مباشرًا لآثار الحرب على بنية الدولة، محذرًا في الوقت نفسه من خطورة تحويل مخرجات القوة العسكرية إلى أساس للحكم. ويقول د. عبد الله حمدوك:

«الحرب أضعفت نموذج الدولة المركزية إلى حد كبير، وخلقت واقع جديد على الأرض سيؤثر على شكل الدولة القادمة. ميزان القوى العسكري والسياسي بعد الحرب سيؤثر في مسار الانتقال، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى مصدر لشرعية سياسية .

يحمل هذا القول اعترافًا صريحًا بأن ما بعد الحرب لن يكون امتدادًا آليًا لما قبلها، وأن نموذج الدولة المركزية بصورته القديمة تلقى ضربة قاسية لن يتعافى منها دون إعادة نظر شاملة. لكنه في الوقت ذاته يضع حدًا فاصلًا بين الاعتراف بالواقع وبين التسليم له، حين يؤكد أن تأثير ميزان القوى، مهما كان حاسمًا على الأرض، يجب ألا يُشرعن سياسيًا أو يتحول إلى قاعدة دائمة لإعادة بناء الدولة.

ومن بين سطور هذا الموقف، تتضح رؤية حمدوك لمستقبل الدولة: دولة يعاد تشكيلها عبر تسوية سياسية شاملة، ويعاد تعريف مركزها وأطرافها على أسس جديدة.

مفترق الطرق وإعادة تأسيس الدولة

ومع إعادة الحرب لرسم كل ما كان يُعدّ مسلّمًا به في بنية الدولة السودانية، يفرض سؤال إعادة البناء نفسه بوصفه سؤال اللحظة التاريخية. فلم يعد كافيًا الحديث عن وقف إطلاق النار أو إدارة انتقال هش، بل بات مطروحًا بحدة: ما حجم الإصلاحات المطلوبة في الدستور والاقتصاد ونظام الحكم لإعادة بناء الدولة من الأساس؟ وهل ما ينتظر السودان بعد هذه الحرب هو ميلاد دولة حديثة تستند إلى عقد اجتماعي جديد، أم مجرد إعادة إنتاج لنموذج قديم أثبت هشاشته وعجزه، ومحكوم بدورات متكررة من الاضطراب والانهيار؟

هذه الأسئلة هي ما ختمنا به مقابلتنا مع د. عبد الله حمدوك وهي أسئلة لا تتصل بالمستقبل البعيد فقط، بل تمس جوهر الخيارات التي ستُتخذ في لحظة ما بعد الحرب مباشرة:.

في هذا السياق، يضع حمدوك المسألة في إطارها الحاسم، بوصفها خيارًا تاريخيًا لا يحتمل الرمادية أو الحلول الجزئية. ويقول:

«السودان يقف أمام مفترق طرق تاريخي: إما الشروع في إصلاحات دستورية واقتصادية ونظم حكم عميقة تؤسس لدولة حديثة بعقد اجتماعي جديد، أو إعادة إنتاج نموذج هش محكوم بدورات متكررة من الاضطراب. واستنادا للدروس المستفادة من تجارب الماضي والنزاع الدموي الحالي، سنعمل مع كل الحادبين على مستقبل السودان لوقف هذه الحرب أولا والتوافق على أسس جديدة لإرساء دعائم الدولة المدنية الديمقراطية التنموية التي ننشدها بعيدا عن الدماء والدمار.»

بهذا القول، لا يكتفي حمدوك بوصف المأزق، بل يحدد ترتيب الأولويات بوضوح: وقف الحرب أولًا، لا بوصفه هدفًا إنسانيًا فقط، بل كشرط ضرورى لأي إصلاح جاد. ثم الانتقال، عبر توافق وطني واسع، إلى إصلاحات عميقة تطال الدستور والاقتصاد ونظام الحكم، لا كترقيعات فوق بنية متهالكة، بل كعملية إعادة بناء شاملة تقوم على عقد اجتماعي جديد.

ويحمل هذا الختام رؤية تتجاوز إدارة الأزمة إلى محاولة كسر دورتها التاريخية: دولة مدنية ديمقراطية تنموية، لا تُبنى على أنقاض الدم ولا تُدار بمنطق الغلبة، بل تستند إلى توافق وطني يعترف بأخطاء الماضي ويستخلص منها دروس الحاضر. بين خيار دولة المواطنة بلا تمييز وخيار إعادة الإنتاج، يضع حمدوك السودان أمام امتحانه الأصعب: إما دولة جديدة تولد من رحم المعاناة، أو استمرار الدوران في حلقة الاضطراب التي قادت البلاد إلى هذه الحرب.

تحرير المدن واحتلال البيوت

حيدر المكاشفي

ملخص

يعرض المقال واقعتين متشابهتين في شمال كردفان، تمثّلتا في اقتحام قوى مسلحة غير نظامية لمنازل قيادات وأسر معارضة، أبرزها منزل القيادي بحزب الأمة القومي علي فاعوم، ومنزل أسرة محمد الفكي. في الحالتين جرى التهديد بالإخلاء القسري دون أوامر قانونية أو قرارات سيادية، وبحجج فضفاضة تحت مسمى «لجنة أمنية» أو «الحظر».

يوضح الكاتب أن ما جرى لم يكن خطأً فردياً أو تجاوزاً ميدانياً، بل سلوكاً سياسياً متعمداً يعكس عقلية الغنيمة، حيث تُعامل البيوت كمكافآت، والمعارضة كفراغ عقاري، ويُختزل القانون في قوة السلاح أو كتابة على الجدران. هذا النمط يعيد إنتاج ممارسات استبدادية عرفها السودان في عهود سابقة.

ينتقد تبرير هذه الانتهاكات باسم «تحرير المدن» و«بسط الأمن»، مشيراً إلى مفارقة مؤلمة تجعل الأمن مرادفاً لترويع المدنيين، وتجعل الأمهات والأطفال مهددين في بيوتهم. وبهذا يتحول التحرير إلى نقيضه، حيث يُنتزع الإحساس بالأمان من أساسه.

يخلص الكاتب إلى أن هذه الممارسات تمثل اختباراً حقيقياً لطبيعة السلطة بعد الحرب: إما سلطة تحمي حقوق الناس وملكياتهم، أو سلطة تقوم على وضع اليد وشريعة البندقية. ويحذر من أن استمرار هذا النهج يفتح الباب لانتهاكات أوسع تطال كل المواطنين، ويقوض أي حديث عن دولة قانون أو سلام مستدام.

كشف القيادي بحزب الأمة القومي وتحالف (صمود)، علي فاعوم، عن قيام قوة مسلحة غير نظامية باقتحام منزله الأربعاء الماضي، في ولاية شمال كردفان، ومطالبة أسرته بإخلائه خلال 24 ساعة، بعد أن عرّفت نفسها في البداية بأنها لجنة أمنية، من دون إبراز أي أوامر قانونية أو مستندات رسمية. وقال فاعوم، في مقابلة مع راديو دبنقا إنه كان خارج البلاد وقت الحادثة، موضحاً أن القوة دخلت المنزل مساء أمس وأبلغت أسرته بأن البيت (مصادَر)، وطالبتهم بإخلائه بحجة أن ضابطاً سيصل لاحقا للسكن فيه. وأضاف أن القوة حضرت وهي مدججة بالسلاح وقدّمت نفسها للأسرة على أنها لجنة أمنية، غير أنها لم تُظهر أي إخطار رسمي أو قرار صادر من جهة سيادية أو قانونية، مشيراً إلى أن الاتصالات اللاحقة مع أسرته كشفت أن القوة التي نفذت العملية ليست قوة نظامية. وأفاد فاعوم بأن أسرته أبلغته صباح الخميس أن القوة التي اقتحمت المنزل غير معروفة الهوية، لكنه رجح أن تكون تابعة لما يعرف بلواء البراء بن مالك أو لكتائب إسلامية أخرى، مؤكداً أن الأشخاص الذين حضروا لم يمثلوا أي جهة قانونية معروفة، ولم يقدموا مستندات تخوّلهم تنفيذ الإخلاء. ووصف فاعوم في مقابلة مع راديو دبنقا ما جرى بأنه تحرك ذو طابع سياسي لا يستند إلى أي قرار قانوني أو إجراء سيادي، لافتاً إلى أن التفاعل الإعلامي الواسع مع القضية، إلى جانب تحركات محامين وناشطين، وضع الجهات التي تقف خلف الخطوة في موقف حرج، وأوقف تنفيذ أي إجراء إضافي حتى الآن. وأشار إلى أن المنزل تقيم فيه والدته المسنّة، البالغة من العمر نحو 80 عاما، إلى جانب زوجته وأطفاله، إضافة إلى أقارب آخرين يقيمون في جزء من المنزل خلال فترة الحرب، محذراً من خطورة استهداف المدنيين وأسرهم عبر إجراءات قسرية. وفي سياق متصل، أوضح فاعوم أنه اضطر إلى تغيير مكان إقامته أكثر من مرة داخل البلد الذي لجأ إليه، على خلفية مخاوف أمنية، كما تقدّم بطلب حماية ولجوء سياسي، غير أن الإجراءات لم تُستكمل حتى الآن، ما فاقم من وضعه القانوني والإنساني، خاصة في ظل انتهاء صلاحية جواز سفره ورفض طلبات استخراج مستندات رسمية له ولأطفاله. وأشار فاعوم إلى أنه غادر السودان منذ الشهر الخامس لاندلاع الحرب، مؤكداً أن ما يتعرض له داخل السودان وخارجه لن يثنيه عن مواقفه السياسية.. من جهة أخرى وفي الاطار ذاته، قال عمر الفكي، شقيق عضو مجلس السيادة السابق والقيادي بتحالف صمود محمد الفكي، إن قوة عسكرية وضعت يدها على منزل أسرتهم الكائن بحي عطرون ، أحد أقدم أحياء مدينة أم روابة بولاية شمال كردفان، وأمهلت الأشخاص الذين يقيمون في المنزل بضعة ايام لإخلائه. وأوضح الفكي، في تصريح لـ(التغيير)، أن المنزل يعود لجدهم سليمان ود التوم، الذي توفي عام 1962 أثناء عودته من أداء فريضة الحج، ودُفن بمدينة عطبرة، مشيراً إلى أن البيت ظل منذ ذلك الحين منزلاً عائلياً مفتوحاً للأسرة والضيوف، ولم يُؤجَّر أو يُستغل تجارياً في أي وقت. وأضاف أن الأسرة ظلت تقيم في المنزل حتى مغادرتها مدينة أم روابة عام 2018، قبل اندلاع ثورة ديسمبر، مؤكداً أن البيت بقي بعد ذلك مفتوحاً وتحت رعاية الجيران وأصدقاء الأسرة، مع الحفاظ على تقاليد اجتماعية قديمة درج عليها أهل الحي، من بينها إفطارات الجمعة والأنشطة الاجتماعية. وأشار إلى أن أحد أصدقائه المقيمين في المنزل أبلغه بحضور ضابط من الجيش قام بكتابة علامة حجز على جدار المنزل بالبوهية، وأفاد بأن العقار (محظور)، مع توجيه المقيمين بمغادرة المنزل خلال يومين، رغم وجود فرد من شرطة المرور، برتبة مساعد يقيم في المنزل مع آخرين. وأكد الفكي أن المنزل لا تعود ملكيته لمحمد الفكي، ولا علاقة له بأي خلافات سياسية، معتبراً ما جرى تعدياً على ملكية خاصة تعود لأسرة معروفة في المدينة، ولها تاريخ اجتماعي مفتوح لكل سكان الحي بمختلف توجهاتهم. وأضاف أن الأسرة سبق أن تعرضت لانتهاكات مشابهة، مشيراً إلى أن منزلهم في الخرطوم تعرض للكسر والنهب عقب دخول الجيش المدينة، وتمت مصادرة أثاثه بزعم أنه مسروق..

في ما جرى في المثالين أعلاه (منزل فاعوم ومنزل اسرة المرحوم الفكي)، لا يحتاج المرء إلى كثير عناء ليدرك أننا لا نعيش فقط أزمة حرب، بل أزمة سلطة تتصرف بعقلية الغنيمة، حيث يتحول البيت إلى (مكافأة)، والمعارضة إلى (عقار شاغر)، والقانون إلى ملصق بوهية على جدار. فما حدث مع منزل القيادي بحزب الأمة القومي علي فاعوم، ومنزل أسرة محمد الفكي، ليستا حادثتين معزولتين ولا سوء تقدير ميداني، بل سلوك استبدادي متكرر، يعيد إنتاج أسوأ تقاليد الأنظمة الشمولية، مع فارق واحد هو أن الفاعل هذه المرة لا يكلف نفسه حتى عناء إصدار قرار أو اصطناع غطاء قانوني. ففي حالة فاعوم، اقتحمت قوة مسلحة غير نظامية المنزل، عرّفت نفسها بداية كلجنة أمنية، ثم طالبت الأسرة بإخلائه خلال 24 ساعة بحجة أن ضابطاً سيصل لاحقاً للسكن فيه، دون أي أمر قضائي أو قرار سيادي، وفي غياب صاحب المنزل نفسه.. أما منزل أسرة محمد الفكي، فقد كتبت عليه عبارة

(محظور) بالبوهية، وكأننا أمام مخزن مهجور أو أرض متنازع عليها، لا بيتاً عائلياً عمره عقود، مفتوحاً للحي كله قبل أن يغلقه منطق السلاح.. السخرية المؤلمة هنا أن هذه الممارسات تُبرَّر ضمنياً باسم (التحرير) و(بسط الأمن). فمن الواضح، وفق هذا المنطق، أن تحرير المدن يبدأ بتحرير البيوت من أصحابها، وأن الأمن لا يكتمل إلا حين تشعر الأمهات المسنّات، والأطفال، وأقارب النازحين، بأنهم ضيوف مؤقتون في منازلهم، ريثما يقرر صاحب البندقية من يسكن وأين.. وتاريخ السودان القريب لا يخلو من أمثلة مشابهة. في عهد نظام الإنقاذ، صودرت منازل معارضين ونقابيين تحت لافتة (التحلل) أو (ممتلكات الدولة)، وأُسكنت فيها كوادر موالية، أو تُركت كرسائل ترهيب صامتة. وبعد انقلاب 25 أكتوبر، تكررت حملات الاستيلاء غير القانوني على مقار أحزاب ومنظمات، وجرى التعامل مع الملكية الخاصة كامتداد لمزاج السلطة لا كحق مصون بالقانون. الجديد اليوم أن المصادرة لم تعد حتى تحتاج إلى قرار إداري أو لافتة رسمية يكفي حضور قوة مسلحة وطلاء حائط. هذه الممارسات ليست فقط انتهاكا لحقوق الملكية، بل خطاب كراهية عملي فهي تفترض أن المعارض لا يستحق الحماية، وأن أسرته امتداد لنشاطه السياسي، وأن البيت نفسه (مدان) بالموقف. إنها لغة استبداد لا تقال بالكلمات، بل تكتب على الجدران، وتُنفَّذ بالسلاح. الأخطر من ذلك أن هذا السلوك، إذا تُرك بلا مساءلة، لا يقف عند حدود المعارضين المعروفين. فاليوم بيت فاعوم والفكي، وغدا بيت أي مواطن يُصنَّف بوشاية أو ظن في الخانة الخطأ. عندها لن يبقى من (الدولة) سوى ذاكرة قديمة، ومن (القانون) سوى حكاية تُروى للأطفال. إن ما يحدث ليس زلة عسكرية ولا تجاوز أفراد، بل اختبار حقيقي لمعنى السلطة بعد الحرب، فإما سلطة تحمي الناس وبيوتهم، أو سلطة تسكن بيوتهم وتطردهم منها. وبين الخيارين، يسقط آخر قناع عن الاستبداد، مهما تغيّر اسمه أو رايته..ولا غرابة ولا عجب إذا كانت السلطة القائمة في اعلى مراقيها ومراتبها تحكم البلاد الآن بوضع اليد وشغارها (المجد للبندقية).

«المدللون» .. من برج الاتصالات الى مقرات الشركات

ملخص

بعد هبّة سبتمبر 2013، أدرك نظام الإسلاميين أن السيطرة الأمنية التقليدية لم تعد كافية، وأن الخطر الحقيقي بات في الفضاء الرقمي. تحوّل الصراع من الشارع إلى العقول، ومن نقاط التفتيش إلى شاشات الهواتف، ما دفع السلطة لإعادة تعريف علاقتها بالإعلام الجديد والرأي العام.

عُقد اجتماع أمني رفيع ضم قيادات جهاز الأمن وإعلاميين وتقنيين، خُصص لوضع استراتيجية لإدارة الفضاء الرقمي بدل قمعه. جرى الاتفاق على أن الحجب وقطع الإنترنت أدوات مكلفة وغير مجدية، وأن البديل هو توجيه النقاش العام، وتفكيك الخطاب المعارض، وصناعة سرديات موازية أقل صدامًا وأكثر فاعلية.

نتج عن ذلك تطوير ما عُرف بـ«كتيبة الجهاد الإلكتروني»، التي تولّت الرصد، وتصنيف الناشطين، وصناعة المحتوى، وتضخيم التأثير عبر شبكات حسابات وهمية ومؤثرين مُصنّعين. استُخدم محتوى غير مباشر، عاطفي أو إنساني، لتمرير رسائل سياسية تهدف إلى إعادة ترتيب الأولويات، والتشكيك في الفعل الجماعي، وتطبيع الخوف من التغيير.

لاحقًا، تكامل العمل الرقمي مع الاعتقالات والابتزاز والاستمالة، حيث تحوّل بعض الناشطين إلى أدوات داخل المنظومة نفسها، عبر الصفقات أو الضغط. يكشف التحقيق عن انتقال السلطة من القمع المباشر إلى «هندسة الوعي»، في معركة تُدار من الخلف، وبأدوات ناعمة، لكن بأثر عميق ومستدام على المجتمع.

الحلقة الرابعة

هندسة الوعي.. السيطرة الناعمة

أفق جديد

عقب هبّة سبتمبر 2013، لم يكن نظام الإسلاميين كما كان قبلها. لم تكن الصدمة في عدد الضحايا ولا في اتساع رقعة الاحتجاجات فحسب، بل في ذلك الشرخ العميق الذي أصاب صورة السيطرة المطلقة. شيء ما انكسر في علاقة السلطة بالشارع، لكن الأخطر أنه انكسر في علاقتها بالعقول. في تلك اللحظة، لم تعد الخرطوم مدينة تُراقَب فقط من فوق الأسطح ونقاط التفتيش، بل من داخل الشاشات الصغيرة التي تسكن الجيوب وغرف النوم.

في أحد مقار العمل الأمني بالعاصمة الخرطوم، انعقد اجتماع أمني رفيع المستوى. المكان لم يكن معلناً، ولا الاجتماع مدرجاً في جداول روتينية. لم تُناقش فيه تطورات ميدانية، ولا تهديدات أمنية مباشرة، ولا تحركات مسلحة. بحسب مصدر حضر الاجتماع، تحدث لـ» افق جديد» فقد خُصص بالكامل لمراجعة ما وُصف داخل الغرفة بـ«أداء الدولة في الفضاء الرقمي»، ووضع تصور عملي للتعامل مع تصاعد النشاط المعارض على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها منصة فيسبوك.

داخل القاعة، جلس عدد من القيادات الإسلامية البارزة إلى جانب مجموعة كبيرة من ضباط جهاز الأمن برتب مختلفة. في صدر الاجتماع كان الفريق أول محمد عطا، بصفته رأس الجهاز في تلك المرحلة. إلى جانبه، حضر إعلاميون محسوبون على الحركة الإسلامية. لم يكن حضورهم بصفاتهم الصحفية، بل بوصفهم أدوات خبرة في صياغة الخطاب، وإدارة الرأي العام، وإعادة إنتاج السرديات.

في أطراف القاعة، جلس تقنيون مختصون في تحليل البيانات، وإدارة المحتوى الرقمي، ورصد التفاعل على المنصات الاجتماعية.. كما حضر علاء الدين يوسف، القيادي في ما كان يُعرف داخل الجهاز بـ«كتيبة الجهاد الإلكتروني»،

أمام الحضور، عُرضت على الشاشات خرائط تفاعلية. لم تكن خرائط جغرافية، بل خرائط بشرية رقمية: شبكات حسابات، مسارات انتشار المحتوى، نقاط التأثير داخل مجموعات فيسبوك، تفرعات التفاعل، العقد المركزية، والصفحات التي تُحدث أثراً مضاعفاً. بدا المشهد أشبه بغرفة عمليات، لكن ميدان المعركة لم يكن شارعاً أو ثكنة، بل الوعي العام.

لم يناقش الحضور كيفية إغلاق هذا الفضاء أو حظره. لم تُطرح مسألة قطع الإنترنت أو تعطيل فيسبوك. على العكس، كان هناك اتفاق ضمني بأن تلك الأدوات لم تعد فعّالة، بل باتت عبئاً سياسياً. وفق المصدر، فقد جرى الاتفاق داخل الاجتماع على مبدأ أساسي: الرقابة والحجب لم يعودا أدوات مجدية، وأن إدارة النقاش العام، وتوجيهه، وتفكيكه عند الضرورة، هي الوسيلة الأكثر نجاعة والأقل كلفة سياسية.

من داخل المنظومة

حصلت "أفق جديد" على هذه المعلومات من تقني أمني سابق، عمل لسنوات ضمن وحدات مرتبطة بالعمل الرقمي داخل جهاز الأمن. لم يكن ارتباطه بتلك الوحدات نابعاً من انتماء سياسي، بل من تخصص مهني فرض وجوده داخل هذه المنظومة. طلب المصدر عدم الكشف عن هويته لأسباب أمنية، لكنه قدّم تفاصيل متقاطعة مع شهادات أخرى ووثائق داخلية اطّلع عليها فريق التحقيق.

يقول المصدر إن دافعه للكشف عن هذه المعلومات ليس سياسياً بقدر ما هو أخلاقي. بعد هبّة سبتمبر – بحسب تعبيره – "تحوّل العمل الرقمي من الرصد إلى الهندسة، ومن المتابعة إلى إعادة التشكيل". يضيف أن كثيراً من الأدوات الرقمية التي جرى تطويرها تحت شعار "حماية الدولة" استُخدمت لاحقاً في تفكيك المجتمع المدني، واستهداف الأفراد، وانتهاك خصوصياتهم، بغرض إعادة توظيفهم قسراً لصالح جهاز الأمن. وفي بعض الأحيان، استُخدمت هذه الأدوات نفسها ضمن صراعات المصالح داخل المنظومة الأمنية والحركة الإسلامية.

هندسة الوعي الجمعي

في السياق الزمني لهذه الوقائع، كانت رئاسة جهاز الأمن والمخابرات الوطني خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 بيد الفريق أول مهندس محمد عطا المولى عباس، الذي تولّى المنصب منذ 2009 واستمر فيه لعدة سنوات. تُعد هذه المرحلة من أكثر الفترات حساسية في تاريخ الجهاز، إذ تزامنت مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية، وهبّة سبتمبر 2013، واتساع الاعتماد على الأدوات الرقمية في التعبئة ضد السلطة أو لصالحها، إلى جانب عمليات الرصد والمتابعة.

أفضى ذلك إلى إعادة هيكلة العمل الأمني ليجمع بين القمع الميداني التقليدي وهندسة الوعي المنهج للفضاء العام، خاصة على منصات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فيسبوك، بوصفها الساحة المركزية للصراع على الرأي العام.

من القمع إلى إدارة النقاش العام

خرج الاجتماع بخطة متعددة المستويات، هدفها النهائي التحكم في الوعي الجمعي دون اللجوء المباشر إلى القمع. ارتكزت الخطة على أربع مراحل رئيسية:

الرصد والتصنيف
صناعة المحتوى
تضخيم التأثير
التدخل الانتقائي عند الضرورة

أُوكل تنفيذ هذه المهام إلى ما بات يُعرف داخل الجهاز بـ«كتيبة الجهاد الإلكتروني»، وهي وحدة تضم طيفاً واسعاً من الإسلاميين بتخصصات مختلفة: أمنيين، إعلاميين، تقنيين، وطلاباً جامعيين. تطورت هذه الكتيبة من وحدة تعمل بردة الفعل ضد الأنشطة المعارضة للنظام إلى وحدة تخطيط وتحليل، تعتمد على عناصر مدرّبة وبنية رقمية تحتية متطورة.

وفقاً لذلك، لم تكتفِ بمراقبة الحسابات المعارضة، بل أنشأت قواعد بيانات تفصيلية عن الناشطين، تشمل اهتماماتهم، شبكات علاقاتهم، نقاط ضعفهم، ومدى قابليتهم للاستقطاب أو الاحتواء.

التنظيم السري للحسابات

إحدى أبرز مخرجات الاجتماع تمثلت في تعميم داخلي مُلزم، موجّه لعضوية الحركة الإسلامية وعناصر الأجهزة الأمنية، يقضي بضرورة إنشاء حسابات على فيسبوك غير الحسابات الرسمية وبأسماء مستعارة، بوصف ذلك إجراءً تنظيمياً وليس خياراً فردياً.

وُجّهت «كتيبة الجهاد الإلكتروني» بالقيام بدور مركزي في إنشاء وإدارة مجموعات وصفحات تُجمع داخلها هذه الحسابات وتُنسَّق حركتها. الهدف كان ضمان تماسك العضوية رقمياً، وتوفير أذرع دعم جاهزة للصفحات المساندة للنظام، وتنفيذ الحملات المنظمة، وتوحيد الرسائل والخطاب في اللحظات المفصلية.

يشير المصدر إلى أن هذا التنظيم صُمّم ليعمل كشبكة متماسكة تتحرك بإيقاع واحد، تُضخِّم الرسائل المطلوبة وتمنحها مظهراً عضوياً واسع الانتشار، بما يعزز فاعليتها ويقلّل كلفتها السياسية.

المحتوى كأداة لصناعة التأثير

بحسب المصدر، نجح جهاز الأمن خلال تلك المرحلة في صناعة عدد كبير من المؤثرين على منصة فيسبوك من داخل شبكاته المغلقة، عبر عملية ممنهجة جمعت بين الدعم التقني والتضخيم المتعمد للتفاعل. جرى تزويد هذه الحسابات برصيد كبير من المتابعين خلال فترات زمنية قصيرة، إلى جانب إمدادها بمحتوى جاهز مُنتج باحترافية عالية.

تنوع هذا المحتوى بين العاطفي، الفكاهي، التحليلي، العلمي، والسياسي، وأحياناً أخبار حصرية، بهدف ضمان التفاعل من خارج الشبكات المغلقة. لم يكن الهدف الترويج المباشر لخطاب أمني، بل دسّ رسائل محددة داخل سياقات تبدو طبيعية وغير مسيّسة، مثل:

إعادة تعريف الأولويات
تطبيع الخوف من التغيير
التشكيك في الفعل الجماعي
إعادة إنتاج سرديات بعينها بصيغ خفيفة وقابلة للانتشار

بهذه الطريقة، تحوّل المحتوى نفسه إلى أداة هندسة وعي تعمل ببطء وتراكم، دون أن تترك أثراً مباشراً يشير إلى مصدرها الحقيقي.

صناعة المؤثرين من داخل الشبكة

في المرحلة الأولى، ركزت الخطة على صناعة مؤثرين من داخل شبكة «كتيبة الجهاد الإلكتروني» وما حولها. جرى اختيار أفراد من مجموعات فيسبوك المغلقة بناءً على قدرتهم على التعبير، قبولهم الاجتماعي، واستعدادهم للتعاون. خضع هؤلاء لتدريب مباشر شمل إدارة المحتوى، فهم الخوارزميات، وأساليب التأثير العاطفي.

في البداية، كان المحتوى يُعد بواسطة خبراء، ثم يُمرر للمؤثرين في صورة أفكار عامة، ليبدو وكأنه إنتاج شخصي. لم يُطلب منهم الدفاع عن السلطة أو مهاجمة الخصوم، بل التركيز على قضايا عامة: التخويف من الفوضى، التشكيك في العمل الجماعي، إعادة ترتيب الأولويات الوطنية.

كما استُخدمت المبادرات الإنسانية كغطاء فعّال، إذ أكسبت هذه الحسابات رصيداً أخلاقياً جرى استثماره لاحقاً في تمرير رسائل سياسية خلال لحظات حساسة.

شراء التأثير

في مرحلة لاحقة، انتقلت المنظومة إلى استهداف مؤثرين من خارج الشبكة، من ناشطين سياسيين أو شخصيات مستقلة ذات مصداقية عامة. تم ذلك بشكل مباشر، أو عبر وسطاء، أو عبر أفراد قُدّموا كمستشارين إعلاميين.

لم يُفرض تغيير فجائي على محتوى هذه الحسابات، بل جرى ضبطه تدريجياً: تخفيف حدة النقد، إعادة ترتيب القضايا، أو اعتماد الصمت المدروس في توقيتات محددة. ظلت الصورة العامة للمؤثر محفوظة، بينما تغيّر الدور الوظيفي للحساب دون إعلان.

من القمع إلى التجنيد

خلال عام 2014، اكتمل العمل الرقمي بحملة اعتقالات ممنهجة. لم تكن عشوائية، بل استندت إلى قوائم أُعدّت مسبقاً داخل الفضاء الرقمي بواسطة «كتيبة الجهاد الإلكتروني». في كثير من الحالات، لم يكن الهدف العقاب، بل فتح قنوات للتفاوض.

عُرضت صفقات شملت أموالاً، فرص عمل، سفر، تسهيلات، أو وقف الملاحقة الأمنية. بالتوازي، جرى اختراق الهواتف وأجهزة اللابتوب خلال الاعتقال باستخدام برامج التجسس (RCS)، بحثاً عن محتوى خاص يُستخدم في الابتزاز والضغط.

تحوّل الاعتقال إلى حلقة ضمن منظومة تبدأ بالرصد الرقمي، تمر بالإكراه الميداني، وتنتهي بإعادة التوظيف داخل الفضاء نفسه.

الأسماء والاستمالة

يواصل المصدر سرد التفاصيل،» افق جديد» مؤكداً أن الخطة شملت استمالة أسماء معروفة في الفضاء الرقمي، بعضهم محسوب على التيار المعارض أو المستقل. جرى استقطاب بعضهم عبر صفقات مباشرة بعد الاعتقال أو الاستدعاء، أو بالابتزاز باستخدام محتوى خاص.

ويكشف التحقيق عن أسماء يقول المصدر إنها خضعت لمسارات الاستمالة، من بينها الناشط المعروف بلقب «تأبط خيراً»، إضافة إلى أسماء أخرى يُشار إليها بالأحرف (هـ.ب)، (أ.ر.ج)، (ال.ض) _ في الحلقة القادمة سنأتي عليهم تفصيلا_ يؤكد أن التعامل معهم تنوّع بين الصفقات، الضغوط، والابتزاز، أو الجمع بين "الجزرة والعصا"، مع

الحفاظ على صورتهم العامة.

ويضيف أن الخطة لم تنجح مع الجميع، إذ رفض كثيرون التعاون، أو لم تتوفر أدوات للضغط عليهم بشكل يجبرهم للتعاون مع جهاز الامن.

من الطاعون إلى المنصات الرقمية

ما يكشفه هذا التحقيق يجد جذوره في ما وثّقه فتحي الضو في كتابه "الطاعون". المنهج ذاته، لكن بأدوات مختلفة. ما كان يُمارس عبر النقابات والاتحادات، يُمارس اليوم عبر الحسابات والخوارزميات والمؤثرين.

تغيّرت الأدوات، لكن العقل الأمني بقي ثابتاً: الاختراق بدل المواجهة، والإدارة من الخلف بدل القمع العلني.

ويرصد هذا التحقيق تحوّلاً جذرياً في إدارة السلطة للمجال العام، حيث تُدار المعركة على الوعي قبل أن تُدار على الأرض، ويُعاد تشكيل وعي المجتمع عبر شاشات تبدو بعيدة عن السياسة، لكنها في الحقيقة في قلبها..

الانقسام الرقمي في السودان

عمار قاسم حمودة*

ملخص

يوضح المقال كيف تحوّل قطاع الاتصالات في السودان منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 من خدمة متاحة نسبيًا إلى ساحة صراع مفتوحة، انتهت بإظلام رقمي شامل في فبراير 2024. ويرجّح التحليل أن قطع الخدمة لم يكن تقنيًا بحتًا، بل قرارًا عسكريًا متبادلاً، ارتبط بتوزع السيطرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، ما أسس لانقسام رقمي فعلي داخل البلاد.

يحذّر الكاتب من المخاطر الجسيمة لفقدان أو العبث بالبيانات الحكومية الحيوية، مثل السجل المدني، والسجلات العقارية، والبيانات التعليمية والمصرفية، لما تمثله من أساس للهوية والملكية والاقتصاد. وقد زادت محاولات الطمأنة غير المهنية من ارتباك المواطنين بدل تهدئتهم، في ظل غياب معلومات رسمية موثوقة.

يربط بين الاتصالات والاقتصاد، موضحًا أن القطاع يمثل شريانًا رئيسيًا للإيرادات الضريبية والخدمات المصرفية والتحويلات المالية. كما أسهم الانقسام النقدي، الناتج عن استبدال العملة في مناطق دون أخرى، في تعميق الأزمة وخلق تضخم مصطنع، بينما أدى فقدان الاتصالات إلى رفع كلفة المعيشة والتنقل على المواطنين.

يخلص الكاتب إلى أن الصراع على الاتصالات هو في جوهره صراع على المال والسيطرة، وأن الانفصال الرقمي مرشح للاستمرار حتى بعد توقف الحرب ما لم يحدث توافق سياسي أو اقتصادي جديد. وفي هذا المشهد، تبدو شركات الاتصالات من أكبر الخاسرين بعد المواطنين، بينما يظل مستقبل القطاع معلقًا بين حلول سياسية شاملة أو ترتيبات تقاسم مصالح على غرار تجربة النفط.

في بداية الحرب (أبريل 2023) كانت الاتصالات منسابة في كل السودان، ولكن بعد مرور شهور بسيطة بدأ الحال يتغير. وتم تبادل الاتهامات بصورة علنية عن المسؤولية في قطع خدمات الاتصالات في الأسبوع الأول من فبراير 2024 وذلك إثر الإظلام الشامل في كل السودان. لكن قبل ذلك بحوالي 7 شهور كانت مناطق كثيرة وكبيرة خارج التغطية وهي مناطق كردفان ودارفور واجزاء من الخرطوم والوسط. وكانت تلك مناطق خاضعة للسيطرة العسكرية لقوات الدعم السريع.

في ثنايا تبادل الاتهامات والتي لم تكن المرة الأولى ولا الأخيرة، نشأ تحليل يقوم على معلومات ذات مصداقية كبيرة، ولكنها غير مؤكدة من جهات رسمية نظراً لخطورتها، فحواه أن قطع الخدمة عن المواطنين في مناطق سيطرة الدعم السريع لم تكن لأسباب فنية، وإنما كانت نتيجة لأوامر (عسكرية) من جانب القوات المسلحة، ليعقبها انقطاع كلي تشير الدلائل أن منشأه الدعم السريع كرد فعل عاجز، وعاجز عن توفير الخدمة للمواطنين في مناطقه.

التخوف من فقدان البيانات الحكومية، وفقدان البنية التحتية للاتصالات والمتمثلة في مراكز البيانات والمحطات التي تمثل قلب الشبكة لكل شركة اتصالات، خلق حالة من انفتاح الاحتمالات للأسوأ. وتخوف المختصون من فقدان بيانات لا تقدر بثمن. كما خلقت توتراً كبيراً وسط المواطنين حيال ملكياتهم الخاصة وأموالهم، ولذلك ظهرت محاولات من جانبي الصراع لتطمين المواطنين من طرفي القتال، ولكنها محاولات زادت الارتباك أكثر من زرع الاطمئنان! منها فيديو تم تصويره لضابط (أو ليس ضابطا في الحقيقة) يتجول داخل أحد مراكز البيانات بالخرطوم ويحاول طمأنة المواطنين بدون أن يعي ما حوله وأهميته. (من سخريات القدر في هذه الحرب أن هذا الضابط تحول من طرف إلى طرف).

الحقيقة أن مجرد التفكير فيما يمكن أن يضيع كان جالباً للارتباك. فقد شملت البيانات التي هي عرضة للضياع جميع البيانات الحكومية بما فيها السجل المدني الذي هو المرجع الأساسي لهويات المواطنين السودانيين، إضافة للسجلات العقارية وملكية الأراضي، وقاعدة بيانات مسجل الشركات، وقاعدة بيانات امتحانات السودان، وتوثيقات شهادات التعليم العالي و سجل الجامعات، و مصلحة الإحصاء، وقواعد بيانات الاحتياجات الطبية و شبكة توزيعها، وغيرها من المراجع الحيوية والتي يمثل كل منها مرجعية لا غنى عنها في الجانب العام، و مهمة في الجانب الخاص لإثبات الملكية الشخصية وملكيات الشركات والكيانات القانونية من جمعيات وشركات ومنظمات.

استخلاصاً من النتائج المباشرة للحرب وامتداد ميادينها لتشمل قطاعات عدة تتعدى الصراع العسكري التقليدي، نجد أنه قد وضح بجلاء محاولات السيطرة على عصب وأعصاب الاقتصاد والتدفقات المالية المرتبطة به. أي بالتجريد المبسط هو الصراع على المال أو ما من شأنه التحكم في المال. والحقيقة أن الانقسام الحاصل الآن في ميدان خدمات الاتصالات بالسودان كان فعلياً هو أول القطاعات التي تم تنفيذ الانفصال فيها بصورة عملية؛ تمت على أرض الواقع، قبل أن تظهر للعلن قوائم منع البعض من استخراج الجوازات والأوراق الثبوتية، وربما رسخت لمفهوم الانفصال السياسي لاحقاً.

الحديث عن خدمات الاتصالات فهو بالضرورة حديث عن أهم القطاعات المرتبطة بالاتصالات وأوَّلها إيرادات مصلحة الضرائب بما يضمن تدفق الايرادات الضريبية من خدمة الاتصالات، وثانيهما استمرارية عمل القطاع المصرفي والخدمات المصرفية عبر التطبيقات البنكية، التي تمكن معظم السودانيين من انجاز الكثير من المعاملات المالية، وخصوصا المرتبطة باستقبال التحويلات من الأهل والأصدقاء، بل والمنظمات الخيرية خارج السودان، وتغنيهم عن حمل الكاش الذي يعتبر من عوامل الخطورة نسبة لانعدام الأمن وكثرة السرقات، بل والنهب المسلح. وزاد الأمر حساسية حينما تم استبدال العملة في مناطق سيطرة الجيش دونا عن مناطق سيطرة الدعم السريع، والذي ما تزال العملة القديمة مستعملة في مناطق سيطرته! الشي الذي ضاعف في لحظة الكتلة النقدية المتداولة في أغرب حالات التضخم المصنوع.

من المعلوم أن وجود الاتصالات في منطقة جغرافية مترامية الأطراف يقلل من هدر المحروقات، ويقلل من تكلفة التنقل الذي يمكن الاستعاضة عنه بالمكالمات، أو بتوفير المعلومة في زمنها ومكانها. ولذلك فإن فقدان خدمات الاتصالات يكلف المواطن تكاليفاً تُضاف الى تكاليف الحرب المباشرة.

قطاع الاتصالات في السودان ظل ولفترات طويلة يمثل مورداً هاماً وسريع التدفق لمصلحة الضرائب، والتي تجني أموالا تفوق أرباح شركات الاتصالات بكثير! هذا الارتباط بين خدمة الاتصالات والأموال، سواء في جانبها في تطبيقات المصارف، أو في كونها موردا لمصلحة الضرائب جعل قطاع الاتصالات في أتون الحرب وميدانا أساسيا من ميادينها. هنا لا ننسى دخول عامل مهم وربما هو الذي ابطأ إحساس المواطن بفداحة فقدان خدمة الاتصالات، وهو دخول الإنترنت الفضائي من شركات مثل (ستارلنك Starlink)، وهي بطبيعتها خارج سيطرة السلطات التي تحكم السودان كليا، والمفارقة أن تشغيلها في أي من مناطق الحرب يتم تحت حماية مباشرة من الجهات العسكرية، فلا يمكن تصور وجود جهاز ستارلنك بدون أن يكون مرتبطا بشكل ما مع أفراد عسكريين. دخول الإنترنت الفضائي

خلق حالة من حالات الاستغناء عن الخدمات الارضية، لكن بالمقابل زاد من كلفة الاتصال والتواصل. الإنترنت الفضائي، والتوسع في استعمالات الطاقة الشمسية؛ وعند تعاضدهما معاً شكَّلا عاملاً غيِّر من قواعد اللعبة كليا في آليات الوصول للجمهور، وتمكينه من تزويد هواتفهم المحمولة بالطاقة الكهربائية وربطها بشبكة الانترنت العالمية، خاصة في المناطق التي تتزايد فيها كلفة توليد الكهرباء؛ إما لكونها نائية، أو لندرة المحروقات وغلاء التكلفة. هذا المتغير الجديد سيكون عاملا مهما في سباق المنافسة لاحقا إذا استأنفت شركات الاتصالات عملها العادي.

بالرغم من أن الاتصالات العسكرية تعمل في ترددات وبأجهزة تختلف عن المستعملة في النطاق التجاري، الا أن قطاع الاتصالات التجاري العادي ظل هو المنجم الكبير والأساسي والغني لنشاط الاستخبارات العسكرية، لا سيما في زمن الحرب، أو ما قبلها من زمن التربص المتبادل بين طرفي القتال، سواء في جانب التتبع او التصنت لمدنيين، أو للتصنت للمكالمات بين العسكريين عبر شبكات تجارية، أو عبر اختراق الأجهزة الذكية. عليه فإنه نلاحظ أن الاتصالات تمثل ميدانا يختلط فيه العسكري بالمدني، ونرى بوضوح أن القرار حولها يتحول في زمن الحرب إلى قرار عسكري أمني بالدرجة الأولى، وتأتي بعده الأبعاد الاقتصادية. القرار العسكري نفسه يعتمد بالدرجة الأولى على تحديد اجابة واضحة لسؤالين، أولهما من يتحكم في (قلب الشبكة) بصورة مركزية؟ وثانيهما، من يسيطر على المحطات فيزيائيا أو جغرافياً؟ إذا لم تكن الجهة المسيطرة محققة للشرطين أعلاه معاً فإن الجهة الأخرى قادرة على قطع الخدمة. أي أن النتيجة واحدة. يأتي التفوق في إمكانية تشغيل الشبكة من أطرافها والعمل لخلق (قلب بديل) وهي امكانية فنية موجودة، ولها تجارب ليست بعيدة عنا جغرافيا، وليست بعيدة زمانيا، فقد حصلت في ظروف مشابهة في شرق ليبيا في فترة الثورة ضد القذافي واستغرقت اسابيع فقط لإنشاء (قلب بديل) تم به تشغيل الاجهزة الطرفية التي كانت في بنغازي بالمنطقة الشرقية خارج سيطرة القذافي.

نظرا للارتباط الوثيق بين الاتصالات والقطاع المصرفي، فما يمكن قوله عن السيطرة والتحكم على شبكات الاتصالات ينطبق كذلك على السيطرة على النظام المصرفي الرئيسي الذي يتحكم في عمليات التحويلات والمقاصة وغيرها بين المصارف التجارية. بالتحكم في النظامين المصرفي والاتصالات وجعلهما يعملان، يكون من اليسير جني الأموال عبر حركة التجارة اليومية، وجني الضرائب بصورة مباشرة من شركات الاتصالات التي تبيع خدماتها للمواطنين. من الناحية الأخرى في الصراع الدائر، ماذا سيتبقى امام الطرف غير المسيطر مركزيا على أي من النظامين؟ سيجد نفسه - ولحين خلق أنظمة منفصلة - بدون خيارات حقيقية، ولذلك يلجأ لوقف خدمات الاتصالات لكيلا يخدم غريمه ويرسل له الأموال من المناطق التي يسيطر عليها. بمعنى أنه حتى ولو لم يقم الطرف المسيطر مركزيا بقطع الخدمة، فإن الطرف غير المسيطر سيقطعها بنفسه! ببساطة، فإن اي جهة مسيطرة على منطقة لا اظنها تحبذ او تمهد أن يستفيد خصمها العسكري من الموارد المدفوعة في مناطق سيطرتها. ليس فقط في ميدان الضرائب، ولكن كذلك في ميادين مثل منتجات الصادر كما في الذهب والصمغ العربي وفي نقاط الجباية (ضرائب مباشرة وجمارك وإتاوات). ولذلك فإن الانفصال الرقمي سيستمر لفترات طويلة وربما يستمر بعد سكوت البنادق لزمن ليس بالقصير مالم يكن هناك توافق جديد لتقاسم العائدات كما حدث في قطاع النفط!

في هذا الصراع، فإن الخاسر الأكبر بعد المواطنين والحلقة الأكثر هشاشة هي شركات الاتصالات نفسها. فهي في حال الانفصال غير المعلن تجد انها تحت ضغوط لا يمكن تفاديها، فحال الصراع هنا ليس كما كان في الفترة التي سبقت انفصال الجنوب مثلا، بل هو حال يجعلها في خانة المتعاون مع العدو إن جاز التعبير. فمن الصعوبة تصور إمكانية عملها في الجهتين. وعلى كل حال فالشركات مرغمة في الانصياع حتى وإن تدثر خطابها بدثار الوطنية أو أي من الشعارات الشبيهة. في التجربة السابقة في حالة انفصال جنوب السودان، ورغم أن الانفصال كانت نتيجة لاستفتاء دستوري مستند على اتفاقية سلام دولية، الا أن شركتين من أربع شركات هي فقط التي استطاعت أن تواصل العمل بجنوب السودان في الدولة الجديدة! ماذا يعني هذا في مجال صناعة الاتصالات؟ يعني أن شركة او شركات مغامرة ومقامرة ستدخل وربما ترث - الى جانب السلطة القائمة - أبراجا، وبنية تحتية، وربما موظفين وعمال جاهزين! وربما نشهد نفس ملاك الشركات السابقة يدخلون بأسماء جديدة!

يبدو المستقبل قاتما ولا يمكن تصور حلول سلسة في المجال إلا بوجود إما حل سياسي شامل، أو اتفاقيات تجارية يتم فيها تقاسم الارباح على غرار تجربة النفط الجنوب سوداني وما رشح من ترتيبات ثلاثية مكنت من استمرار تدفق البترول للصادر وللاستفادة داخل السودان.

من المؤسف ألا نجد وزنا لمعاناة المواطنين لفقدانهم لخدمة الاتصالات لكونها حيوية وهامة، وأن حسابات الصراع والمكاسب المادية تعلو على ما سواها تحت نيران الحرب.

* خبير في مجال الاتصالات الدولية وتقانة المعلومات
ammarhamoda@gmail.com

من الفوضى إلى الاحتراف

إعادة هندسة القطاع الأمني والعسكري في السودان 3 - 5

د. عصام الدين عباس احمد

ملخص

يرتكز التصور المستقبلي للقطاع الأمني والعسكري في السودان على بناء مؤسسات مهنية وشفافة وخاضعة للقانون، تقوم على الكفاءة لا الولاءات، وتعمل بعقيدة وطنية تحمي الدولة والمواطن. وتمثل الشفافية والمساءلة أساسًا لاستعادة ثقة المجتمع، وضمان خضوع هذه المؤسسات للرقابة المدنية والمؤسسية.

يؤكد الكاتب على أهمية التنسيق والتكامل بين الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية، عبر وحدة القيادة وتبادل المعلومات وتحديد المهام بوضوح، دون تنازع أو ازدواجية. هذا التكامل يحوّل القطاع الأمني إلى منظومة متناغمة قادرة على الاستجابة السريعة للأزمات واحتواء النزاعات قبل تفاقمها.

يعتبر أن إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش والمليشيات حجر الزاوية في الإصلاح، عبر دمج أو تفكيك القوات غير النظامية ضمن إطار قانوني ومهني، واستعادة احتكار الدولة للسلاح. توحيد القوة المسلحة يفتح الطريق لبناء جيش وطني واحد خاضع لسلطة مدنية، ويمنع إعادة إنتاج العنف أو الاقتصاد المسلح.

يقترح الكاتب المسار الإصلاحي حزمة متكاملة تشمل الإصلاح المؤسسي، والتدريب وبناء القدرات، وتوطيد مدنية المهام الأمنية، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني. وبهذا يتحول الأمن من أداة قهر إلى خدمة عامة، وتُبنى ثقة مجتمعية راسخة تشكل الأساس لاستقرار دائم ودولة مؤسسات.

الرؤية المستقبلية للقطاع الأمني: من الشعب واليه
أجهزة أمنية وعسكرية محترفة، شفافة، ومسؤولة أمام القانون

يشكّل بناء أجهزة أمنية وعسكرية محترفة، شفافة، ومسؤولة أمام القانون حجر الأساس للتحول من واقع التفكك والعنف إلى منظومة أمنية قومية راشدة. يقوم هذا النموذج على قوات تتشكل وفق معايير الكفاءة، ويُنتسب إليها عبر نظم اختيار عادلة لا تخضع للمحاصصة أو الولاءات الضيقة، بل تنحاز للخبرة والانضباط والالتزام بالعقيدة العسكرية الوطنية. الشفافية هنا شرط استراتيجي لبناء الثقة مع المواطنين وضمان خضوع المؤسسة الأمنية للرقابة المؤسسية والمجتمعية.

تماسك وتنسيق فعال بين جميع الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية

في المشهد المستقبلي المأمول، يُعد التماسك والتنسيق الفعّال بين جميع الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية شرطًا جوهريًا لقيام قطاع أمني قادر على حماية الدولة والمجتمع بكفاءة عالية من خلال بنية متكاملة لا تتنافس فيها المؤسسات ولا تتنازع الصلاحيات، بل تتكامل الأدوار وفق عقيدة وطنية موحّدة تقوم على تبادل المعلومات، ووحدة القيادة والسيطرة، وتحديد واضح للمهام والمسؤوليات. التنسيق الفعّال لا يعني دمج الاختصاصات أو دمج الأجهزة في كيان واحد، بل يعني بناء نظام متكامل ومتفاعل تتدفق فيه البيانات بسلاسة، وتُدار القرارات بصورة جماعية تضع المصلحة الوطنية في مقدمة الاعتبارات مما يحول القوى الأمنية والعسكرية إلى منظومة متناغمة، قادرة على الاستجابة السريعة للمخاطر، واحتواء النزاعات قبل تفاقمها، وتطبيق القانون دون ازدواجية أو تضارب.

انهاء ظاهرة تعدد الجيوش والميليشيات غير النظامية

في الصورة المستقبلية، يُعد إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش والمليشيات المسلحة خطوة مركزية لإعادة بناء الدولة واستعادة احتكارها المشروع للقوة. فالوضع المثالي لا يقوم على قوى متوازية أو مسلحة خارج نطاق القانون، بل على جيش وطني واحد يخضع لسلطة مدنية ديمقراطية، ويمتلك عقيدة موحّدة تقوم على حماية الوطن والمواطن، لا حماية الأفراد أو الجماعات أو مصالح اقتصادية موازية. في هذا النموذج المأمول، يتم تفكيك أو دمج التشكيلات المسلحة كافة ضمن إطار قانوني ومهني واضح، عبر عمليات تسريح وإعادة دمج مدروسة، تترافق مع مسارات جبر ضرر وضمانات عدم العودة للعنف. يندمج المقاتلون المؤهلون في مؤسسات الدولة وفق معايير مهنية صارمة، بينما تُوفر برامج بديلة للذين لا يستوفون شروط الالتحاق، بما يمنع إعادة إنتاج العنف أو تحوله إلى اقتصاد إجرامي.

إن توحيد السلاح بيد الدولة لا يعني فقط استعادة السيطرة الأمنية، بل يمثل تحولًا عميقًا نحو بناء دولة حديثة قادرة على فرض القانون، ومنع النزاعات، وصناعة سلام مستدام. عندها يصبح الجيش مؤسسة وطنية تحظى بثقة المجتمع، وتعمل في إطار دستور وقوانين شفافة، بعيدًا عن منطق الفصائلية والمحاصصة والسلاح المنفلت. هذا هو الأساس الذي يمنح السودان القدرة على الانتقال من واقع التشرذم إلى دولة قوية مستقرة قوامها جيش واحد وولاء واحد هو الولاء للوطن.

ثقة المجتمع المدني العالية في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية

لا جدال ان ثقة المجتمع المدني في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية تُشكّل علامة فارقة على نجاح الإصلاح وبناء الدولة الحديثة. ففي الوضع المثالي، يُنظر إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية على أنها حامية للمواطنين وملتزمة بالقانون والدستور، لا كأداة للسلطة أو للهيمنة على المجتمع. هذه الثقة تنشأ من شفافية العمليات، ومساءلة المسؤولين، وتفاعل مستمر مع المجتمع المدني، بما يعزز شعور المواطنين بالأمان والمشاركة في صياغة السياسات الأمنية.

تعمل المؤسسات الأمنية في هذا النموذج على إشراك المجتمع المدني في التخطيط والمتابعة، وتوفير قنوات واضحة للإبلاغ عن الانتهاكات أو تقديم المقترحات، مع ضمان حماية المبلغين ومحاسبة المخالفين. ومع توحيد الرسالة والقيادة، واستقرار أداء القوات، تتعزز ثقة المواطنين ليس فقط في حماية أرواحهم وممتلكاتهم، بل في قدرة الدولة على إدارة النزاعات بفعالية واحتواء الأزمات قبل تفاقمها. هذه الثقة المتبادلة بين المجتمع المدني والأجهزة الأمنية تُعد ركيزة أساسية لاستدامة السلام، ولتحويل القطاع الأمني من قوة تثير الخوف إلى مؤسسة تكرّس الاستقرار والمواطنة الفاعلة.

من الأزمة إلى الإصلاح: مسار التغيير في القطاع الأمني والعسكري

بعد أن تم توصيف الراهن بكل ما يحمله من اختلالات، وتبلورت الصورة المنشودة لقطاع أمني موحد ومهني وشفاف، تبرز المرحلة الأكثر الحاحا: كيف السبيل لذلك؟ هنا يتحول التحليل من التشخيص والرؤية إلى الفعل والتنفيذ، حيث تتقاطع السياسة مع المؤسسية، والتأهيل مع التشريع، والمجتمع مع الدولة في مسار واحد نحو بناء منظومة أمنية حديثة. الطريق إلى الوضع المثالي ليس قفزة في الظلام، بل هو سلسلة من التدخلات المتدرجة التي تعالج جذور الأزمة وتتجاوز آثارها، وتستند إلى منهجية تغيير واضحة توفر الجسور الضرورية بين ما نملكه اليوم وما نطمح إليه غدًا. من خلال هذا المسار الانتقالي تتشكل قواعد التحول، ويعاد تعريف القوة بوصفها حماية، وتصبح المؤسسات الأمنية أداة لبناء الدولة. في هذا السياق، تأتي المحاور التالية لتقديم خارطة عملية تحدد الوسائل والخطوات والإصلاحات التي يمكن بها عبور المسافة من التشظي إلى الوحدة، ومن العنف إلى الشرعية، ومن الواقع المأزوم إلى الوضع المثالي الممكن تحقيقه.

الإصلاح المؤسسي

الخطوة الأكثر الحاحا وتتبوأ أولوية قصوى في رحلة الإصلاح هي معالجة الاختلالات المؤسسية من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية. يشمل ذلك وضع نظم صارمة للاختيار والتدريب والترقية تعتمد على الكفاءة، وإرساء آليات رقابة ومحاسبة داخلية وخارجية، وتحديث البنية التحتية والدعم

اللوجستي، مع تطوير نظم المعلومات والاتصالات لتعزيز التنسيق بين الأجهزة. كما يرتبط الإصلاح المؤسسي بإشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات ومتابعة الأداء، ما يعيد الثقة ويحوّل القطاع الأمني من منظومة مشتتة وهشة إلى هيئة متكاملة وموحدة تحت سلطة القانون، قادرة على حماية الدولة والمجتمع بفعالية واحترافية.

التدريب والتأهيل وبناء القدرات

التدريب والتأهيل هما حجر الزاوية لبناء قطاع أمني وعسكري محترف وملتزم بالقانون. ويشمل هذا بناء قدرات الكوادر على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحماية المدنيين، بما يضمن أن كل عملية أمنية أو عسكرية تُنفذ بطريقة تحترم حقوق المواطنين وتعزز سلامتهم. كما يركز على بناء قدرات قيادية وإدارية متقدمة داخل الأجهزة، بحيث يصبح القادة قادرين على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على التخطيط السليم، وإدارة الموارد بفعالية، وتعزيز التنسيق بين الوحدات المختلفة. من خلال هذا التدريب المستمر والتأهيل المتخصص، تتحول المؤسسات الأمنية من كيانات روتينية وعشوائية إلى هيئات قادرة على الأداء الاحترافي، وضمان احترام القانون، وتحقيق الاستقرار والأمن للمجتمع بشكل مستدام.

انهاء ظاهرة تعدد الجيوش

لن تجدي إجراءات الشفافية والمساءلة ولا برامج بناء القدرات في ظل تمدد ظاهرة تعدد الجيوش وتناسل المليشيات ولذلك فان دمج أو تفكيك القوات غير النظامية يشكل خطوة استراتيجية أساسية نحو بناء قطاع أمني وعسكري موحّد ومحترف. يشمل ذلك برامج دمج الميليشيات والفصائل المسلحة ضمن القوات النظامية بعد تدريب وتأهيل متكاملين، لضمان التزامهم بالمعايير المهنية والقانونية، واستثمار خبراتهم في خدمة الدولة والمجتمع. في الوقت نفسه، يتم تفكيك الجماعات المسلحة التي ترفض الانخراط ضمن الإطار القانوني، مع وضع برامج بديلة للاندماج المدني أو الدعم الاقتصادي والاجتماعي من خلال برنامج حماية اجتماعية موجه لمنع عودة العنف. هذا التدخل، يمكن الدولة من استعادة السيطرة على القوة المسلحة، وتوحيد جهود الأمن والدفاع تحت قيادة مركزية واضحة، ما يعزز الاستقرار، ويضع حداً لتعدد الجيوش والميليشيات، ويعيد الثقة بين المؤسسات والمجتمع المدني.

توطيد مدنية المؤسسة الأمنية وضبط المهام بينها والجيش

يعالج هذا الاجراء التداخل الوظيفي بين القوات المسلحة وأجهزة الأمن الداخلي عبر قصر دور الجيش على حماية الحدود والسيادة ومواجهة التهديدات الخارجية، في حين تُناط بالشرطة المهام المتعلقة بحفظ الأمن الداخلي، وإنفاذ القانون، وإدارة الحياة المدنية بمستوى عالٍ من الاحتراف واحترام الحقوق. غير أن الفصل لا يعني الانفصال التام، بل يتطلب تنسيقًا عملياتيًا محكومًا بهياكل اتصال ومعلومات مشتركة، يضمن جاهزية الاستجابة في الأزمات الكبرى دون تداخل في الصلاحيات أو عسكرة الفضاء المدني. ويستوجب هذا التحول إعادة هيكلة الشرطة لتكون خاضعة لسلطة مدنية تنفيذية وتشريعية رقابية، مع تحديث السلوك الوظيفي والضبط الإداري ومنظومات التدريب على حقوق الإنسان. ومن خلال هذا التوازن—فصلٌ في المهام ووحدةٌ في الغاية—يصبح الأمن الداخلي وظيفة مدنية محمية بالقانون، وتبقى القوة العسكرية احتياطًا استراتيجيًا للدولة لا لاعبًا داخل المجتمع، بما يعزز الثقة العامة ويضع الأساس لأمن مستدام ودولة مؤسسات لا دولة سلاح.

تعزيز الثقة المجتمعية

المجتمع هو معيار الأداء الحقيقي ومؤشر لمستوى التحول الذي تحقق ولقياس ثقة المجتمعات في مؤسستها الأمنية والعسكرية. بالتالي فان تعزيز ثقة المجتمع تمثل ركيزة أساسية في بناء قطاع أمني وعسكري محترف وشفاف ومسؤول. يقوم هذا المحور على إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات الأمنية واتخاذ القرارات، مما يضمن أن تعكس الإجراءات الأمنية مصالح المواطنين واحتياجاتهم الحقيقية. كما تشمل الجهود حملات توعية لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم الأمنية، ما يخلق بيئة تفاعلية قائمة على الثقة المتبادلة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية. من خلال هذا التمكين المجتمعي، يتحول الأمن من سلطة تُفرض إلى خدمة تُقدّم، وتزداد ثقة المواطنين في الأجهزة الأمنية والعسكرية، ويُعزّز الالتزام بالقانون، وتُدعم فعالية القطاع في حماية الدولة والمجتمع بشكل مستدام.

القاهرة وخطوط الأمن القومي (2_2)

الطاهر المعتصم

ملخص

تكشف زيارة البرهان إلى القاهرة عن مقاربة مصرية تقوم على دعم المسار الدولي لوقف الحرب، مع التمسك بخطوط حمراء تتعلق بوحدة السودان ورفض الكيانات الموازية والحفاظ على مؤسسات الدولة. هذا الموقف يعكس قلق القاهرة من تداعيات انهيار السودان على أمنها القومي وحدودها الجنوبية.

يذكر الكاتب أنه ورغم التمدد العسكري لقوات الدعم السريع في دارفور وكردفان، تواجه هذه القوات عزلة سياسية متزايدة بسبب الانتهاكات الواسعة وتراجع الدعم الخارجي. هذه الكلفة الأخلاقية والسياسية حدّت من قدرتها على تحويل المكاسب الميدانية إلى شرعية معترف بها دوليًا.

يوضح أنه وسط الاستقطاب العسكري، بدأت محاولات حذرة لإعادة بناء كتلة مدنية مستقلة، عبر لقاءات نيروبي واجتماعات القاهرة، إلى جانب إشارات محدودة لفتح المجال العام. هذه التحركات تعكس رغبة في استعادة الدور المدني رغم ضيق الهامش السياسي.

يؤكد الكاتب أن الضغوط الأميركية المتزايدة تشير إلى مرحلة حاسمة، مع طرح سيناريوهات لعام 2026 تتراوح بين هدنة تمهّد لمسار سياسي، أو إدارة أزمة طويلة، أو تفكك خطير. ويبقى مستقبل السودان مرهونًا بقدرة الأطراف المحلية على التنازل، وتحويل التفاهمات الدولية إلى مسار يوقف الحرب ويعيد تعريف الدولة.

زيارة البرهان إلى القاهرة، وما أعقبها من بيان رئاسي مصري واضح، كشفت عن مقاربة مصرية تقوم على دعم مشروط للمسار الدولي. مصر أعلنت تأييدها الكامل لرؤية واشنطن لوقف الحرب، لكنها في الوقت نفسه رسمت خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها: وحدة السودان، عدم الاعتراف بأي كيانات موازية، والحفاظ على مؤسسات الدولة، مع التأكيد على حقها في اتخاذ ما يلزم لحماية أمنها القومي

هذا الموقف يعكس إدراكاً مصرياً بأن انهيار السودان أو تقسيمه سيخلق فراغاً أمنياً خطيراً على حدودها الجنوبية، ويهدد بتدفقات لجوء وفوضى عابرة للحدود، وهو ما يجعل القاهرة حريصة على أن يكون أي حل سياسياً، لا تفكيكياً

الدعم السريع: تمدد عسكري وعزلة سياسية

على الجانب الآخر، ورغم التمدد العسكري لقوات الدعم السريع في دارفور وأجزاء من كردفان، وتسريبات عن وجودها في مناطق حساسة كالمثلث الحدودي الشمالي ومناطق متاخمة للنيل الأزرق، فإن هذه المكاسب الميدانية جاءت مقرونة بتكلفة سياسية وأخلاقية متصاعدة

الانتهاكات الواسعة التي وثقتها تقارير حقوقية في الفاشر، بعد سيطرة الدعم السريع عليها في 26 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، دفعت مجموعات حقوق الإنسان إلى التحرك نحو مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة. كما تشير تقارير صحفية إلى تراجع أو وقف دعم خارجي من بعض الجهات الإقليمية، ما يضع الدعم السريع تحت ضغط متزايد، ويحد من قدرته على تحويل السيطرة العسكرية إلى شرعية سياسية

عودة للمدنيين

وسط هذا الاستقطاب العسكري، بدأت ملامح حراك مدني جديد تظهر، وإن بشكل حذر. لقاءات نيروبي في ديسمبر (كانون الأول) الجاري، وتوقيع إعلان مبادئ مشترك من قوى مدنية، كان من أبرزها عبد الواحد محمد نور، تعكس محاولة لإعادة بناء كتلة مدنية مستقلة عن الاستقطاب العسكري

في القاهرة، جاءت لقاءات القوى المدنية بدعوة من "تضامن" مجموعة الضباط المتقاعدين، لتضيف بعداً آخر لهذا الحراك. كما أن توجيه البرهان بعدم منع أي سوداني من استخراج أوراقه الثبوتية فُسّر كرسالة تطمين للمدنيين وقادة الأحزاب، وإشارة إلى استعداد محدود لفتح المجال العام، ولو في حدوده الدنيا

واشنطن والضغط الزمني

تصريحات وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، التي تحدث فيها عن مهلة عشرة أيام لتثبيت هدنة إنسانية، تمثل تحولاً نوعياً في النهج الأميركي. فواشنطن نادراً ما تضع سقفاً زمنياً معلناً دون مؤشرات على توافقات أولية

هذا الضغط الزمني يعكس شعوراً بأن استمرار الحرب بات مكلفاً دولياً، وأن نافذة الفرصة قد لا تبقى مفتوحة طويلاً. لكنه في الوقت نفسه يضع الأطراف السودانية أمام اختبار حقيقي: إما الاستجابة للضغوط، أو تحمل تبعات سياسية وقانونية متزايدة

سيناريوهات السودان في 2026

استناداً إلى هذه المعطيات، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسية

السيناريو الأول – الأكثر ترجيحاً نجاح الرباعية في فرض هدنة إنسانية مطلع 2026، تليها مفاوضات شاقة لوقف دائم لإطلاق النار. هذا السيناريو لا ينهي الحرب سريعاً، لكنه يمنع الانهيار الشامل ويعيد فتح المجال أمام السياسة

السيناريو الثاني – إدارة الأزمة

هدنة هشة ومتقطعة، تُستخدم لتخفيف الضغوط الإنسانية دون معالجة جذور الصراع، مع استمرار الاشتباكات في الأطراف، وبقاء السودان في حالة استنزاف طويلة

السيناريو الثالث – الأسوأ

فشل الضغوط الدولية بسبب تباين مواقف الحلفاء المحليين، ما يدفع الأطراف إلى فرض أمر واقع بالقوة، ويجعل سيناريو التقسيم الفعلي أو التفكك التدريجي احتمالاً قائماً

خاتمة

السودان في 2026 لن يكون كما كان قبل الحرب، أياً كان السيناريو. فالسؤال لم يعد فقط متى تنتهي الحرب، بل كيف، وعلى أي صورة للدولة. التفاهمات الإقليمية والدولية تبدو اليوم أكثر نضجاً، لكن نجاحها يظل رهناً بقدرة الفاعلين السودانيين على تقديم تنازلات مؤلمة، والاعتراف بأن استمرار الحرب لم يعد خياراً قابلاً للاستدامة

بين هدنة محتملة وانقسام مقلق، يقف السودان أمام عام مفصلي، ستتحدد فيه ملامح الدولة، أو ما تبقى منها، لسنوات طويلة قادمة

بعد اختيارها ضمن العشر الأكثر إلهاماً في الوطن العربي

شمائل النور لـ«غق جديد»:

الحرب غيَّرت أولوياتي

■ الصحافة ليست مهنة لأكل العيش فقط

أفق جديد

في زمنٍ انزلقت فيه الصحافة من موقعها كسلطة أخلاقية إلى هامش الصراع، وصار البقاء على المهنة فعلًا أقرب إلى المجازفة منه إلى الاختيار الحر، لم يعد الاعتراف المهني مسألة فردية، ولا إنجازًا شخصيًا يُعلّق في السيرة الذاتية. صار الاعتراف، في جوهره، شهادة على الصمود، وعلى قدرة الصوت الصحافي على النجاة وسط الركام. من هذا المعنى، جاء إدراج اسم الصحافية السودانية شمائل النور ضمن قائمة منصة رصيف 22 لأكثر النساء العربيات إلهامًا في عام 2025، لا بوصفه لحظة احتفاء عابرة، بل كعلامة على أن الصحافة الجادة لم تُهزم بالكامل، رغم الحرب، ورغم الانهيار، ورغم الخذلان الجماعي الذي أصاب المهنة.

اللافت أن هذا التتويج لم يصلها عبر قنوات رسمية، ولا ضمن طقوس التكريم المعتادة. جاءها كما تأتي الحقيقة في زمن الفوضى: مصادفة، وعبر الزملاء، ومن فضاء مهني فقد كثيرًا من يقينه بنفسه. هذه التفاصيل الصغيرة في لحظة الاكتشاف، تكشف جوهر التجربة كلها: صحافة بلا مظلات حماية، بلا مؤسسات حاضنة، وبلا يقين سوى الإيمان بقيمة الكلمة. لذلك، لم تتعامل شمائل مع الاختيار باعتباره تتويجًا لمسار شخصي، بل بوصفه إشارة نادرة إلى أن الصحافة السودانية، رغم اختفاء صحافتها الورقية، وتشتت صحافييها بين المنافي ومناطق الخطر، ما زالت قادرة على إنتاج معنى، وعلى لفت انتباه العالم خارج دوائر الصراع المحلي.

في بلدٍ تحوّلت فيه الحرب إلى خبر يومي، وصارت المعلومة نفسها تهديدًا للحياة، أعادت شمائل تعريف دور الصحافة لا من موقع البطولة، بل من موقع المسؤولية. لم تركض خلف التسريبات، ولم تُغوها العناوين الصاخبة، بل اختارت الاقتراب من الأرض، من حياة الناس، من الخسارات الصغيرة المتراكمة التي لا تظهر في البيانات العسكرية ولا في التحليلات السياسية. من هناك، من هذا القاع الإنساني، تشكّل صوتها، وتبلورت تجربتها، وبرز معناها.

من هذه المصادفة، يبدأ إدراكها لمعنى الاختيار. لا بوصفه لحظة مجد شخصي، بل بوصفه إشارة خافتة تقول إن الصحافة، رغم كل ما أصابها، لم تمت تمامًا بعد.

شعور متراكم

لم يكن وقع الخبر عليها ذاتيًا بقدر ما كان جماعيًا. أول تهنئة جاءت من حسن بركية، ثم تتابع التفاعل، تفاعل بدا أكبر من الاسم، وأوسع من الشخص. شعرت، كما تقول، أن الأمر تضخّم أكثر مما يجب، لكنها تفهم هذا التضخيم جيدًا. فهو نابع من شعور متراكم لدى الصحفيين والصحفيات بأن الصحافة لم تعد كما كانت، وأن المهنة التي كانت يومًا في قلب المجال العام تراجعت إلى هامش هش، وأن الصحافة الورقية التي امتلكت الكلمة الأولى أصبحت اليوم شبه غائبة، كأنها لم تكن.

هنا، يصبح الاختيار أقرب إلى إنعاش روح، لا إلى تعليق وسام. كأن القائمة لم تحتفِ بشمائل، بل احتفت بفكرة أن الصحافة ما زالت ممكنة.

تقول شمائل بوضوح إنها لم تستقبل هذا التصنيف باعتباره تكريمًا فرديًا، خاصة في ظل الوضع الكارثي الذي تعيشه الصحافة السودانية. ترى فيه اعترافًا قادمًا من خارج الدوائر المحلية المستقطبة، اعترافًا لا تحكمه الخصومات السياسية ولا الحسابات التنظيمية، ولذلك كانت قيمته أكبر. وتقرأ التفاعل الواسع مع الخبر باعتباره احتفاءً بالمهنة نفسها، بمحاولة إحياء شيء اعتقد كثيرون أنه مات أو أوشك على الموت.

إعادة ترتيب

لكن حين تنتقل شمائل للحديث عن الحرب، يتغير الإيقاع. هنا لا تعود الكلمات خفيفة، ولا الجمل محايدة. الحرب، كما ترويها، ليست حدثًا مهنيًا عابرًا، بل تجربة أعادت ترتيب كل شيء: الأولويات، اللغة، القدرة على الاحتمال.

تقول إن تجربة تغطية الحرب تحتاج لمساحات أوسع بكثير مما أُتيحت لها حتى الآن، وإنها طرحت هذا الأمر صراحة مع نقيب الصحفيين، لأن ما جرى لم يكن مجرد تغطية إخبارية، بل تجربة قاسية أضافت خبرات جديدة لكل من عملوا في مناطق الحرب أو على تماس معها، سواء في الجزيرة أو دارفور أو كردفان أو غيرها.

تشرح كيف غيّرت الحرب أولوياتها بالكامل. لم تعد السياسة بمعناها الكبير هي المركز، بل الجرائم والانتهاكات التي وقعت على الناس. في ولاية

■ النساء الأكثر حضورا في المشهد الإعلامي

الجزيرة، حيث ركزت جزءًا مهمًا من تغطيتها، كانت قادرة على الوصول إلى مصادر على الأرض، إلى القرى والمدن، إلى التفاصيل الصغيرة التي لا تظهر في البيانات. هناك، تشكّلت تجربتها الأكثر قسوة وتميّزًا في آن واحد.

لكن الكلفة الإنسانية كانت باهظة. تعترف شمائل بأنها، مع الوقت، وصلت إلى مرحلة لم تعد قادرة فيها على مواصلة الاستقبال اليومي للمآسي كما كانت. طوال اليوم أخبار سيئة، حوادث، انتهاكات، مقاطع مصورة. تقول إنها توقفت عن مشاهدة الفيديوهات تمامًا، واكتفت بالرسائل الصوتية، وأحيانًا لا تستطيع إكمالها فورًا، فتؤجلها، تهرب منها قليلًا، قبل أن تعود لسماع المأساة. هذا الثقل النفسي، كما تقول، انعكس على قدرتها على العمل، وجعل التغطية نفسها فعلًا شاقًا يتم بصعوبة.

معارك لوجستية

وفي ظل هذا كله، لم تكن المعركة نفسية فقط، بل لوجستية أيضًا. انقطاع الاتصالات، غياب الكهرباء، النزوح الجماعي، كلها عوامل جعلت الوصول إلى المعلومة مغامرة حقيقية. تتحدث شمائل عن كيف فرض عليها هذا الواقع البحث عن مصادر مختلفة تمامًا، وعن كيف تعلّمت مهارة جديدة: فلترة المعلومة، والتحقق منها في ظل انقطاع شبه كامل للشبكات وغياب الصحفيين على الأرض وغياب القنوات الرسمية.

تقول إن المعلومة نفسها أصبحت خطرًا، ليس فقط في مناطق الاشتباكات، بل حتى في المناطق التي عاد إليها قدر من الأمان. فالمعلومة الحساسة قد تودي بحياة الصحفي، والتصنيف يمكن أن يتم بسهولة، لذلك أصبح التركيز على الوضع الميداني، على حياة الناس، خيارًا مهنيًا وأخلاقيًا في آن واحد.

من هنا، تتبلور قناعتها بدور الصحافة اليوم. ترى أن الأولوية يجب أن تكون للصحافة المحلية التي غابت قسرًا، وأن آثار الحرب على حياة الناس هي ما يجب أن يُكتب. ماذا فعلت الحرب بالمواطن؟ كيف يحاول أن يستعيد حياته؟ كيف يعيش بعد أن فقد مصادر دخله ووسائل إنتاجه؟

تقول إن الصحافة لا تملك الآن رفاهية الغرق في السياسة، لأن ذلك لن يقود إلا إلى مزيد من الاستقطاب والتصنيف، ولن يفيد المهنة. الفرق الحقيقي، من وجهة نظرها، هو أن تكون الصحافة

صوت الأغلبية المتضررة، صوت المواطن الذي وقع عليه الضرر مرة ومرتين وثلاثًا ولا يزال يدفع الثمن.

حضور نسوي

في هذا السياق، تلاحظ شمائل أن النساء أصبحن أكثر حضورًا وتأثيرًا في المشهد الصحافي. تقول، بلا مواربة، إن النشاط الصحافي المؤثر في الفترة الأخيرة تقوده أقلام وأصوات نسائية، سواء كمراسلات أو كصحفيات في المنصات الرقمية. لكنها لا ترى في ذلك غيابًا للرجل، بقدر ما ترى أن النساء أقل استجابة للاستقطاب السياسي، وأقل ارتباطًا بالتنظيمات، وهو ما يخفف الحمولة الأيديولوجية ويفتح طريق الاستقلالية.

غير أن هذا الحضور، كما تعترف، لا يأتي بلا ثمن. كونكِ امرأة في مجتمع مثل المجتمع السوداني يعني أن الخطأ لا يُحسب خطأً مهنيًا، بل خطيئة. الخصومة مع المرأة، كما تقول، تتجاوز العام إلى الخاص، وتُستخدم فيها أدوات الأخلاق والشرف لكسر الصوت وإسكاته. هذا ثمن إضافي تدفعه النساء في المجال العام، وفي الصحافة على وجه الخصوص.

وتصل شمائل في ختام شهادتها إلى ما يشبه الوصية. تقول إن الصحافة ليست مهنة للرزق السريع، ولا وسيلة للنجومية، ولا سلاحًا يُعرض في السوق. من يدخل الصحافة باعتبارها مصدر أكل عيش فقط، يختار الطريق الخطأ منذ البداية.

الصحافة، في نظرها، تمنح في بداياتها قيمة أكبر من العائد المادي، وتتطلب صبرًا على مرّها قبل أن تمنح ثمارها. وهي مهنة قائمة على منظومة قيم، فإذا انهارت هذه القيم، انهارت الصحافة نفسها. وتختم بعبارة حاسمة: كل قلم يعرض نفسه للبيع أو الشراء، يفقد تأثيره تمامًا، وهذه مسألة لا تحتاج إلى جدال.

شهادة شمائل النور لا تُقرأ بوصفها تجربة صحافية نجت من الحرب، بل بوصفها دليل إدانة كامل لواقع الصحافة السودانية في لحظتها الأخطر. فهي لا تحكي فقط عن مهنة تُمارَس تحت النار، بل عن منظومة انهارت: مصادر انقطعت، مؤسسات غابت، حماية تلاشت، وحدود بين الصحافة والخطر تآكلت حتى صار مجرد امتلاك المعلومة فعلًا محفوفًا بالموت.

سؤال وجودي

في هذه الشهادة، تتكشّف الصحافة السودانية كضحية مزدوجة: ضحية حرب دمّرت الجغرافيا والبنية التحتية، وضحية سياق سياسي وأمني جعل من الحقيقة عبئًا، ومن الصحافي هدفًا، ومن الصمت خيارًا أقل كلفة. حين تقول شمائل إن الصحافة لا تملك رفاهية السياسة، فهي لا تتخلى عنها، بل تُعرّي خواء المشهد الذي اختُزل فيه العمل الصحافي إلى اصطفاف وتصنيف، بدل أن يكون فعل مساءلة وكشف

ما تقوله شمائل، هو أن الصحافة السودانية اليوم تقف أمام سؤال وجودي: إما أن تعود إلى الإنسان، إلى حياته اليومية المدمَّرة، إلى حقه في الماء والدواء والأمان، أو أن تواصل الانزلاق إلى الهامش، حيث تتحول إلى صدى للبيانات أو وقود للاستقطاب. في زمن فقدت فيه الدولة احتكار العنف، وفقدت المؤسسات شرعيتها، تصبح الصحافة آخر ما يمكن أن يُبقي على فكرة المجال العام حيّة، إن هي اختارت ذلك.

وتكشف الشهادة أيضًا عن تحوّل لافت في مركز الثقل داخل المهنة، حيث تتقدم النساء إلى الواجهة لا بوصفهن استثناءً، بل بوصفهن حاملات لنمط مختلف من العمل الصحافي: أقل أيديولوجية، أقل ضجيجًا، وأكثر التصاقًا بالواقع. غير أن هذا التقدّم يتم فوق أرض ملغومة، حيث يُحاسَب صوت المرأة بميزان أخلاقي مضاعف، ويُستدعى الخاص لكسر العام، في محاولة دائمة لإعادة الصحافة إلى موقع الخضوع.

تحديات الصحافة

في النهاية، لا تقدّم شمائل النور وصفة خلاص، ولا تدّعي البطولة، لكنها تضع المهنة أمام مرآتها بلا رتوش. تقول إن الصحافة ليست أكل عيش، وتعرف تمامًا ثمن هذه الجملة في بلد يتآكل فيه الاقتصاد وتضيق فيه الخيارات. لكنها، في الوقت نفسه، تذكّر بأن كل تنازل أخلاقي صغير هو خطوة إضافية نحو فقدان التأثير، وأن كل قلم يُعرض للبيع يساهم في دفن ما تبقى من الثقة العامة.

هذه الشهادة ليست نهاية نص، بل بداية مساءلة. مساءلة للصحافة السودانية: هل تريد أن تبقى شاهدًا حيًا على الخراب، أم مجرد أثر جانبي له؟ وهل تملك الشجاعة لتعيد تعريف نفسها كموقف أخلاقي في زمن السلاح، أم ستكتفي بدور المتفرج حتى تُمحى بالكامل؟

في صوت شمائل، لا إجابة جاهزة، لكن السؤال صار واضحًا، ومعلّقًا في الهواء، بحدة لا تسمح بالتجاهل.

في ذكرى رحيله الخامسة ..

الصادق المهدي..
رؤى تستبصر مستقبل البلاد

ملخص

تتناول المادة ذكرى رحيل الإمام الصادق المهدي الخامسة بوصفها محطة فكرية وسياسية، استثمرها حزب الأمة القومي لمراجعة التجربة الديمقراطية ومستقبل الدولة السودانية، عبر ندوة فكرية بعنوان «الحل على خطى الإمام». ولم يأتِ الاحتفاء في إطار تمجيدي، بل كمحاولة نقدية لاستدعاء أفكار الإمام في لحظة وطنية تتسم بالحرب وانهيار الدولة.

ناقشت الورقة الأولى مشروع الإمام في بناء ديمقراطية مستدامة، معتبرة أن الأزمة السودانية أزمة نموذج دولة فشل في إدارة التنوع وربط الديمقراطية بالتنمية. وقدّم الصادق المهدي تصوراً للديمقراطية كمنظومة قيم وعدالة وحكم قانون، مرتبطة باقتصاد متوازن ودولة مدنية ذات مرجعية قيمية، رغم تعثر تطبيق المشروع بفعل الانقلابات وضعف البنية السياسية.

قدمت ورقة «لا سلام بلا عدالة» التي ركّزت على رؤية الإمام للسلام كعملية تأسيسية شاملة، لا كاتفاقات جزئية لوقف القتال. وأكدت أن غياب العدالة الانتقالية ومعالجة جذور التهميش أعاد إنتاج الحروب، مشددة على مركزية المساءلة، وترميم النسيج الاجتماعي، وإدارة التنوع على أساس المواطنة المتساوية.

تناولت الورقتان الأخريان إعادة بناء حزب الأمة عبر «التأسيس الرابع» لتجاوز أزمات الأحزاب التقليدية، إلى جانب قراءة الأزمة السودانية في بعدها الإقليمي والدولي. وخلصت الندوة إلى أن فكر الصادق المهدي ما يزال إطاراً صالحاً لإعادة التفكير في الديمقراطية والسلام والعدالة، واستعادة الممكن السياسي في السودان.

أفق جديد

شكّلت ذكرى ميلاد الإمام الصادق المهدي، منذ سنوات حياته، محطة فارقة في المشهد السياسي السوداني، ولحظة سنوية يتوقف عندها حزب الأمة القومي للتأمل والمراجعة النقدية لمسار العمل السياسي، وحال التحول المدني الديمقراطي في البلاد. ولم تكن هذه الذكرى احتفاءً رمزياً عابراً، بل تحوّلت إلى تقليد سياسي وفكري درج الحزب على استثماره بوصفه مساحة مفتوحة لإعادة قراءة الواقع، واستدعاء الأسئلة الكبرى المتعلقة بالدولة، والديمقراطية، والسلام، ومستقبل المشروع الوطني.

وعقب رحيل الإمام الصادق المهدي، حافظ الحزب على هذا التقليد بذات الروح، من خلال صالون الإبداع، الذي أصبح منصة لإحياء ذكرى ميلاده ووفاته بالنسق ذاته: نقاش فكري مفتوح، يتجاوز حدود التمجيد، ويغوص في جوهر الأفكار والرؤى التي طرحها الإمام، بوصفها أدوات لفهم الأزمة السودانية الراهنة ومحاولة تفكيكها. وفي هذا السياق، نظّمت اللجنة العليا لإحياء الذكرى الخامسة لرحيله ندوة فكرية كبرى حملت عنوان «الحل على خطى الإمام»، في لحظة سياسية بالغة التعقيد، تعيش فيها البلاد حالة غير مسبوقة من التمزق، والحرب، وانهيار الدولة.

ناقشت الندوة أربع أوراق عمل، تناولت قضايا محورية تتصل بمستقبل السودان، ومستقبل حزب الأمة، في ظل الحرب والانقسام، مستهدية برؤى الإمام الصادق المهدي، ومحاولة اختبار راهنيتها وقدرتها على تقديم إجابات عملية لأزمة الحاضر. وقد تنوّعت الأوراق بين التحليل الفكري، والتشخيص السياسي، والقراءة التنظيمية، بما عكس تعدد زوايا النظر إلى مشروع الإمام، واتساع دوائره.

مشروع الإمام وبناء الديمقراطية المستدامة

الورقة الأولى قدّمها الخبير الاقتصادي ووزير المالية السوداني الأسبق د. إبراهيم البدوي تحت عنوان «مشروع الإمام من أجل بناء ديمقراطي

مستدام»، في قراءة تحليلية تجاوزت التناول التأريخي التقليدي لشخصية الإمام الصادق المهدي، وقدّمته بوصفه صاحب مشروع فكري وسياسي متكامل، سعى إلى تأسيس نموذج ديمقراطي سوداني قادر على الصمود أمام الانقلابات، والتشظي الاجتماعي، وأزمات الدولة الوطنية.

تنطلق الورقة من فرضية مركزية مفادها أن الأزمة السودانية ليست أزمة نظم حكم متعاقبة أو نخب سياسية فحسب، بل أزمة نموذج دولة فشل تاريخيًا في إدارة التنوع، وتحقيق العدالة، وربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المدخل، يرى البدوي أن مشروع الصادق المهدي قدّم واحدًا من أكثر التصورات اكتمالًا لمعالجة هذا الخلل البنيوي، حتى وإن تعثّر تطبيقه في الواقع السياسي.

ويؤكد البدوي أن الإمام الصادق المهدي تعامل مع الديمقراطية بوصفها منظومة قيم ومؤسسات، لا مجرد آلية إجرائية لتداول السلطة عبر الانتخابات. فالديمقراطية في مشروعه ترتبط بالحريات العامة، وسيادة حكم القانون، والعدالة الاجتماعية، والتوازن بين المركز والأقاليم، وبناء توافق وطني واسع يحمي النظام الديمقراطي من الانهيار المتكرر بفعل التدخل العسكري.

وتربط الورقة بين الديمقراطية والاقتصاد السياسي، معتبرة أن الصادق المهدي أدرك مبكرًا أن الديمقراطية لا يمكن أن تستقر في ظل اقتصاد هش، وفقر واسع، وتهميش مناطقي عميق. ولذلك طرح تصورًا تنمويًا مرنًا، يوازن بين دور الدولة والقطاع الخاص، ويعالج الاختلالات الهيكلية التي ورثها السودان منذ الاستعمار، دون الارتهان لأيديولوجيا اقتصادية جامدة.

كما تولي الورقة أهمية خاصة لرؤية الإمام في إدارة التنوع الديني والثقافي والإثني، حيث قدّم مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية القيمية، التي تفصل بين الدين كمصدر أخلاقي جامع، والدولة كمؤسسة محايدة تجاه مواطنيها. ويرى البدوي أن هذا الطرح كان محاولة جادة لتجاوز الاستقطاب الحاد بين الدولة الدينية والدولة العلمانية، الذي ظل أحد مصادر عدم الاستقرار السياسي في السودان.

ولا تتجاهل الورقة إخفاقات التطبيق، إذ يقرّ البدوي بأن مشروع الإمام ظل في كثير من جوانبه حبيس النخب، ولم يتحول إلى برنامج جماهيري واسع، بفعل هيمنة المؤسسة العسكرية، وضعف الأحزاب، وتعقيدات البيئة الإقليمية والدولية. لكنه يميّز بوضوح بين فشل التطبيق وقيمة الفكرة، معتبرًا أن أطروحات الصادق المهدي ما تزال تحتفظ براهنيتها في سياق البحث عن مخرج للأزمة السودانية الراهنة.

لا سلام بلا عدالة

أما الورقة الثالثة، فقد قدّمها الباحث والناشط السياسي مصطفى صالح تحت عنوان «لا سلام بلا عدالة»، وتناولت رؤية الإمام الصادق المهدي للسلام بوصفه مشروعًا تأسيسيًا لإعادة بناء الدولة السودانية، لا مجرد تسوية سياسية أو إجراء أمني لوقف إطلاق النار. وتنطلق الورقة من فرضية واضحة مفادها أن أزمة السلام في السودان هي في جوهرها أزمة عدالة، وأن كل المحاولات التي فصلت بين المسارين انتهت إلى إعادة إنتاج العنف وعدم الاستقرار.

وتوضح الورقة أن الإمام الصادق المهدي نظر إلى السلام باعتباره عملية سياسية وأخلاقية شاملة، تتطلب إصلاح بنية الحكم، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومعالجة اختلالات الشرعية التي تراكمت منذ الاستقلال. فالسلام، وفق هذا التصور، لا يتحقق عبر اتفاقيات جزئية تُدار بين نخب محدودة، ولا يُختزل في وقف القتال، بل يقوم على إعادة تأسيس العقد الاجتماعي على أسس

عادلة وشاملة.

وتقف الورقة عند التجربة السودانية في اتفاقيات السلام، من نيفاشا إلى أبوجا وجوبا، معتبرة أنها مثّلت نموذج «السلام الأدنى»، الذي ينجح مؤقتًا في تجميد العنف، لكنه يفشل في إغلاق أبواب الحرب. وترى أن الخلل الجوهري في هذه الاتفاقيات يكمن في تعاملها مع الصراع كأزمة أمنية طارئة، لا كنتيجة لبنية تاريخية من التهميش، وسوء توزيع السلطة والثروة، والإقصاء الاجتماعي والثقافي.

وتؤكد الورقة أن العدالة الانتقالية تحتل موقعًا محوريًا في فكر الإمام الصادق المهدي، لا بوصفها أداة انتقام أو تصفية حسابات، بل كمدخل لإعادة الاعتبار للضحايا، وترسيخ مبدأ المساءلة، ومنع الإفلات من العقاب، بما يعيد الثقة في مؤسسات الدولة. كما تناقش مفهوم العدالة الترميمية باعتبارها مكمّلة للعدالة الانتقالية، ووسيلة لترميم النسيج الاجتماعي، وإعادة بناء العلاقات بين المكوّنات المتصارعة.

وتفرد الورقة حيّزًا واسعًا لقضية الهوية وإدارة التنوع، مؤكدة أن فشل الدولة السودانية في إدارة هذا التنوع على أسس المواطنة المتساوية أسهم في تفجير النزاعات، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية. كما تربط بين السلام والتنمية المتوازنة، معتبرة أن التهميش الاقتصادي والاجتماعي ليس نتيجة جانبية للصراع، بل أحد محركاته الأساسية.

التأسيس الرابع وإعادة بناء الحزب

وفي ورقته المعنونة «التأسيس الرابع»، تناول عضو تحالف «صمود» ورجل الأعمال أسامة سيد أحمد الريح رؤية الإمام الصادق المهدي لإعادة بناء حزب الأمة، بوصفها محاولة لتجاوز أزمة الأحزاب التقليدية، واستعادة دورها في قيادة التحول الديمقراطي. وتنطلق الورقة من تشخيص نقدي عميق لأزمة الحزب، معتبرة أن الخلل يمتد إلى البنية التنظيمية، والديمقراطية الداخلية، وطبيعة العلاقة بين القيادة والقواعد.

وتوضح الورقة أن «التأسيس الرابع» لا يعني قطيعة مع الإرث التاريخي للحزب، بل إعادة قراءته وتحديثه، عبر تعزيز المؤسسية، وتوسيع المشاركة، وتجديد الخطاب السياسي، وربط الحزب بقضايا الأجيال الجديدة وقوى الثورة، بما يعيد له دوره كفاعل سياسي حيّ لا ككيان تقليدي جامد.

السودان في محيطه الإقليمي والدولي

أما الورقة الرابعة، فقد قدّمها د. عبد الحليم عيسى تيمان تحت عنوان «الأزمة السودانية: سلام واستقرار في محيطه وعالمه»، حيث ناقشت تداخل الأزمة السودانية مع محيطها الإقليمي والدولي، معتبرة أن الحرب والانقسام الداخليين لم يعودا شأنًا محليًا صرفًا، بل جزءًا من شبكة معقدة من المصالح والتدخلات.

وتؤكد الورقة أن أي مشروع للسلام والاستقرار في السودان لا بد أن يراعي هذا البعد الخارجي، دون التفريط في السيادة الوطنية، وأن يستند إلى رؤية سياسية متماسكة، تستلهم فكر الإمام الصادق المهدي في الانفتاح المتوازن، وعدم الارتهان للمحاور.

خلاصة الندوة

عكست الندوة، عبر أوراقها الأربع، محاولة جادة لاستعادة فكر الإمام الصادق المهدي بوصفه مشروعًا مفتوحًا للنقاش، لا إرثًا مغلقًا على التقديس. وقدّمت قراءة متعددة الزوايا لأزمة السودان الراهنة، ربطت بين الديمقراطية والسلام والعدالة، وبين الحزب والدولة، وبين الداخل والمحيط الإقليمي، في لحظة تبدو فيها البلاد في أمسّ الحاجة إلى أفكار تعيد تعريف الممكن السياسي، قبل البحث عن حلول عاجلة لأزمة تتجدد باستمرار.

السودان ما بعد العولمة.. قبل ما بعد الحرب

عمر سيد احمد

ملخص

ينطلق المقال من أطروحة «ما بعد العولمة» التي ترى العولمة مشروعًا أيديولوجيًا أخفى الرأسمالية وقدّمها كقدر نهائي، ويُسقطها على الحالة السودانية بوصفها حالة هشّة لم تعش العولمة فعليًا، لكنها وجدت نفسها في مأزق ما بعدها دون قاعدة إنتاجية أو دولة قادرة على التنظيم.

يوضح الكاتب أن السودان دخل العولمة من موقع الطرف الضعيف عبر اقتصاد ريعي وتحرير غير منضبط، ما أدى إلى تفكك العلاقة بين الدولة والمجتمع، واندماج مشوّه في السوق العالمي. ومع انهيار سردية العولمة عالميًا، انكشف السودان مبكرًا كاقتصاد بلا إنتاج ودولة بلا مشروع وطني.

يفيد أنه بعد هذا الانكشاف، ظهرت الرأسمالية في صورتها العارية: رأسمالية حرب وريع وتهريب، يتداخل فيها المال بالعنف. وساهم «الحس العام» السائد، الذي يقدّم الانهيار كضرورة اقتصادية أو قدَر خارجي، في تعطيل أي مساءلة سياسية حقيقية، خاصة خلال تجربة الانتقال بعد ثورة ديسمبر.

يخلص الكاتب إلى أن سؤال «ما بعد الحرب» يظل مضلّلًا إن لم يُكسر النموذج الذي جعل الحرب ممكنة، محذرًا من إعادة إنتاج الدولة الريعية والنخب ذاتها. فالتحدي الحقيقي أمام السودان ليس العودة لما قبل الحرب، بل استعادة الخيال السياسي وبناء بديل اقتصادي–اجتماعي يفتح أفقًا تاريخيًا جديدًا.

مدخل: لماذا «ما بعد العولمة»؟

في كتابهما ما بعد العولمة، يجادل « إريك كازدين وإمري زيمان « بأن العولمة لم تكن مجرد مرحلة اقتصادية أو تقنية، بل كانت مشروعًا أيديولوجيًا وزمنيًا أعاد تعريف العالم بطريقة أخفت الرأسمالية وقدّمتها كأفق نهائي لا يُسأل. العولمة، بهذا المعنى، لم تُلغِ الرأسمالية، بل جعلتها غير مرئية، وحوّلت ما هوَ سياسي وتاريخي إلى ما يبدو طبيعيًا وحتميًا.

هذه الأطروحة، التي صيغت أساسًا في سياق نقد التجربة الغربية، تكتسب قوة تفسيرية استثنائية عند إسقاطها على دول الهشاشة والصراع، وعلى رأسها السودان. فالسودان لا يعيش فقط مأزق ما بعد الحرب، بل يعيش مأزقًا أعمق: ما بعد العولمة دون أن يكون قد عاش العولمة ذاتها.

العولمة التي لم تكتمل في السودان

لم يدخل السودان العولمة من بوابة التصنيع أو الاقتصاد المنتج، بل دخلها من موقع الطرف الهشّ، عبر تصدير المواد الخام، والاندماج غير المتكافئ في السوق العالمي، وتحرير اقتصادي جرى دون دولة قادرة على التنظيم أو الضبط. فبدل أن تقود سياسات الانفتاح إلى بناء قاعدة إنتاجية، عمّقت الاقتصاد الريعي، ووسّعت اقتصاد الظل، وفككت العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهكذا تشكّلت في السودان عولمة مشوّهة: اندماج في الأسواق دون اندماج في المؤسسات، وانفتاح على الخارج دون سيادة داخلية.

بهذا المعنى، لم تكن العولمة في السودان مسارًا تاريخيًا مكتملًا، بل خطابًا جرى استيراده وتطبيقه على بنية دولة ضعيفة واقتصاد تابع. وحين انهارت العولمة كسردية كبرى على المستوى العالمي بعد أزمة 2008، كان السودان قد دخل بالفعل مرحلة الانكشاف المبكر: انكشاف اقتصاد بلا إنتاج، ودولة بلا قدرة تنظيمية، ونخب بلا مشروع وطني. لم تنتهِ العولمة هنا لأنها نجحت، بل لأنها كشفت حدودها البنيوية قبل أن تُنتج وعودها.

نهاية الوهم وعودة الرأسمالية العارية

وكما يشير كازدين وزيمان، فإن نهاية العولمة لا تعني نهاية العمليات التي نُسبت إليها، بل تعني نهاية قدرتها على إخفاء النظام الذي تعمل لصالحه. في السودان، ظهرت الرأسمالية بعد هذا الانكشاف في أكثر صورها فجاجة: رأسمالية ريعية، غير تنافسية، مرتبطة بالموارد الخام، وبشبكات التهريب، وباقتصاد الحرب. لم يعد ممكناً الحديث عن سوق بالمعنى الاقتصادي، ولا عن دولة قادرة على توجيه التنمية، بل عن تداخل بين المال والعنف، بين الريع والسلاح.

الحسّ العام: كيف يُمنع السؤال؟

في هذا السياق، لعب ما يسميه كتاب ما بعد العولمة «الحسّ العام» دورًا مركزيًا في تعطيل أي مساءلة حقيقية. فقد تحوّلت مقولات مثل «الظروف الدولية»، و«الإصلاح المؤلم»، و«لا بديل عن السوق»، إلى مسلّمات تُستخدم لتبرير الانهيار لا لتفسيره. وبذلك جرى إخراج الأزمة من نطاق السياسة، وتحويلها إلى قدر اقتصادي، تمامًا كما تحذّر أطروحة الكتاب: حين يصبح الواقع بديهيًا، يموت السؤال السياسي.

حدود الإصلاح الليبرالي وتجربة الانتقال

تجلّى هذا المأزق بوضوح خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018. فقد سادت مقاربة ليبرالية افترضت أن الإصلاح الاقتصادي التقني، عبر تحرير الأسعار واستعادة ثقة المؤسسات الدولية، يمكن أن يمهّد تلقائيًا لاستقرار سياسي. غير أن هذه المقاربة لم تمسّ جوهر الأزمة، لأنها انطلقت من داخل النموذج نفسه الذي أنتج الدولة الريعية الهشّة. وكما يبيّن كازدين وزيمان في نقدهما لليبرالية المعاصرة، فإن هذا النوع من الإصلاح لا يفتح أفقًا جديدًا، بل يعيد إنتاج النظام القائم بصيغة أكثر قسوة، لأنه يعالج الأعراض دون أن يقترب من البنية.

لم يكن فشل الانتقال في السودان نتيجة انقلاب عسكري فقط، بل نتيجة غياب قاعدة اجتماعية–اقتصادية تحمي التحول السياسي. فالسياسات التي فُرضت باسم «الإصلاح» أضعفت الفئات التي حملت الثورة، وعمّقت الفجوة بين الدولة والمجتمع، وتركت الدولة الانتقالية بلا شرعية مادية أو رمزية. وعندما اندلعت الحرب لاحقًا، لم تكن حدثًا طارئًا أو انحرافًا عن المسار، بل لحظة كشف لانهيار نموذج كامل.

جيل الثورة السودانية وانسداد الأفق

أما جيل الثورة السودانية، فينطبق عليه إلى

حدّ بعيد ما يسميه كتاب ما بعد العولمة «الجيل العولمي»: جيل يمتلك وعيًا نقديًا مرتفعًا، ورفضًا عميقًا للنخب التقليدية، لكنه يعيش في حاضر دائم بلا أفق مستقبلي. هذا الجيل أدرك فشل الدولة والاقتصاد الريعي، لكنه لم يُمنح مشروعًا اقتصاديًا-اجتماعيًا بديلًا يُحوّل الوعي إلى فعل جماعي منظم. ومع اندلاع حرب أبريل 2023، لم يُغلق الأفق السياسي فقط، بل انهار الأفق الزمني ذاته، وتحولت السياسة من فضاء للتغيير إلى هامش للنجاة اليومية.

ما بعد الحرب: إعادة إعمار أم إعادة إنتاج؟

من هنا، يصبح سؤال «ما بعد الحرب» سؤالًا مضلِّلًا إذا اقتصر على إعادة الإعمار أو وقف إطلاق النار. فكما يوضح كازدين وزيمان، الخطر الحقيقي يكمن في إعادة بناء الحاضر نفسه، دون كسر الحدّ الزمني الذي يجعل هذا الحاضر يبدو قدرًا لا مفر منه. إعادة إعمار دولة ريعية، أو استعادة اقتصاد تابع، أو إعادة تدوير النخب ذاتها، لن تقود إلا إلى دورة جديدة من الانهيار والعنف.

خاتمة: السودان كحالة كاشفة

السودان، في هذا المعنى، ليس حالة استثنائية، بل حالة كاشفة. فهو مثال على ما يحدث حين تنتهي العولمة كوعود، دون أن يولد بديل سياسي أو اقتصادي، في سياق دولة هشّة. والسياسة، كما يذكّرنا ما بعد العولمة، لا تبدأ بالحلول الجاهزة ولا بالوصفات التقنية، بل باستعادة القدرة على التخيل التاريخي. والسؤال الذي يواجه السودان اليوم ليس كيف نعود إلى ما قبل الحرب، بل كيف نخرج من النموذج الذي جعل الحرب ممكنة ومتكررة.

السودان: ما بعد العولمة قبل ما بعد الحرب

مدخل: لماذا «ما بعد العولمة»؟

في كتابهما ما بعد العولمة، يجادل إريك كازدين وإمري زيمان بأن العولمة لم تكن مجرد مرحلة اقتصادية أو تقنية، بل كانت مشروعًا أيديولوجيًا وزمنيًا أعاد تعريف العالم بطريقة أخفت الرأسمالية وقدّمتها كأفق نهائي لا يُسأل. العولمة، بهذا المعنى، لم تُلغِ الرأسمالية، بل جعلتها غير مرئية، وحوّلت ما هوَ سياسي وتاريخي إلى ما يبدو طبيعيًا وحتميًا.

هذه الأطروحة، التي صيغت أساسًا في سياق نقد التجربة الغربية، تكتسب قوة تفسيرية استثنائية عند إسقاطها على دول الهشاشة والصراع، وعلى رأسها السودان. فالسودان لا يعيش فقط مأزق ما بعد الحرب، بل يعيش مأزقًا أعمق: ما بعد العولمة

دون أن يكون قد عاش العولمة ذاتها.

لم يدخل السودان العولمة من بوابة التصنيع أو الاقتصاد المنتج، بل دخلها من موقع الطرف الهشّ، عبر تصدير المواد الخام، والاندماج غير المتكافئ في السوق العالمي، وتحرير اقتصادي جرى دون دولة قادرة على التنظيم أو الضبط. فبدل أن تقود سياسات الانفتاح إلى بناء قاعدة إنتاجية، عمّقت الاقتصاد الريعي، ووسّعت اقتصاد الظل، وفككت العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهكذا تشكّلت في السودان عولمة مشوّهة: اندماج في الأسواق دون اندماج في المؤسسات، وانفتاح على الخارج دون سيادة داخلية.

بهذا المعنى، لم تكن العولمة في السودان مسارًا تاريخيًا مكتملًا، بل خطابًا جرى استيراده وتطبيقه على بنية دولة ضعيفة واقتصاد تابع. وحين انهارت العولمة كسردية كبرى على المستوى العالمي بعد أزمة 2008، كان السودان قد دخل بالفعل مرحلة الانكشاف المبكر: انكشاف اقتصاد بلا إنتاج، ودولة بلا قدرة تنظيمية، ونخب بلا مشروع وطني. لم تنتهِ العولمة هنا لأنها نجحت، بل لأنها كشفت حدودها البنيوية قبل أن تُنتج وعودها.

وكما يشير كازدين وزيمان، فإن نهاية العولمة لا تعني نهاية العمليات التي نُسبت إليها، بل تعني نهاية قدرتها على إخفاء النظام الذي تعمل لصالحه. في السودان، ظهرت الرأسمالية بعد هذا الانكشاف في أكثر صورها فجاجة: رأسمالية ريعية، غير تنافسية، مرتبطة بالموارد الخام، وبشبكات التهريب، وباقتصاد الحرب. لم يعد ممكناً الحديث عن سوق بالمعنى الاقتصادي، ولا عن دولة قادرة على توجيه التنمية، بل عن تداخل بين المال والعنف، بين الريع والسلاح.

في هذا السياق، لعب ما يسميه كتاب ما بعد العولمة «الحسّ العام» دورًا مركزيًا في تعطيل أي مساءلة حقيقية. فقد تحوّلت مقولات مثل «الظروف الدولية»، و«الإصلاح المؤلم»، و«لا بديل عن السوق»، إلى مسلّمات تُستخدم لتبرير الانهيار لا لتفسيره. وبذلك جرى إخراج الأزمة من نطاق السياسة، وتحويلها إلى قدر اقتصادي، تمامًا كما تحذّر أطروحة الكتاب: حين يصبح الواقع بديهيًا، يموت السؤال السياسي.

تجلّى هذا المأزق بوضوح خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018. فقد سادت مقاربة ليبرالية افترضت أن الإصلاح الاقتصادي التقني، عبر تحرير الأسعار واستعادة ثقة المؤسسات الدولية، يمكن أن يمهّد تلقائيًا لاستقرار سياسي. غير أن هذه المقاربة لم تمسّ جوهر الأزمة، لأنها انطلقت من داخل النموذج نفسه الذي أنتج الدولة الريعية الهشّة. وكما يبيّن كازدين وزيمان في نقدهما لليبرالية المعاصرة، فإن هذا النوع من الإصلاح لا يفتح أفقًا جديدًا، بل يعيد إنتاج النظام القائم بصيغة أكثر قسوة، لأنه يعالج الأعراض دون أن يقترب من البنية.

لم يكن فشل الانتقال في السودان نتيجة انقلاب عسكري فقط، بل نتيجة غياب قاعدة اجتماعية–اقتصادية تحمي التحول السياسي. فالسياسات التي فُرضت باسم «الإصلاح» أضعفت الفئات التي حملت الثورة، وعمّقت الفجوة بين الدولة والمجتمع، وتركت الدولة الانتقالية بلا شرعية مادية أو رمزية. وعندما اندلعت الحرب لاحقًا، لم تكن حدثًا طارئًا أو انحرافًا عن المسار، بل لحظة كشف لانهيار نموذج كامل.

أما جيل الثورة السودانية، فينطبق عليه إلى حدّ بعيد ما يسميه كتاب ما بعد العولمة «الجيل العولمي»: جيل يمتلك وعيًا نقديًا مرتفعًا، ورفضًا عميقًا للنخب التقليدية، لكنه يعيش في حاضر دائم بلا أفق مستقبلي. هذا الجيل أدرك فشل الدولة والاقتصاد الريعي، لكنه لم يُمنح مشروعًا اقتصاديًا–اجتماعيًا بديلًا يُحوّل الوعي إلى فعل جماعي منظم. ومع اندلاع حرب أبريل 2023، لم يُغلق الأفق السياسي فقط، بل انهار الأفق الزمني ذاته، وتحولت السياسة من فضاء للتغيير إلى هامش للنجاة اليومية.

من هنا، يصبح سؤال «ما بعد الحرب» سؤالًا مضلّلًا إذا اقتصر على إعادة الإعمار أو وقف إطلاق النار. فكما يوضح كازدين وزيمان، الخطر الحقيقي يكمن في إعادة بناء الحاضر نفسه، دون كسر الحدّ الزمني الذي يجعل هذا الحاضر يبدو قدرًا لا مفر منه. إعادة إعمار دولة ريعية، أو استعادة اقتصاد تابع، أو إعادة تدوير النخب ذاتها، لن تقود إلا إلى دورة جديدة من الانهيار والعنف.

السودان، في هذا المعنى، ليس حالة استثنائية، بل حالة كاشفة. فهو مثال على ما يحدث حين تنتهي العولمة كوعود، دون أن يولد بديل سياسي أو اقتصادي، في سياق دولة هشّة. والسياسة، كما يذكّرنا ما بعد العولمة، لا تبدأ بالحلول الجاهزة ولا بالوصفات التقنية، بل باستعادة القدرة على التخيل التاريخي. والسؤال الذي يواجه السودان اليوم ليس كيف نعود إلى ما قبل الحرب، بل كيف نخرج من النموذج الذي جعل الحرب ممكنة ومتكررة.

حين يُعاد تشكيل الإقليم دونك

محمد شمينا

ملخص

يتناول المقال تحوّل البحر الأحمر من مجرد ممر ملاحي إلى ساحة صراع سياسي هادئ، تُعاد عبره صياغة التوازنات الإقليمية بوسائل غير تقليدية، مثل الاعترافات السياسية والشراكات الانتقائية، بدلًا من الاحتلال المباشر أو المواجهات العسكرية. ما يجري هناك هو إعادة ترتيب للإقليم عبر استثمار الفراغات السيادية في الدول الهشة.

يرى الكاتب أن الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال يُفهم كخطوة استراتيجية تهدف إلى تثبيت نفوذ في خاصرة البحر الأحمر، لا كدعم لكيان ناشئ. أرض الصومال تتحول إلى نقطة تموضع جيوسياسي ضمن شبكة مصالح تمتد من خليج عدن إلى باب المندب، حيث تُنتج الاعترافات السياسية نتائج أمنية دون ضجيج.

يشير إلى أن السودان يظهر كحلقة ضعيفة في هذا المشهد، إذ حوّلته هشاشة الدولة وانقسام القرار من فاعل محتمل إلى ساحة مفتوحة لمشاريع الآخرين. غياب رؤية وطنية واضحة جعل موقعه الجغرافي عبئًا، وأفقده القدرة على المبادرة في إقليم يُدار بمنطق التراكم والصبر الاستراتيجي.

يحذر الكاتب من أن أخطر ما يواجه السودان ليس فقط تمدد النفوذ الخارجي، بل خطر إعادة تعريف موقعه دون مشاركته، بل وحتى تفكيك الدول الهشة إلى وحدات أصغر قابلة للاستخدام الجيوسياسي. ويخلص إلى أن الخروج من هذا المأزق يمر عبر توافق وطني حقيقي، يعيد بناء الدولة ورؤيتها، ويضع السودان في موقع الفاعل لا المتلقي في لحظة إعادة تشكيل الإقليم.

لم يعد امن البحر الأحمر مجرد ممر مائي تتنازعه السفن التجارية والأساطيل العابرة، بل تحوّل بهدوء إلى مساحة سياسية مكتملة الصراع، تُدار فيها التوازنات بوسائل أقل صخبًا من الحروب وأكثر أثرًا من البيانات. ما يجري فيه وحوله لا يُقرأ من زاوية الأمن البحري وحدها، بل من زاوية إعادة ترتيب الإقليم، حيث تُعاد صياغة الخرائط لا عبر الاحتلال المباشر، وإنما عبر الاعتراف، وبناء الشراكات الانتقائية، واستثمار الفراغات السيادية.

في هذا السياق، لا يبدو الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال حدثًا معزولًا أو تفصيلاً هامشيًا في ملف القرن الإفريقي. هو فعل سياسي محسوب، يتجاوز منطق التصريحات، ويستهدف تثبيت موطئ قدم في خاصرة أمن البحر الأحمر، خارج تعقيدات الدولة الصومالية المركزية، وبعيدًا عن الاشتباك مع الشرعية الدولية التقليدية. الاعتراف هنا لا يُقرأ كدعم لكيان ناشئ بقدر ما يُفهم كأداة لإنتاج أمر واقع، تُدار من خلالها المصالح في بيئات هشة تبحث عن الاعتراف، فيما تبحث القوى الأخرى عن النفوذ.

أرض الصومال، بما تمثله من شريط ساحلي مهم، تتحول في هذا المعنى إلى حلقة جديدة في سلسلة النفوذ الممتدة من خليج عدن حتى باب المندب. ليست المسألة مسألة دولة أو تقرير مصير، بل مسألة تموضع استراتيجي في زمن لم تعد فيه القواعد العسكرية تُقام بالضرورة، بل تُستبدل بشبكات مصالح، وترتيبات أمنية، واعترافات سياسية تُنتج النتائج ذاتها دون ضجيج.

وسط هذا كله، يظهر السودان لا كطرف فاعل، بل كمساحة مفتوحة لاحتمالات الآخرين. موقعه الجغرافي، الذي طالما قُدِّم كميزة استراتيجية، تحوّل في ظل هشاشة الدولة وانقسام القرار إلى عبءٍ ثقيل. فالدولة التي لا تملك رؤية واضحة لموقعها في الإقليم، تصبح تلقائيًا جزءًا من رؤية غيرها، حتى وإن لم تُدعَ إلى الطاولة.

ولا يقتصر الخلل على التحركات البعيدة أو التوازنات الدولية، بل يتصل على نحو أعمق بالجوار المباشر الذي يتحرك بمنطق الدولة طويلة النفس. فحين تمتلك دولة مجاورة تصورًا متماسكًا لأمنها ومصالحها، وتسعى لترتيب محيطها الإقليمي وفق هذا التصور، بينما يقابلها طرفٌ منشغل بصراعاته الداخلية، فإن اختلال الميزان يصبح بنيويًا لا ظرفيًا. في مثل هذه الحالات، تتحول الملفات الحدودية، والمياه، والمنافذ، والتحالفات الإقليمية إلى أدوات ضغط صامتة، لا تُستخدم بالضرورة في لحظة مواجهة، بل تُراكم أثرها بمرور الزمن، لتعيد تشكيل الواقع الأمني دون إعلان.

ويزداد هذا الاختلال وضوحًا حين تكون بعض دول الإقليم محكومة بجغرافيا تضغط على خياراتها الاستراتيجية، فتسعى باستمرار إلى كسر قيود الداخل عبر البحث عن منافذ بديلة. هنا لا يعود الوصول إلى البحر خيارًا اقتصاديًا، بل ضرورة أمنية تُبنى حولها سياسات طويلة المدى، وتحالفات مرنة، ومقاربات صبورة لا تستعجل النتائج. ومع غياب رؤية سودانية مقابلة، تصبح الجغرافيا المشتركة مساحة مفتوحة لإعادة ترتيب الأدوار، لا وفق ميزان السيادة، بل وفق ميزان المبادرة.

الخطر على السودان، في هذا السياق، لا يكمن فقط في تمدد نفوذ قوى جديدة على البحر الأحمر، بل في غياب استراتيجية وطنية مضادة. حين يُعاد تشكيل الإقليم من حولك، وأنت غارق في أزماتك الداخلية، فإن موقعك لا يُنتزع بالقوة، بل يُعاد تعريفه دونك. البحر الذي تطل عليه البلاد يتحول إلى مسرح لآخرين، والموانئ تنتقل من كونها أوراقًا سيادية إلى نقاط تفاوض تُدار بحسابات قصيرة النفس، لا من مركز قرار وطني جامع.

الأخطر من ذلك أن الاعترافات السياسية، مثل الاعتراف بأرض الصومال، تفتح الباب أمام نموذج قابل للتكرار تفكيك الدول الهشة إلى وحدات أصغر، أكثر قابلية للاستخدام الجيوسياسي. وهو نموذج لا يقف عند حدود الصومال، ولا يستثني السودان إذا ما استمر في حالة السيولة السياسية وتآكل فكرة الدولة.

ما يجري في البحر الأحمر، إذن، ليس صراعًا على الماء، بل على المعنى. معنى الدولة، ومعنى السيادة، ومعنى أن تكون حاضرًا في لحظة إعادة تشكيل الإقليم. والسؤال الذي يفرض نفسه ليس من يسيطر على البحر الأحمر؟ بل من يملك حق تعريفه، ومن يُترك خارج هذا التعريف.

وفي المحصلة، لا تبدو أزمة السودان وليدة مؤامرات خارجية بقدر ما هي نتاج قصر نظر سياسي مزمن، اقترن بسياسات ذاتية مصلحية جعلت الأولويات الوطنية أسيرة الحسابات الضيقة. هذا المزيج جعل القرار الوطني ردّ فعليًا في معظم الأحيان، تُدار القضايا الاستراتيجية بعقلية المكسب الفوري، لا بعقلية البناء طويل الأمد. وفي إقليم يُعاد تشكيله بالصبر والتراكم، لا يُقصى الغائب لأنه ضعيف، بل لأنه لم يطور رؤيته بما يكفي لقراءة المشهد، ولأن أطماعه الذاتية طغت على المشروع الوطني الشامل.

أما على صعيد الفاعلين الإقليميين، فهناك من يسعى إلى إعادة ترتيب المشهد بما يخدم مصالحه الخاصة، أحيانًا عبر خلق توترات أو استغلال الفراغات، بينما هناك من يسعى لاستقرار المنطقة ودعم الأطر التي تعزز الأمن والاستقرار. وفي الوقت نفسه، ثمة من يراقب المشهد عن كثب، مستعد للتحرك إذا اقتضت الحاجة للحفاظ على مصالحه الحيوية، أو لمنع تحولات قد تهدد توازن الإقليم. أمام هذه التفاعلات، يظل الخيار الأكثر أمانًا واستدامة للسودان هو أن يقود عملية حل أزمته بنفسه، عبر توافق وطني حقيقي، يضع المصلحة العليا للدولة فوق كل الاعتبارات الخارجية والداخلية الضيقة.

خلع الملابس كتعبير احتجاجي .. صدمة الفكر ومبارزة القيم!

علاء الدين بشير

ملخص

يتناول المقال الجدل الواسع الذي أثاره عرض الفنان محمد تروس في كمبالا، حين خلع ملابسه الخارجية على المسرح كتعبير احتجاجي. ويرى الكاتب أن معظم النقاش انشغل بالفعل الصادم نفسه والجسد، بدل التعمق في الفكرة الرمزية وراءه، خاصة في سياق حرب السودان والاستقطاب الحاد، ما حوّل النقاش من فني وفكري إلى أخلاقي وسياسي.

يفسر الكاتب فعل تروس بوصفه صدمة مفاهيمية بصرية تهدف إلى إيقاظ الوعي وكشف القيم الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في إنتاج المأساة السودانية، مؤكداً أن الجسد هنا أداة رمزية لا تعرٍّ بالمعنى الأخلاقي. لكنه يرى أن الصدمة لم تحقق غايتها، بل صرفت الانتباه عن الهدف الأساسي للفعالية، وهو تعبئة الرأي العام للضغط من أجل إيقاف الحرب.

ينتقل إلى تتبع جذور الاحتجاج بالتعرّي الجزئي في الثقافات المختلفة، خاصة في السياق النسوي السوداني والأفريقي، حيث كان كشف الجسد رمزاً أخلاقياً واحتجاجياً لطلب النصرة أو توبيخ الظلم، مستشهداً بنماذج تاريخية مثل مهيرة بت عبود، واحتجاجات نساء إيران، وتجربة الناشطة الكينية وانغاري ماثاي.

يخلص الكاتب إلى أن خلع الملابس كاحتجاج رجالي يظل نادراً ثقافياً، وأن الصدمات الكبرى التي غيّرت التاريخ جاءت غالباً من أفعال تلقائية على مسرح الواقع لا الفن المخطط. وفي رأيه، فإن مأساة السودان نفسها تفوق أي عرض فني في قدرتها على الصدمة، ما يجعل التحدي الحقيقي هو تحويل الألم اليومي إلى وعي وفعل، لا الاكتفاء بإثارة الجدل.

فى الايام الماضية إنصرف اغلب المعلقين والمتساجلين على الوسائط حول العرض المسرحى الذى قدمه الفنان ،محمد تروس وخلع فيه ملابسه الخارجية على المسرح فى فعالية ثقافية كبرى نظمها نشطاء سودانيين فى كمبالا ،عن مناقشة الفكرة وراء الخلع وانشغلوا بالخلع نفسه وبالجسد وما إذا كان تعبير تروس بهذه الطريقة التى بدت صارخة ومزعجة للكثيرين يناسب مقاييس القيم السودانية .. وفى خضم حالة الاستقطاب الحادة الناجمة عن الحرب وتداعياتها . دخل النقاش حول العرض إلى أزقة السياسة الخانقة ،وتلون إلى حد كبير بمواقف المتداخلين وسخائمهم أيضا.

صدمة فكرية!

قصد تروس من خلال عرضه إحداث صدمة مزدوجة، بصرية وفكرية . المدرسة المفاهيمية فى الفن غايتها دائما تحريك الفكر من خلال الصدمة وليس العين .. العين مجرد وسيلة لنقل الصورة إلى العقل ،والجسد المتحرر من الملابس كان هو الأداة لإيصال تلك الفكرة .. بعبارة أخرى، خلع تروس لملابسه الخارجية لم يكن تعريا وإنما لغة بصرية ورمزية للإزعاج والإيقاظ من الاستكانة وتسليط ضوء كاشف على القيم الاجتماعية والسياسية السائدة التى أنتجت عبر (غتغتتها) المحنة الوجودية التى يعيشها السودانيين اليوم .. سبق الراحلان مصطفى سيد احمد ومحمد الحسن سالم حميد إلى ذلك التعبير من خلال الصور الشعرية والغناء حينما رددا:

أبيت الكلام المغتغت وفاضى وكضب

ورغم جهد تروس فى عرضه، ولكن يظل ما يجرى على مسرح الواقع السوداني المنكوب بالحرب وتداعياتها ومآسيها هو صدمة أقوى بما لا يقاس من اى محاولة للفت النظر إليها . وجاء منتوج صدمة تروس الاحتجاجية للفت النظر لمأساة الحرب أقل من التوقعات بكثير ،بل إنها فى تقديرى صرفت الناس عن الفعالية الكبيرة التى نظمت اصلا لخلق زخم شعبي للتعبئة من اجل الضغط لايقاف الحرب ، وشغلتهم عنها بالتركيز والمماحكة حول فعل الخلع نفسه بإعتباره تعبيرا فاضحا ومستهجنا فى ثقافة السودانيين، وليس الفكرة التى ورائه والتى هى أيضا إحدى غايات الفعالية المنظمة.

ربما كان استهجان المستهجنين لعرض تروس ،لان الاحتجاج بخلع الملابس فى الثقافة السودانية لم يرتبط اصلا بالرجال ولا يعنى ذلك شيئا فى منظومة قيمها ،بل كان ولا يزال مسموحا للرجال فى بعض دوائر نفوذ الثقافة العربية الاسلامية وضمن امتيازهم الذكورى بتعرية النصف الأعلى من أجسادهم تماما أمام النساء فى دارة العَرْضة من اجل البُطان ، أو إستجابة لفزع نجدة غريق ونفير صد النيل:

عجبوني أولاد الفرسان ملصوا البدل والقمصان وترسوا البحر خرصان .

مُقْنَع الكاشفات!

ولكن التعرية الجزئية للجسد كفعل نسوى كان ولا يزال تعبيرا إحتجاجيا صارخا عندهن لفتا للنظر الى المظالم وطلبا للنصرة ورفعا للقهر والضيم عنهن بصورة شخصية او لقضية تصدين لها ويمثلنها . ولم يكن الاحتجاج فى السابق يتم منهن بخلع الملابس الخارجية وإنما كان بكشف الرأس فقط حيث كان جسد المرأة كله قدس اقداس وحرم تمنع الأعراف والقيم الدينية الاقتراب منه إلا لذوى القربي من المحارم حسب ما حددتهم الشريعة الإسلامية . ومن هنا جاءت مقولات الاهازيج الفلكلورية عن (مُقْنَع الكاشفات) و(نحن سياج عروضهن) .. الخ من النصوص الذاخرة فى تراثنا الشعبي.

فيما اظن ان التعبير الاحتجاجى النسوى بهذه الطريقة ،وفد إلينا فى السودان من الثقافة العربية الاسلامية الوافدة التى كانت تقمع الجسد الانثوى بعنف وتمنع طلاقته .. وتفاوتت حدود خلع النساء اجزاء من ملابسهن حسب تطور المجتمع القيمي والمساحات المسموح بها لحدود التعبير الاحتجاجى .. فقد كانت المرأة اذا غضبت مثلا او تعرضت لاى شئ لا ترضاه او كانت ذات مكانة و ارادات استثارة حمية الرجال من قومها تحتج بكشف رأسها وفى بعض المناطق بخلع إزارها او مجرد التلويح بذلك فيهب الرجال من حالة الخنوع والكمون . وورد عندنا فى التاريخ كيف أن مهيرة إبنة ملك الشايقية ،عبود استطاعت رفع همة رجال مملكتها من أجل الإستعداد لمواجهة جيش الترك العرمرم الغازى والذى كانت أخبار

إكتساحه وإخضاعه للمناطق الواقعة شمالهم قد ذاعت وأثارت الرعب ،فأنشأت مهيرة تنادى فيهم:

ادونا سيوفكم وهاكم رحاطتنا

وكان الرحط هو الزى المقابل للثوب السوداني الذى تلبسه النساء حاليا فى السودان.

كشف أجزاء أخرى من الجسد الانثوى كأحتجاج يكون حسب الثقافة والتطور ..لانه وفى عصرنا الحالى الرأس اصلا صار مكشوفا عند كثير من النساء وكذلك الساقين والزراعين .. ولو يذكر الناس الخبر الذى انتشر فى نوفمبر 2024 ومعه صورة لفتاة إيرانية تدرس بإحدى جامعات بلادها تجردت من ثيابها الخارجية وبقيت بالداخلية فقط . كان ذلك منها التجسيد الأقصى للاحتجاج النسوى فى بلد مسلم محكوم بنظام إسلامى شديد الانغلاق والبأس على النساء. وكانت آلاف الفتيات الايرانيات قد سبقن تلك الفتاة فى العام 2023 بخلعهن الحجاب المفروض عليهن من نظام الملالى الحاكم بيد من حديد ،وذلك خلال ثورتهن المتضامنة مع مقتل الشابة مَهْسَا امينى، بسبب التعذيب فى أحد مراكز الاعتقال بعد رفضها إرتداء الحجاب . النساء الايرانيات قبل نظام الملالى لم يكن محجبات وإنما يلبسن الملابس العصرية .. كان الحجاب قرارا شخصيا وغير مفروض بسلطة الدولة القهرية ..

تعرية الجسد كصراع حضارى

قبل اكثر من أربعة عقود كانت إيران أيضا كانت مسرحا لأشهر حادثة احتجاج نسوى بخلع الملابس ، لكن التعبير الاحتجاجى الانثوى ذاك جاء من شخصية اجنبية وبدا صراعا للقيم بين حضارتين وليس إحتجاجا داخل نسق حضارى وثقافى واحد.

حدث ذلك فى اللقاء الشهير الذى أجرته أشهر صحافية فى العالم آنذاك ،وهى الإيطالية الراحلة ،اوريانا فالاتشي مع مرشد الثورة الإيرانية ،الإمام الخميني بعد فترة قليلة من نجاح الثورة عام 1979 .وحكت عنه فى كتابها الشهير: (مقابلات مع التاريخ ورجال السلطة) .

عرفت فالاتشي بانها من حراس القيم الليبرالية الغربية الاشداء وبهذه الخلفية دخلت على الإمام الخميني .. كانت غاضبة جدا لأنهم اضطروها للانتظار عشرة أيام كاملة فى مدينة قم المقدسة حتى وافق الخميني المستريب من الصحافيين الغربيين إجراء المقابلة معها . وما فاقم غضبها أنها اضطرت أيضا للانصياع الصارم لتعليمات مساعدى زعيم الثورة الإيرانية ومرشدها ووصلت إلى مقر إقامته حافية القدمين واضطرت إلى تغطية كامل جسدها بـ(التشادور) لباس النساء الإيرانيات التقليدي الذى غضبت جدا اول مرة حينما تم الزامها به واضطرت للقبول نظير قضاء ساعة مع الزعيم الإيراني محط أنظار العالم كله فى ذلك الوقت .

واجهت فالاتشي الخميني بوابل من الأسئلة الغاضبة والجريئة فى الوقت نفسه عن الحريات الصحافية والسياسية وعن إعدام المومسات والازواج الخائنين لبعضهم وعن حقوق النساء ومكانتهن التى قضت عليها الثورة وكان يجيبها بتبرم وجرأة أيضا من منطلق قيم الثورة الاسلامية دون تذويق او تجميل .. ثم طرحت عليه سؤالا مباغتا ومستفزا : كيف يمكنك أن تسبح وانت ترتدى التشادور ؟

اجابها الخميني بغضب واستفزاز : ملابسنا ليست من شأنك. لا علاقة لكم أيّها الغربيّون بعاداتنا. وإذا لم تكوني تحبّين لباسنا فلست ملزمة بأن ترتديه، لأن اللباس الإسلامي للنساء المحترمات».

قالت فالاتشي أنها احست بغضب واختناق لأنها عوملت باحتقار وازدراء واضحين .

فقالت : شكرا لك يا سيد انت رجل مهذب وبما انك قلت هذا فسأخلع هذه الخرقة القروسطية السخيفة الآن». وفي الحال خلعت فالاتشي التشادور وألقت به على أرضية الغرفة وبدت بملابسها المتحررة جدا .

قالت فالاتشي معلّقة على ما حدث: ما أن خلعت التشادور حتى نهض الرجل بخفّة. وبقفزة تشبه حركة القطط، داس في طريقه على التشادور ثم اختفى. واضافت :لكن كان عليّ الانتظار ثمانا وأربعين ساعة أخرى كي أراه ثانية وأختم المقابلة معه». وذكرت انه فى المقابلة الثانية كان الخميني ينظر إليها باندهاش شديد من جنونها على الأرجح ثم ما لبث أن أبتسم ثم ضحك فضحك جميع مساعديه وحراسه فى القاعة .

التعرى النسوى كتوبيخ اخلاقى فى إفريقيا

والتعبير النسائي الإحتجاجي بطريقة التعرى الجزئي لديه اصل ايضا فى الثقافة الافريقية ..

فقبل سنوات وفى مدينة نيروبي عاصمة كينيا أثناء وجودى بها لتغطية مفاوضات السلام سمعت بقصة إحتجاج بطولية ،فقد قادت الناشطة البيئية الشهيرة، وانجارى ماثاى إحتجاجا لمجموعة من النساء الأمهات لمعتقلين سياسيا عام 1992 فيما عرف وقتها ب freedom corner ،حيث قامت ماثاى برفع ملابسها من تحت إلى فوق كاشفة جزئيا عن ملابسها التحتية وتبعتها بعض الامهات المحتجات فى ذلك ، وكان ذلك منهن تعبيرا ثقافيا إحتجاجيا فى سياق شرق إفريقيا يعد توبيخا اخلاقيا ولعنة رمزية ضد الظلم والقهر ،وليس فعلا فاضحا بمقاييس تلك الثقافة.

تكرر ذلك مجددا من الناشطة ماثاى بعد سنوات وذلك فى حديقة عامة ضخمة فى قلب المدينة تسمى Uhuru Park حينما قررت بلدية العاصمة بيع تلك الحديقة العامة لشركة اجنبية لإقامة فنادق بها، والحدائق هناك أشبه بالغابات لضخامة وخضرة اشجارها ووجود بعض الحيوانات والطيور الاليفة فيها ، أو بالأحرى أنها كانت بالفعل غابات ولكن زحفت عليها الحياة العصرية وحاصرتها وطردت منها الحيوانات البرية . قادت ماثاى احتجاجات وصدامات قوية مع السلطات تعرضت خلالها للضرب والاعتقال وتم تغطية تعبيرها الثقافى الاحتجاجي بصورة واسعة من وسائل الإعلام المحلية والعالمية الكبيرة والتى تحتضن نيروبي مكاتب إقليمية ضخمة لمعظمها ، بالصور الحية فيديو وفوتوغراف وتصدرت قصتها وصورتها الميديا المحلية والعالمية الامر الذى تسبب فى حرج بالغ للحكومة الكينية واضطر ذلك الرئيس الكينى وقتها دانيال اراب موى للنزول من علياء قصره الرئاسي وإصدار قرار بإيقاف بيع الحديقة ..

نالت الناشطة البيئية وانجارى ماثاى بعد فترة من تلك الواقعة الاحتجاجية ،جائزة نوبل للسلام لمجهوداتها الضخمة فيما عرف بمشروع حزام إفريقيا الأخضر فى كل القارة السمراء. ومؤكد كانت واقعة تعبيرها الاحتجاجى الرمزى بالتعرى الجزئي، فى قلب الجهود التى بَنَت عليها لجنة نوبل قرارها بمنحها الجائزة.

توفيت ماثاى فى سبتمبر 2011 ،رحمها الله وجازاها بالإحسان .

وفى منتصف تسعينيات القرن الماضى ،قررت السلطات الايطالية ترحيل مجموعة من النسوة من غرب إفريقيا بسبب بقائهن دون إقامة قانونية إلى بلدانهن .. فى صالة الانتظار بالمطار أخرجت النسوة زجاجات زيوت وخلعن ملابسهن وقمن بمسح اجسادهن ودلق ما تبقى فى الصالة ،ثم إنطلقن فى جميع الاتجاهات . جاءت الشرطة إثر ذلك وبدأت مطاردتهن داخل ردهات المطار فتسبب الزيت المدلوق على بلاط الصالات فى سقوط رجال ونساء الشرطة الايطالية وكذلك انزلاق أجساد النسوة المدهونة بالزيت من بين أيديهم .. كان منظرا كوميديا اضحك جمهور المسافرين والداخلين إلى البلد عبر المطار .. فى النهاية تم العدول عن قرار ترحيلهن وتسوية اوضاعهن بتدخل بعض المنظمات الحقوقية التى مسألة الحق الثقافى فى طريقة الاحتجاج مقابل مقاييس الحياء العام الأوربية .

كانت للسينمائية والمصورة الألمانية ،ليني رافينستال ،شغف غريب بتصوير الأجساد العارية مفتولة العضلات عند بعض قبائل النوبة فى غرب السودان الأوسط .. كانت تأتى باطقم تصويرها فى رحلات دورية إلى قمم الجبال بحثا عن تلك الأجساد التمثالية العارية وذلك قبل أن تهوى مروحيتها التى تقلها من حالق ،مطلع الألفية فى حادث شهير نجت هى ومن معها منه ،ولكنها إنقطعت بعدها عن الحضور ، و كانت قد ناهزت اثناء زيارتها تلك عامها الرابع والتسعون .

كان ولع رافينستال بالاجساد المفتولة العارية لبعض قبائل اهلنا النوبة فى حياة البداوة داخل كهوف وفى قمم وسفوح جبالهم ،فى أفلامها التى تنتجها ، امتداد لمفاهيم راسخة آمنت بها حينما كانت تعمل ضمن أطقم الدعاية النازية التى يقودها (غوبلز) الوزير الشهير فى نظام الرايخ . وتقوم تلك المفاهيم على خلق مشهدية سحرية بإبراز العضلات كرمز للقوة الألمانية والتأكيد للالمان أنكم اقوى مع الفوهرر!.

رجال محترمون بلا ملابس!

عودا إلى بدء ، الإحتجاج الرجالى القائم على خلع الملابس كما فعل تروس لملابسه الخارجية، أمر نادر جدا حتى فى ثقافات الأمم الأخرى .. كان أشهره ما قام به نائب برلمانى مكسيكي فى العام 2013 إحتجاجا على (غتغتة) ما اعتبره فسادا أثناء نقاش تقرير للجنة الطاقة فى البرلمان . وقد جاء تعبير ذلك النائب صارخا لانه كان اقرب

للتعرى التام ،حيث خلع جميع ملابسه وبقى فقط ب(مايوه) صغير وواصل حديثه الغاضب بهذا الشكل من على المنصة!!.

بخلاف ذلك ظل خلع الرجال لملابسهم دائما ما يتم التعبير به عن الحالات القصوى من الفرح والنشوة أثناء الانتصارات فى مباريات كرة القدم مثلا من اللاعبين حينما يحرزون هدفا قبل أن يمنع الاتحاد الدولى لكرة القدم (فيفا) ذلك ويعتبره من سوء السلوك ويعاقب اللاعب عليه بالطرد الفورى ليس من الميدان فقط ولكن من كل الملعب.

كذلك يتم التعبير بخلع الملابس أثناء الاحتفالات المختلفة الأخرى .

وهناك طقس آخر لخلع الملابس أقرب إلى الكوميديا يقام فى يناير من كل عام يسمى مهرجان (خلع السراويل) الذى أطلقته جماعة كوميدية فى مدينة نيويورك تسمى Improv Every Were عام 2001 ، وكان عبارة عن مزحة فى بدايته وشارك فيه 7 رجال ، ثم تحول إلى حدث عالمى يقام فى اكثر من 60 مدينة فى 25 بلدا ،أشهرها مدن لندن ونيويورك ومكسيكو سيتي وبوينس إيرس واسطنبول وشنغهاى ...الخ . وتقتضى المشاركة فى المهرجان أن يكون الرجل قادرا على خلع بنطاله والبقاء فقط بالشورت الصغير الداخلى فى فصل الشتاء وركوب المترو والتجول بصورة عادية وعدم الضحك أمام الناس.

خلع الملابس من الاحتجاج إلى الموضة

الشكل الاحتجاجى الوحيد الذى رأيته بخلع الملابس كان أثناء تواجدى بأمريكا ، وينحصر فى مجتمعات السود وخاصة بين الشباب الأصغر سنا حيث يلبسون البناطلين بطريقة تنصل إلى تحت مؤخراتهم الأمر الذى يكشف عن سراويلهم الداخلية بصورة مقززة وصادمة جدا .. كنت مرة اركب السيارة مع أحد الإخوان فى مدينة دالاس بولاية تكساس وفى منطقة زحام ابطأنا فيها الحركة فمر أمامنا عدد من الشباب يرتدون بناطلينهم بتلك الطريقة فقال لى الاخ بطريقة مستنكرة: بالله شنو الناحية الجمالية فى اللبس بهذه الطريقة؟!! .. طبعا لم تكن عندى إجابة وانا نفسى كنت أرى ذلك سلوكا مشينا.

حينما عملت لأكثر من عام (كاشير) فى إحدى محطات الوقود بشارع (بنسلفانيا افينيو) فى واشنطن العاصمة حيث يقع البيت الابيض وفى الجزء الآخر منه الذى تقطنه أغلبية من الأمريكيين السود، كنت أرى هذا المنظر بصورة متكررة يوميا ولكنى لم أجرؤ على السؤال .

حينما عدت من رحلة دالاس تكساس تلك إلى مضاربي الفرجينية فى ذلك الزمان زرت ذات نهار رفقة الزميل والصديق صلاح شعيب ،الفنان التشكيلي السوداني والكاتب والباحث المثقف الموسوعى ،تاج السر الملك فى الغاليرى والمتجر الخاص به فى ضاحية آرلنغتون المتاخمة للعاصمة واشنطن . قضينا سحابة نهارنا حتى زامنا مغيب الشمس ،قلّبنا فى تلك الساعات صفحات كتاب الانس المتنوع فسألت انا عن سر لبس الشباب السود للبناطلين بتلك الطريقة الصارخة ،فأجابني الملك بفذلكة تأريخية وسايكلوجية عميقة وممتعة فى الوقت نفسه ملخصها أن ذلك تعبير إحتجاجى ضد البيض وتذكير لهم بسنوات الاسترقاق والإذلال الذى كان يتضمن فى بعضه الإخصاء والاعتداء الجنسي على الرجال السود خاصة أولئك المتمردون منهم من أجل إخضاعهم تماما .

طبعا ما عرف لاحقا ببناطلين الجينز (السيستم) والتى صممت بهذه الطريقة جاءت اصلا من أغوار ذلك التأريخ الامريكي القاسي . وفى تقديرى انه يضاف إلى نجاحات مجتمعات الأمريكيين الأفارقة وقوة تأثيرهم فى مجالات الثقافة والفن والرياضة واستطاعوا أن يقتحموا بهذا التعبير الاحتجاجى عوالم الموضة وماركات الازياء العالمية .. رأينا الشباب يرتدونه كشكل من أشكال الموضة حتى فى السودان ولا اظنهم يعلمون شيئا عن خلفيته ،خاصة شباب ثورة ديسمبر والذى يقال فى باب الفخر بهم: ان الثورة صنعها (الشباب أُبّان بناطلين ناصلة)!.

لست ناقدا متخصصا فى المسرح وبالتالى انا هنا لا اقيم تجربة اداء الفنان تروس من الناحية الفنية ،ولكن فى رأيي كمتذوق ان أدائه فى عرضه المثير للجدل ،لم يبلغ حتى مستوى الصدمة الذى أراده به .. ربما جاء الجدل من فعل خلع ملابسه الخارجية نفسه بعد صعوده على المسرح وأثناء أداء عرضه ، ولو كان اعتلى المسرح اصلا وهو بملابسه الداخلية تلك ،ربما لم يلفت نظر أحد باعتبار أن تصميم العرض يقوم على هذا الشكل ولا اظن انه سيكون هناك جدل بمثل الذى ضجت به الاسافير السودانية. فقد إعتلى نجم زمانه ،الفنان عبد الحكيم الطاهر ، خشبة المسرح القومى وهو يرتدى تشيرت ضيق وسروال دبلان مربوط

بتِكة يصل إلى ركبته ،حينما كان يؤدى شخصية كابتن كابو خلال تسعينيات القرن الماضى ،ولم يثر مظهره ذاك ونحن فى غمرة أصولية الانقاذ المقيتة، اى خواطر او جدل ضده .

المظهر بتلك الملابس الداخلية التى بدا به تروس فى عرضه ،ليس صارخا إلى هذا الحد الذى يثير كل هذا اللغط ،واظن السودانيين فى شتاتهم الحالى إعتادوا على رؤيته من الشعوب الأخرى التى يعايشونها خاصة وأن الفعالية التى شارك فيها تروس كانت فى يوغندا . ونحن هنا فى الخليج حينما يدخل الصيف وترتفع درجات الحرارة وتلهب بلظاها الأجساد يضطر كثير من الناس خاصة الاجانب منهم وبينهم النساء يرتدون فى حركتهم اليومية فى الشوارع والأماكن التجارية الشورتات القصيرة والتشيرتات الخفيفة جدا .. وانا نفسى لست بدعا بينهم فى خضم تلك الأجواء النزاعة للشوي!.

صدمات من مسرح الواقع

الأفعال الاحتجاجية الصادمة التى حركت الاحداث وغيرت مجرى التاريخ فى حياة الامم المختلفة ،جاءت كرد فعل إحتجاجى تلقائي فى لحظته ولم يتم التخطيط المسبق لها ،مثل إحتجاج المراهقة الأمريكية السوداء ،باربرا روز جونز التى قاد اعتصامها بمدرستها الثانوية الرديئة فى بنيتها وبيئتها والمخصصة للسود فى ولاية فرجينيا مطلع الخمسينيات إلى صدور حكم من المحكمة العليا الأمريكية بإنهاء نظام الفصل على اساس اللون والعرق فى المدارس الأمريكية التى كانت تقوم على كذبة التعليم المنفصل ولكن المتساوى ،فقادت جونز عام 1951 وكان عمرها 16 عاما، احتجاجا نظمت خلاله زملائها فى المدرسة وصعدت بقضيتهم ليتبناها محامو الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين ويرفعوا بها قضية فى المحكمة العليا الأمريكية التى أصدرت حكمها بأن نظام التعليم المنفصل ولكن المتساوى، ليس دستوريا . وقد كرم الكونغرس قبل أيام جونز ونصب لها تمثالا فى قاعة التماثيل بمبنى الكابيتول تم وضعه مكان آخر لجنرال كونفيدرالي من جنرالات الحرب الأهلية الأمريكية من الذين كانوا يقاتلون من أجل الإبقاء على مؤسسة العبودية.

أما اسطع نموذج للصدمة فى السنوات الأخيرة فكان على مسرح الحياة الواقعية وهو إضرام بائع الخضروات الشاب المغلوب على أمره فى بلدة سيدى أبوزيد التونسية ،محمد البوعزيزي، النار على جسده النحيل حتى الموت إحتجاج على قهر السلطات البلدية ورميها لبضاعته التى يعول من عائدها أسرته الفقيرة ،فنتج عن فعله إضرام جذوة ثورة الياسمين فى تونس عام 2012 والتى أدت إلى إطاحة الرئيس زين العابدين بن علي ونظامه من على سدة الحكم فى ثانى هبات ما عرف بثورات الربيع العربي.

التعرى بين اليقظة والأحلام

على التحقيق أن ستر الجسد فى الأحوال العادية هو من طبيعة الإنسان . مع ان العرى هو الأصل المرتبط بعهد البراءة الأولى وخلق الإنسان فى احسن تقويم ، وهذا مبحث آخر ليس مكانه فى هذا النص . لكن فى بعض التأويلات الصوفية للرؤى المنامية التى يرى فيها الشخص نفسه متعريا ،فإن ذلك ينم عن صدقه الشديد . وعند مفسر الأحلام الشهير ،إبن سيرين فإن رؤية الشخص نفسه وهو يخلع ملابسه دليل على عدم الأمان او كناية عن خلل نفسى يعانى منه الرائي . كما أن من رأى نفسه يفقد ملابسه أمام عامة الناس ،قد يدل على تعرضه لشئ سيئ فى المستقبل القريب. يضاف الى ذلك أن رؤيا خلع الملابس أمام المارة فى الشارع يدل على ضعف الشخصية . ورؤية الشخص يخلع ملابسه أمام أعدائه ،مؤشر على استسلامه لهم فى الواقع. واذا كان الرائي سجينا ورأى انه يخلع ملابسه دل ذلك على براءته. أما رؤية الشخص نفسه متعريا دون كشف لعورته فيدل على الندم الداخلى واستيقاظ الضمير مع سلامة الجوهر وحسن الطويلة.

وف(العريان) اسم شائع لأسر كبيرة خاصة فى الجارة مصر، وهو لغة كناية عن الشخص الذى تم له الخلاص والنظيف من الذنوب .

ويقول الشاعر همام بن غالب التميمي، الشهير بالفرزدق:

ليس الشفيع من يأتيك مؤتزرا
مثل الشفيع الذى يأتيك عريانا

وقال المتنبئ:

أمّا الثّيابُ فتَعْرَى مِنْ مَحاسِنِهِ إذا نَضاها
ويَكسَى الحُسنَ عُرْيانَا

أنا أمثل الشعب السوداني

السر السيد

ملخص

يتناول النص قراءة نقدية لعرض مسرحي منفرد قدّمه محمد تروس في كمبالا، انطلقت من جملة محورية هي: «أنا أمثل الشعب السوداني». ويؤكد الكاتب منذ المدخل على ضرورة قراءة العرض في سياقه الفني، مع التمييز بين الممثل كشخص والشخصية التي يؤديها، والتنبيه إلى أن العلامات المسرحية (كالجسد، واللغة، والحركة) لا تحمل دلالة ثابتة بل تُفهم من داخل السياق لا خارجه.

يقسم التحليل العرض إلى لوحتين أساسيتين.

في اللوحة الأولى يظهر الممثل بجسد "مغطى" أنيق يوحي بالسلطة، مستخدماً لغة عامية متشظية، يروي الحرب والسياسة برؤية انتقائية تميل للتمويه، وتغفل فظائع مركزية. كما يجري "استفتاءً" مع الجمهور حول الأحزاب السياسية، في ممارسة رمزية تكشف علاقة ملتبسة بين السلطة والجمهور، وتنتهي بإعلان تمثيل "الشعب السوداني" بصيغة إقصائية يغيب عنها التنوع الديني والجندري.

في اللوحة الثانية، ينتقل الممثل إلى جسد "عارٍ إلا من فنلة ولباس"، ويقرأ خطاباً مكتوباً بالفصحى عن الجيش والإسلاميين. ورغم اختلاف الشكل واللغة، يرى الكاتب أن المضمون لا يبتعد كثيراً عن اللوحة الأولى من حيث الانتقائية والتمويه، مع تحوّل السلطة هنا إلى خطاب رسمي مباشر، أقل حيوية وأكثر انفصالاً عن الجمهور.

يخلص النص إلى أن المتكلم الحقيقي في العرض ليس فرداً بعينه بل السلطة نفسها، متخفية تارة في جسد مهندم قادر على المناورة، وتارة في جسد عارٍ تقريباً فقد أدوات التمويه. وبذلك يرى الكاتب أن العرض، في مجمله، يكشف أننا ما زلنا ندور في فلك خطاب سلطوي يعيد إنتاج نفسه حتى وهو يتعرّى.

مدخل:

هذه الجملة، (أنا أمثل الشعب السوداني)، جاءت في العرض المسرحي الذي قدمه الممثل السوداني محمد تروس في كمبالا ضمن احتفالية «فالنغني للسلام والثورة»، التي جمعته مع الشاعر أزهري محمد علي والفنان أبوبكر سيد أحمد والفنانة نانسي عجاج، وقد أُقيمت الإحتفالية في أمسية الاحد 21 ديسمبر 2025 بفندق قولف كورس.

قبل الدخول في محاولة قراءة العرض، أرر أن ثمة إشارات فرضتها بعض الكتابات التي تناولت العرض، لابد من التوقف عندها

الاشارة الأولى:

إن حرية التعبير لا تقف عند مُنتِج العمل فهي تشمل المتعاطي معه خاصة إذا كان هذا العمل فناً إذ بطبيعته ان يحمل أكثر من تأويل والفيصل هنا هو النظر إلى هذا التأويل من خلال علاقات العمل لا من خارجها.

الإشارة الثانية:

إن معظم الكتابات كشفت عن ضعف الحساسية إن لم نقل المعرفة في مشاهدة العرض المسرحي، وهذا الضعف في حد ذاته ليس اشكالا وانما الاشكال في عدم الوعي به، إذ ليس من الضروري أن يكون التعاطي مع العرض المسرحي و تأويله حكراً على الاختصاصيين فيه.

الإشارة الثالثة:

وهي مهمة جداً وتتمثل في ان الذي ظهر في العرض ليس محمد تروس، المقيم في بريطانيا، وصاحب الدراما القصيرة «خالتي حاجة المؤتمر الوطني»، والمتهم بتأييده ل»صمود»، فالذي ظهر في العرض هي الشخصية التي قام بتمثيلها محمد تروس وليس هو، وهي شخصية افتراضية يتم النظر اليها من خلال وجودها في العرض، وبالطبع هذا لا ينفي مساءلته كفنان عما قدمه ويقدمه من فن، فقط من دون خلق تماثل بينه وبين الشخصية التي يقدمها، وإلا أصبح الفنان الكبير مكي سنادة علي سبيل المثال، هو خليل في خطوبة سهير، وهو سالم حمدك في دنيا صفا.. دنيا انتباه، وهو ما لا يمكن ان يكون.

الإشارة الرابعة:

إن العلامة المسرحية، مرئية كانت ام مسموعة، لا تحمل دلالة واحدة أبدية تكون هي نفسها حتي وانت اختلفت السياقات، فخلع الملابس مثلاً لا يحمل نفس الدلالة في كل العروض بمعني انه لا يحمل في كل الحالات فضحا للسلطة، ففي بعض الاحيان قد يأتي كعلامة ذات دلالة طقسية، او يأتي كدلالة لتجسيد لحظة حميمة كما في الفيلم السوداني، «تاجوج»، لحظة ان خلع محلق الصديرية وابقي نصفه الاعلي عاريا وهو يقترب من تاجوج، او يأتي كدلالة لتشويش موقف ما لا ترغب «السلطة» -داخل العرض- في ظهوره. اذن فالعلامة المسرحية.. اي علامة لا تؤول الا من خلال السياق الموجودة فيه، واي محاولة لعزلها عن سياقها وتأويلها يعد نوعا من التعسف والاسقاط.

الاشارة الخامسة:

في العرض المسرحي، بل في اي عمل فني، لا مجال للمصادفة، فكل ما يسمع، ويري في العرض حتي وان جاء عفويا يعد من نسيج العرض.

في العرض:

يقع العرض ضمن دائرة المسرح الذي يُقدم حكايته عبر ممثل فرد و تأسيساً على الإشارات السابقة، يتكون العرض الذي شاهدناه من لغات متازرة (سينواغرفيا)، لا يمكن قراءة العرض دون النظر الي اشتغالها مجتمعة فعبر هذه السينوغرافيا والتي هي بالضرورة غير محايدة ولا يقف دورها عند البعد التزييني الجمالي فقط، يتأسس ما يعرف بالفضاء المسرحي و تتحدد حركة الممثل، و يُبني القول الكلي للعرض، كما ان هذه اللغات قد تجترح مسارا آخرا غير الذي يرغب فيه صانع العرض، ودلالة غير التي قصدها (المتكلم).

جاء العرض دفقة واحدة وبايقاع سريع علي مستوي حركة الممثل و كلامه، حيث لا فواصل مغلظة كالتي يصنعها الاظلام او قفل الستارة او غيرهما من الوسائل، وان حركة الممثل، وقوفا، ومشيا، وهرولة، اشتغلت علي المنصة «المكان التقليدي للعرض المسرحي»، وعلي الصالة «مكان الجمهور»، وعلي الحيز الذي بينهما. إجرائيا لضرورة قراءة العرض سأعمد الي تقسيمه الي لوحتين، من خلال موقع الجسد وما يتصل به من ازياء، وحركة، وكلام،

دون ان يعني هذا الركون الصارم لهذا التقسيم، واشير هنا ان العرض في مجمله يتحرك في سياق فضاء (سياسي)، تؤكده جمله، وقاموسه، وازياءه، واكسسوارته، ومؤثراته الصوتية، لذلك فهو يطمح الي انتاج مقولة سياسية ما.

اللوحة الاولي:

تبدأ باعلان المذيعة وممثلة Peace Maker Academy فوز الممثل محمد تروس بجائزة الاوسكار، وعندها يدخل الممثل محمد تروس لاستلام الجائزة و هو يرتدي بدلة وقميص وبنطلون ويعلق شنطة علي كتفه الايسر ويضع ساعة في معصمه. يبدأ الممثل بشكر الجهة المانحة للجائزة بصوت تكسوه لمحة من الحزن عميقة، وتأسيسا علي ما خلقته الجائزة فيه من تأثير، يعرّف نفسه ذاكرا اسمه الحقيقي،(انا اسمي محمد عمر علي احمد).. هذه اللحظة في العرض لا تشير الي حفل أوسكار بمعزل عن العرض و انما تشير الي أن الذي مُنح الجائزة هو تروس الشخص ولكن داخل عرض مسرحي فهي بهذا تعبر عن تقنية برختية هي كسر الايهام والذي بدونه لا يمكن خلق التساؤل الذي يتوالد من ديالكتيك العرض اذا جاز التعبير، وهذه التقنية ستكون ملازمة للعرض في الكثير من مواضعه فقد شهدنا كسر الحائط الرابع بين المنصة والصالة، وشهدنا اشراك الجمهور في العرض.. هذه اللوحة من بداياتها وحتي لحظة التخلص من الفل سوت وظهور الجسد عاريا الا من فنلة داخلية ولباس، يظهر فيها الجسد مهندما وانيقا وذا سطوة تحيله الي التكنوقراطي او ممثل (السلطة)، والمفارقة المسرحية هنا انه يستخدم لغة عامية مفككة، متشظية، تعبر عن افكار في معظمها هشة، تتداخل فيها الامكنة، والازمنة، ويقول كلاما ملتبسا، يصنع تمويها عظيما، فهذا الجسد المهندم، (السلطوي) وهو يحكي عن الحرب لا يري الا شريحة الناجين ومعاناتهم حتي وصولهم الي بر الامان و بعض الحالات المحزنة الخاصة كحالة الكاتب هاشم صديق، وحالته هو، وحالة المرأة التي فاجأها المخاض والتي وجدت مستشفي تعمل والحرب قائمة هي مستشفي الدايات!!، وحتي حالة الاغتصاب الوحيدة التي ذكرها تمت خارج الحدود ومن ليبيين وسوريين.. هذا الجسد المهندم لا يروي عن افعال اخري تمت في الحرب كالقتل الوحشي، والاغتصاب الممنهج، وتدمير الاعيان المدنية، وتخريب الذاكرة، وعندما يحكي - اي - هذا الجسد، عن السياسة والسياسيين نجده ينتج قولا يوميا، «شعبويا»، مموها ولكنه دال، فهو مثلا يقول: انا (ما سياسي) مع انه يتحدث في السياسة، و نجده

يحاول خلق مسافة ملتبسة بين الفنان والسياسي، و نجده واستلهاما لمقولة نطقت بالسلطة ممثلة في قائد قوات الدعم السريع، يتهم السياسيين.. كل السياسيين ومعاهم الشعب السوداني كمان ب(الغتغتة والدسديس)

بل وفي محاولة من هذا الجسد لوضع السياسة السياسيين في اختبار تحقق نتيجته اكثر من هدف، نراه يقف وبأستقامة سلطوية علي المنصة وخلف المنبر بعيدا عن الجمهور، يسأل: (الما سياسي منو؟)، ودون ما انتظار لاجابة ما يشرع في اجراء استفتاء علني مع الجمهور والذي رمزيا يشير الي الشعب لمعرفة ثقل هذا الحزب او ذاك لتأتي النتيجة عبر قياس مستوي الهمهمة والتصفيق، قوة وضعفا ليصل في الاخير إلى ان حزب الاغمة يمثل 1%، والحزب الاتحادي 1 ونص%، والحزب الشيوعي 13%، والمؤتمر الشعبي صفر، وعندما يصل للمؤتمر الوطني ينزل للصالة متحركا بين الجمهور وامعانا في التمويه علي ما سبق وبنبرة خطابية عالية يصب جام غضبه علي الجمهور لعدم منحه المؤتمر الوطني اي صوت، بل ويطالبهم بالتأدب والانضباط معه، والمفارقة المسرحية هنا انه و عبر هذه التقنية المسرحية الذكية التي تقوم علي التضاد، يقرر ان المؤتمر الوطني هو من قام باشعال الحرب وانه من يقول بعروبة السودان... الشاهد هنا ان هذا الجسد وامعانا في التمويه وهو يختبر موقع السياسية والاحزاب السياسية عند الجمهور «الشعب»، يتناسي اخضاع احزاب سودانية اخري للتصويت، وهو ما لا يمكن ان يعدُّ برئيا بمنطق العرض.

تكتمل هذه اللوحة بايراد المقولة الدالة،(انا مواطن سوداني.. مسرحي.. لاجئ.. رجل اعمال.. انا أمثل الشعب السوداني، انا عمكم محمداحمد.. أدم.. كوكو.. فتح الله.. فتح الرحمن).. نلاحظ ان كل هذه الاسماء التي اختارها الجسد المهندم لتمثل الشعب السوداني ذات جذر اسلامي وربما جهوي ايضا، كما انه ليس فيها اسم امرأة. فهل يا ترى الشعب السوداني الذي يمثله هذا الجسد يتكون من المسلمين والرجال فقط؟؟

هذه اللوحة والتي تمت باحترافية عالية من حيث الاداء التمثيلي والاشتغال السلس في الحركة بين الصالة والجمهور وقوفا ومشيا وهرولة، ومن حيث ادارة الصوت جهرا، وهمسا، وصراخا، وتلعثما، وصمتا، تمظهرت فيها وبشكل بليغ عدم براءة اللغة ومقدرتها في التدخل في طرائق التفكير وإنتاج الافكار، ومن ثم اعادة تشكيل الوعي

وحيث هنا يغدو التساؤل عن: من اى موقع تم النظر الي الحرب والسياسة والسياسيين ومن هو (المتكلم)، في هذا الجزء من العرض تساؤلا ضروريا وملحا؟.

سأجيب علي هذا التساؤل لاحقا.

اللوحة الثانية:

سألج اليها من اللحظة التي خلع فيها الممثل الفل سوت، واصبح عاريا الا من (فنلة داخلية و «لباس».. من لحظة انتقاله من الجسد المغطي الي الجسد العاري.. هنا وتأسيسا علي مقولة: (الكلام المغتغت زمنو انتهي) التي قيلت في ثنايا العرض، سيُخرج الجسد العاري من جيبه ورقة، قال: انه حضّرها خصيصا لهذه المناسبة السعيدة - حفل فلنغني للسلام والثورة وضمنا حفل الاوسكار-، فهو لم يأت هنا علي حد قوله ليحكي نكاتا كما يتوقع البعض.. سيقف الممثل هذه المرة بجسده العاري علي المنصة وامام المنبر و علي مسافة تبعده عن الجمهور ليقرأ من الورقة كلاما مكتوبا بالعربية الفصيحة، عن الجيش والاسلام السياسي، عندها سنقف علي ما يشي بانقسام في ذات الممثل فهو موزع بين لغتين، العامية، والفصيحة، مما يعني اننا صرنا امام تشظٍ مركب علي مستوي اللغة، تعيُّنه في تشظي العامية الذي اشرنا له، وفي انتظام الفصحي وصرامتها كما تبدت في الكلام المكتوب الذي قرأه الجسد العاري، لنقف علي حقيقة ان الجسد العاري هو نفسه الجسد المغطي من حيث الموقع في العرض، وان اختلفت الدلالة وذلك بقرينة ان ما جاء في الكلام المقروء لا يبعد كثيرا عما جاء في الكلام المرتجل عند النظر اليه علي مستوي المقاربة الفكرية والتملك المعرفي وإنتاج المعني فهما يتشاركان في التمويه، وفي الانتقائية، وفي عزل الظاهرة الاجتماعية، ايا كانت عن بعدها الطبقي والثقافي، بل عن بعدها العالمي، فعندما يتحدث الجسد العاري كما في خطبته المكتوبة عن الجيش مثلا و تكون مشكلته الاساس مع هذا الجيش الذي خدعه 70عاما كما قال، ان منسوبيه جهلة، لا علاقة لهم بالعلم وانهم لا يعرفون حتي ماهية الدولة!. هنا سنتساءل ايضا، من اى موقع تم النظر الي الجيش والاسلام السياسي ومن هو (المتكلم) في هذا الجزء من العرض؟؟

ما بين اللوحتين:

سنلاحظ فروقا اساسية بين اللوحتين من حيث الاشتغال المسرحي «تفعيل الفضاء المسرحي بما

يحويه من لغات العرض المختلفة»، ومن حيث اللغة، نوعها وطريقة الاشتغال عليها، ومن حيث الموضوعات والافكار، فبينما تميزت اللوحة الاولي بالحيوية في الاشتغال المسرحي، علي مستويات تنوع حركة الجسد، وتعدد الأصوات، وتداخل الامكنة والازمنة، واشراك الجمهور، نجد اللوحة الثانية في ما يتصل بالاشتغال المسرحي محدودة الحركة فالجسد العاري وهو يقرأ من ورقة، وبنفس طريقة القادة السياسيين او الموظفين الرسميين يتحرك في حيز ضيق- في المنصة فقط -، وليس فيها تعدد اصوات حيث لانسمع الا الجسد العاري وهو يقرأ كلمته بنبرة هتافية باردة/ المؤثر الصوتي «اغنية وطنا الزين» في نهاية العرض، كما ليس هناك اشراك مباشر للجمهور. اما فيما يتصل باللغة، نوعها، وطريقة اشتغالها، فبينما كانت لغة اللوحة الاولي عامية..مرتجلة متشظية..مرواغة، مليئة بالعاطفة.. أكثر تعبيرا عن ذات المتكلم، كانت لغة اللوحة الثانية، فصيحة.. مكتوبة.. تقريرية.. مباشرة.. اقل تعبيرا عن ذات المتكلم. وعلي مستوي الموضوعات التي طرحت في اللوحتين فسنجد ان موضوعات اللوحة الاولي كانت اكثر تنوعا فقد تعرضت للحرب،

وللسياسة و السياسيين، وللهوية، وللدعم السريع، وللجيش، وفي الافكار سنقف علي الكثير من المقولات المتداولة يوميا في الفضاء السياسي والتي بعضها اصبح من المسلمات رغم خطله. اما في اللوحة الثانية فيما يتصل بالموضوعات فقد تم التعرض لما اسماه الجسد العاري بالمفارقات الاربعة، والتي تكلم فيها، عن الجيش، و عن الاسلاميين واشار الي ثلاثة موبقات ارتكبها الاسلاميون هي: التمكين وتزوير الاسلام، وسوء الادارة، وتدمير القيم والاخلاق، اما في الافكار فسنقف علي الكثير مما هو متداول من موقع الفكر اليومي حول الاسلاميين و بالمقابل لم نقف علي اي من الافكار اليومية المتدولة حول الجيش كعلاقته بالسياسة او قوميته من من عدمها.

اذن من المتكلم في هذا العرض:

هذا التساؤل كنت قد طرحته آنفا والان سأحاول الاجابة عليه، واقول: ان هذا العرض وبرغم قصره لا يخلو من تعقيد عند التعاطي معه، و السبب هنا ربما لانه يبدو مبعثرا ومفككا

لا يقدم حكاية متسلسلة، وانما يقدم وجهات نظر حول قضايا ذات طابع سياسي سجالي.

فهو اذن لا يقدم موعظة بعينها او فكرة محددة يكون بامكاننا ان نقبلها او نفرضها.. وبما ان العنصر المهيمن علي لغاته الاخري هو اللغة الملفوظة (الكلام)، ويحتل فيه الممثل موقعا مركزيا يضحي العرض حلبة لتنازع الخطابات ولان مع الخطابات..اي خطابات تحضر السلطة، والسلطة هنا تأتي بمفهومها الاوسع.. في العرض نحن نسمع خطابا وحدا / صوتا واحدا، هو خطاب/صوت الممثل بجسده المغطي والعاري وحتي الاصوات الاخري كالهمهمات والتصفيق كما في لحظة الاستفتاء جاءت برغبته هو، والسؤال اين صوت السلطة؟ طالما اننا شخصنا العرض بانه (حلبة لتنازع الخطابات)..

وطالما ان العرض يسعي لتقديم اراء او روايات ذات طابع سياسي ستكون السلطة حاضرة، فهي كامنة في اللغة، ومتخفية حتي في نقيضها اذا لم يكن علي دراية بحيلها..سنكتشف في العرض ان السلطة تتخفي في جسد الممثل، المغطي والعاري.. الفل سوت والفنلة الداخلية واللباس، فمثلا عندما يروى الممثل بجسده المغطي الحرب من خلال حكايات الناجين ومعاناتهم ويغض الطرف عن البشاعات الاخري. هل يبعد كثيرا عما يمكن ان ترويه السلطة عن الحرب؟

او عندما يقول: انا امثل الشعب السوداني ويكون شعبه هذا من المسلمين، ومن الرجال فقط.اليس هذا مما تقول به السلطة بشكل او بآخر .

او عندما يقف الممثل بجسده العاري علي علي مسافة من الجمهور/ الشعب ويقرأ خطبته اليس هذا تجسيدا لوضعية للسلطة في علاقتها بالشعب؟ وقس علي ذلك.

اذن من خلال تآزر لغات العرض وموقع الممثل بجسده المغطي والعاري يكون المتكلم المهيمن هو السلطة مع تمظهر مختلف ففي حالة الجسد المغطي.. المهندم. سريع الحركة تبدو السلطة اكثر مقدرة علي التمويه والتضليل، تمتلك حيلا في التغلل وسط الجماهير. تقدم نقدا لممارساتها، وتبدو قادرة علي صناعة الحدث واحتكار روايته حتي ولو كان فيه انتقاصا لها.

اما في حالة الجسد العاري فالمتكلم ايضا السلطة ولكنها هذا المرة تبدو محصورة في مكان ضيق.. بعيدة عن الشعب.. تتكلم بلغة رسمية ولم تعد قادرة علي التمويه.. انها تتكلم وهي عارية.

مجمل القول ان العرض حاول ان يقول: اننا لانزال نلف في نفس الدائرة، نقتات من خطاب سلطوي ظل يفقد غطاءه يوميا حتي بات عاريا.

شكرا الممثل محمدتروس

هل يستطيع الدعم السريع الهروب من ماضيه لصناعة المستقبل؟

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال ظاهرة الدعم السريع بوصفها نتاجاً مباشراً لعجز الدولة وسياسات نظام الإنقاذ، الذي حوّل آليات الحماية الأهلية إلى قوة عسكرية موازية، ومنحها الشرعية والسلاح والمال. لم ينشأ الدعم السريع في فراغ، بل كان ثمرة لمشروع التمكين، وتحالفاً وظيفياً مع النظام، قبل أن ينقلب إلى قوة تسعى لابتلاع الدولة.

يوضح الكاتب تطور الدعم السريع داخل بنية «النظام العسكري الهجين»، حيث جرى تقنينه تدريجياً ومنحه استقلالية قانونية وسياسية، ما كرّس ظاهرة تعدد الجيوش وخصخصة العنف. وقد استشرفت قوى سياسية مبكراً خطورة هذا المسار، محذّرة من تفكك الدولة، وهي التحذيرات التي تحققت مع اندلاع الحرب الحالية.

يناقش مأزق الدعم السريع الأخلاقي والسياسي بسبب الانتهاكات الواسعة بحق المدنيين، خاصة في دارفور والخرطوم، والتي ترقى إلى جرائم حرب. كما ينتقد محاولاته تسويق نفسه كقوة ديمقراطية أو ممثل للهامش، معتبراً أن هذه السرديات تتناقض مع تاريخه وممارساته، ولا يمكن أن تؤسس لمشروع وطني أو مدني.

يخلص الكاتب إلى أن مستقبل الدعم السريع مرهون بإنهاء ظاهرة تعدد الجيوش عبر إصلاح أمني شامل ودمج حقيقي في جيش وطني واحد، مع المحاسبة والعدالة الانتقالية. أما الإصرار على فرض الوجود بالسلاح أو تشكيل حكومات موازية، فلن يقود إلا إلى الفوضى أو التقسيم، مؤكداً أن لا مستقبل للسودان دون دولة تحتكر العنف وتستعيد معنى المواطنة.

يأتي هذا المقال ضمن سلسلة مقالات تسعى إلى تفكيك أزمات الدولة السودانية من جذورها، بدأت بفخ القبلية، مروراً بدور المجتمع المدني ومأزق الإسلامويين، وستتناول بإذن الله الإصلاح العسكري والأمني، وواقع ومستقبل الأحزاب، والنقابات، والكيانات الدينية، وصولاً إلى الأسئلة الجوهرية المتعلقة بطبيعة الدولة ونظام الحكم والعدالة الانتقالية والوحدة الوطنية. وفي هذا السياق، يناقش هذا المقال موقع الدعم السريع في معادلة الصراع، واليوم التالي، ومستقبل السودان.

جذور ظاهرة الدعم السريع:

تتبدّى قوات الدعم السريع كظاهرة اجتماعية - عسكرية ناتجة عن تقاطع البنية الثقافية للمجتمعات الرعوية مع عجز الدولة عن بسط هيمنتها الوظيفية، في ظل التخريب المتعمد الذي خلّفه نظام الإنقاذ في الأطراف، بتحويل الآليات الدفاعية التقليدية مثل «الفزع» و«النفير» من قيم تكافلية للبقاء إلى مؤسسات عسكرية موازية. لقد قام نظام الإنقاذ بتعهيد أمنه لهذا المخزون الثقافي بدلاً من تحديثه، مما أدى إلى تحويل صلابة الريف وقدرته على التكيف إلى قوة خشنة تجاوزت دورها المحيطي، لتصبح تعبيراً عن لحظة انفجار تاريخي يسعى فيها الهامش المستنفر لإعادة صياغة علاقته بالمركز، مستخدماً ذات الأدوات التي استغلها نظام الإنقاذ لحماية نفسه.

ففي خضم الحروب الأهلية، عمد نظام الإنقاذ إلى استدعاء هذا المخزون لسد الفجوة اللوجستية والقتالية عبر نماذج (القوات الصديقة، والدفاع الشعبي، والجنجويد، ولاحقاً الدعم السريع)، مما أدى إلى خلق ازدواجية في الهوية العسكرية؛ حيث يقاتل الفرد بوازع الفزع الأهلي تحت غطاء الشرعية الرسمية. هذه الاستراتيجية، التي انتهجها النظام منذ عقود، أدت في المحصلة إلى تحويل القوات المسلحة من أداة قومية مركزية إلى وحدات دفاعية ترتبط بالنظام برابط مصلحي، وهو ما مهّد الطريق تاريخياً لتحول هذه التشكيلات من ظهير مساند إلى بديل بنيوي يمتلك شرعية الأرض وسلطة البندقية.

وبالتالي، لم يكن الدعم السريع نبتة شيطانية نمت في فراغ، بل كان الثمرة الأكثر مرارة لمشروع التمكين؛ فقد قام الإسلامويون بإنتاج هذا الكيان الموازي، وتمليكه السلاح والشرعية والمال، ظناً منهم أنه سيظل حارساً وفياً. غير أن الحاضر كشف عن انقلاب السحر على الساحر؛ حيث تحوّل الدعم السريع من أداة قمع بيد التنظيم إلى قوة وجودية تسعى لابتلاع الدولة.

في تشريحه للعلاقة التأسيسية بين نظام البشير ونواة الدعم السريع، يذهب الدكتور عبد الله علي إبراهيم إلى أبعد من التوصيفات السطحية التي تحصر الظاهرة في الارتزاق أو العمالة، واصفاً إياها بأنها كانت «تحالفاً» (راجع كتاب جنجويد وحاكورة)، حيث مُنح بموجبه الدعم السريع تفويضاً سياسياً ومكانة داخل أجهزة السلطة مقابل سحق التمرد في دارفور. إن هذا التحالف هو الذي سمح للدعم السريع أن يرى في بقاء النظام بقاء لمكاسبه الطبقية والاجتماعية الجديدة. وعليه، يتحمل نظام الانقاذ المسؤولية التاريخية والأخلاقية الكاملة عن هذه الخطيئة.

تطور الدعم السريع:

يُمثل الدعم السريع التجسيد الأخطر لما أسماه الدكتور حسن حاج علي بـ«النظام العسكري الهجين»، حيث تعمّد نظام الإنقاذ هندسة هذا الكيان ووضعه قصداً في منطقة رمادية، لا هو بالمؤسسة العسكرية المنضبطة ولا هو بالسيولة المطلقة. هذا التموضع تم وفق استراتيجية واعية لامتلاك قوة تضرب بيد الدولة الرسمية وتبطش بروح المليشيا المنفلتة، بعيداً عن ضوابط المحاسبة القانونية أو العقيدة الوطنية للقوات المسلحة، مما سمح له بالتمدد داخل أجهزة الدولة. حيث اوكلت له مهام خارج حدود الوطن، مثل المشاركة في «عملية الخرطوم» التي تهدف إلى التعاون بين الدول الواقعة على طريق الهجرة بين القرن الأفريقي وأوروبا للتصدي لعمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، إضافة إلى القتال في اليمن إلى جانب قوات التحالف.

عدّد الدكتور حسن حاج علي مراحل تطور الدعم السريع في أربع مراحل: المرحلة الأولى: الجنجويد، واتسمت بالسيولة التنظيمية وارتبطت بالحكومة بصورة غير رسمية. المرحلة الثانية: خلال النصف الثاني من عام 2007، لتصبح قوات حرس الحدود، التي أُنشئت بواسطة القوات المسلحة ولم تُدمج فيها.

وفي عام 2013، أُطلق عليها اسم قوات الدعم السريع، مع تغيير وجهة عملها وعلاقتها بالنظام، وأُلحقت بجهاز الأمن والمخابرات. المرحلة الثالثة: تطورت في عام 2017 بتقنين وضعها بقانون أصدره المجلس الوطني، جعلها تابعة للقوات المسلحة، مما منحها شرعية مؤسسية وحوّلها إلى قوة عسكرية رسمية. المرحلة الرابعة: إبان انتفاضة ديسمبر 2018، حيث استُدعيت إلى الخرطوم لحماية النظام، وأصبح قائد الدعم السريع نائباً لرئيس المجلس العسكري، وهو تطور سياسي وعسكري لافت. لاحقاً، مُنحت استقلالية بموجب تعديلين على قانون قوات الدعم السريع؛ تعديل 11 يوليو 2019 الذي نقل تبعيتها من رئاسة الجمهورية إلى القائد العام للقوات المسلحة، ثم تعديل

30 يوليو 2019 الذي ألغى المادة (5) التي تُخضع الدعم السريع لقانون القوات المسلحة في حالة الطوارئ والحرب، وتنص على جواز دمجها في القوات المسلحة وفق الدستور والقانون، وبذلك أصبحت ذات استقلالية تامة، علماً بأن هذا الوضع سبق التوقيع على الوثيقة الدستورية (للمزيد، راجع دراسة الهجنة العسكرية في السودان وتحديات إصلاح القطاع العسكري للدكتور حسن حاج علي).

الوعي بخطورة الدعم السريع:

استشرف الإمام الصادق المهدي مبكراً الخطر الوجودي للدعم السريع، متجاوزاً التحليل العابر إلى التوصيف البنيوي، حيث دفع ثمن شجاعته اعتقالاً في عام 2014 حين وصفها بأنها «قوات غير دستورية تفتقر للمهنية القومية»، محذراً من أن وجودها يمثل بداية لتفكك الدولة السودانية بفعل سياسة تعدد الجيوش وخصخصة العنف؛ وهي الرؤية التي تحققت حرفياً في صراع «توازن الرعب» الحالي. وعقب فترة وجيزة من اعتقال الإمام الصادق المهدي، أطلق الأستاذ إبراهيم الشيخ تصريحات في ندوة بمدينة النهود انتقد فيها الدعم السريع، ووصفها بأنها «مجموعات غير نظامية ومرتزقة تفتقر لأي عقيدة وطنية، وتعمل كأداة قمعية لصالح النظام لا لصالح الشعب»، فتم اعتقاله ونقله إلى سجن الأبيض. إن ما وصفه المهدي والشيخ قبل عقد من الزمان لم يكن معارضة سياسية، بل قراءة دقيقة لانهيار مفهوم «احتكار الدولة للعنف» لصالح إمبراطوريات السلاح والمال.

من الناحية التاريخية والسياسية، لم يكن للمكوّن المدني والحكومة الانتقالية دور في صناعة أو تضخيم الدعم السريع؛ فهذه القوات لم تكن نتاجاً لثورة ديسمبر، بل كانت تركةً ملغومة ورثتها الفترة الانتقالية من نظام التمكين الذي منحها الوجود القانوني والقوة المالية قبل سقوط البشير بسنوات. إن محاولات القوى المدنية للتعامل مع الدعم السريع لم تكن لتقويته، بل محاولة اضطرارية لإدارة واقع أمني معقّد؛ فقد وجدت الحكومة الانتقالية نفسها أمام دولة موازية مكتملة الأركان، تمتلك قانوناً مُجازاً وموارد اقتصادية مستقلة. لذا فإن تحميل المدنيين مسؤولية تضخيمه هو قلبٌ للحقائق؛ فالتضخم الحقيقي حدث في كنف نظام التمكين وبمباركة القوات المسلحة. أما المكوّن المدني، فقد كان يسعى لتحويله إلى قوة نظامية تحت إمرة الدولة، وهو المسار الذي تم الانقلاب عليه من قبل القوات المسلحة والدعم السريع معاً في 25 أكتوبر 2021. وقد كان متوقعاً فشل الانقلاب، باعتبار أن طرفي النزاع يمثلان ما وصفه الأستاذ الحاج وراق بـ«انقلاب برأسين». لقد تحققت نبوءة وراق حين أكد أن هذا الانقلاب «سينفجر من داخله»، مشيراً إلى أن محاولة استكماله ستؤدي إلى انقلاب آخر، لأن المشروع لم يكن وطنياً، بل استند إلى قاعدة الإسلامويين الساعين لتصفية ثاراتهم الشخصية عبر استغلال أجهزة الدولة. وسرعان ما انفجر الصراع بين مكوّناته ليحوّل الوطن إلى ساحة حرب عبثية.

لقد مثّل الاتفاق الإطاري المحاولة الأكثر عقلانية لتفكيك عُرى النظام الهجين ووضع السودان على قضبان التحول الديمقراطي، حيث طرح لأول مرة

خريطة طريق واضحة لإنهاء ظاهرة تعدد الجيوش. ومع ذلك، تركز الخلاف التقني حول المدى الزمني للدمج وتبعية القيادة؛ وهي تباينات كان يمكن تجاوزها بالحوار، لولا تدخل الإسلامويين الذين استشعروا أن نجاح هذا المسار يعني تصفية نفوذهم التاريخي داخل أجهزة الدولة. فبدلاً من دعم الحلول التفاوضية، سارعوا إلى استعجال خيار الحرب واستغلال تلك الخلافات كذريعة لخلط الأوراق وقطع الطريق أمام التغيير، محوّلين الخلاف حول الإصلاح العسكري إلى حرب شاملة لوأد ثورة ديسمبر واستعادة سلطتهم المفقودة.

ما بعد الحرب، اتخذت القوى المدنية موقفاً رافضاً للاصطفاف خلف أي من طرفي النزاع، وكان هذا الموقف انحيازاً مبدئياً لكيان الدولة. فبينما كان الطرفان يتبادلان تهم الخيانة، اختارت القوى المدنية مساراً عقلانياً يرفض شرعنة الحرب كأداة للوصول إلى السلطة. وفي هذا الإطار، فإن تواصل القوى المدنية مع الدعم السريع لم يكن للتحالف معه، بل لانتزاع التزامات بحماية المدنيين، وفتح الممرات الإنسانية، والضغط من أجل العودة إلى طاولة التفاوض؛ انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الحسم العسكري وهمٌ سيقود حتماً إلى تقسيم البلاد وتفتيتها.

وفي السياق ذاته، مثّل كل من اتفاق جدة وإعلان مبادئ المنامة فرصة لبناء جيش واحد؛ فبينما أظهرت كواليس تلك التفاهمات أن الدعم السريع قد بدأ التخلص من عبء الإسلامويين الذين صنعوه، ظل العائق الأكبر هو عجز المؤسسة العسكرية عن اتخاذ خطوة مماثلة. إذ تكمن المعضلة في تحرر القوات المسلحة من سطوة كوادر الإسلامويين التي تسيطر على قرارها وتدفعها نحو استمرار الحرب.

الانتهاكات.. مأزق الدعم السريع:

تمثل انتهاكات الدعم السريع منذ اندلاع الحرب عبئاً أخلاقياً وقانونياً بالغ الخطورة، إذ تشير تقارير منظمات دولية وأممية إلى نمط واسع ومتكرر من الجرائم التي تنوعت جغرافياً في شكلها وعمقها. ففي الخرطوم والمدن الكبرى، ارتبطت الانتهاكات باحتلال منازل المدنيين ونهب الممتلكات العامة والخاصة، بينما اتخذت في دارفور طابعاً إثنياً منظماً شمل القتل الجماعي، واستهداف القيادات الأهلية، وتهجير مكوّنات سكانية بعينها، والتعذيب، والعنف الجنسي، وهي أفعال ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد أحدثت هذه الانتهاكات شرخاً اجتماعياً واسعاً، ما يجعل أي محاولة لتسويق الدعم السريع كشريك في التحول المدني تصطدم بواقع ميداني موثّق. وعليه، فإن التحقيق الدولي الشفاف والمحاسبة الجادة يمثلان شرطاً ضرورياً للعدالة الانتقالية، ولمنع الإفلات من العقاب، وأساساً لا غنى عنه لأي سلام مستدام.

الدعم السريع وخطيئة الحكومة الموازية:

تمثل محاولة تشكيل حكومة موازية في مناطق سيطرة الدعم السريع تحولاً جذرياً وخطوة تهدف إلى فرض النموذج الليبي. وتكمن خطورتها في تفتيت وحدة السودان وتحويل النزاع إلى صراع بين «حكومتين وجيشين». لقد وفر تحالف «تأسيس» للدعم السريع غطاءً سياسياً وسردياً، حيث يتم تسويقه على أنه شريك في التحول الديمقراطي، وفرصة لغسل انتهاكاته عبر خطاب مدني. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى إضعاف القوى المدنية بجعلها رهينة للسلاح. وتكمن الخطورة القصوى في استغلال الدعم السريع للمظالم التنموية وتحويلها إلى أيديولوجيا قتالية تحت غطاء سياسي. هذا التحالف دفع في اتجاه ارتماء اضطراري في أحضان مشروع الإسلامويين، مما حوّل الصراع من خلاف سياسي إلى حرب هوياتية.

سردية الدعم السريع للحرب:

تقوم سردية الدعم السريع على ادعاءات متداخلة تُقدّم الحرب بوصفها مواجهة مع الفلول، ودفاعاً عن الهامش والديمقراطية، واسترداداً للحقوق. غير أن تفكيك هذه السرديات يكشف تناقضاً بنيوياً عميقاً؛ فالدعم السريع نشأ كأداة أصيلة في نظام البشير وكان جزءاً من بنيته الأمنية، ما يجعل تصوير الصراع كفعل ثوري مغالطة تاريخية تُخفي حقيقة أنه صراع على مركز القرار. كما أن توظيف مظالم التهميش والتنمية غير المتوازنة يحوّل قضية حقوقية مدنية إلى وقود لحرب هوياتية، خاصة في ظل ممارسات ميدانية قامت على الفرز الإثني لا على مبدأ المواطنة. ويزداد التناقض حدة مع ادعاء حماية الديمقراطية، إذ لا ديمقراطية ممكنة بوجود جيوش موازية، ولا مدنية تُبنى على وصاية السلاح. أما سردية المظلومية، فتمثل بدورها انزلاقاً خطيراً يحوّل أزمات الموارد من قضايا تُعالج بسياسات الدولة والعدالة الاجتماعية إلى مبرر للعنف، بما يقوض العقد الاجتماعي ويستبدل منطق الدولة بمنطق الغلبة. ويظل ادعاء خوض حرب تحرير ضد ما يُعرف بـ«دولة 56» خطاباً يفتقر إلى الجدية، ولا يجد آذاناً صاغية لا لدى الفئات التي نشأت داخل تلك الدولة وتمتعت فعلياً بامتيازاتها، ولا لدى القوى المدنية التي تناضل من أجل إصلاحها. فالدعم السريع لا يمتلك التأهيل الفكري أو السياسي الذي يؤهله لطرح مشروع

وطني بحجم إعادة تأسيس السودان. وبناءً على ذلك، لا يقدّم خطاب الدعم السريع أكثر من إعادة تدوير شعارات راديكالية بلا مضمون، وهي شعارات لا تُغني عن تحميله المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الفظائع والانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت بحق المدنيين.

نسق تعدد الجيوش.. التحدي الأكبر:

تُعد ظاهرة الدعم السريع النموذج الصارخ لخطورة تعدد الجيوش التي تتمتع باستقلالية القرار والارتباط بمحاور أجنبية، مما حوّلها من قوة نظامية شكلاً إلى ما يشبه الشركات الأمنية الخاصة جوهراً بحكم تركيبتها. ولا تتوقف هذه المعضلة عند الدعم السريع فحسب، بل تمتد لتشمل الحركات المسلحة القائمة والمليشيات التي وُلدت من رحم الحرب وخطيئة الاستنفار، حيث تحولت هذه الكيانات إلى مراكز قوى هجينة تقتات على سيولة الدولة. كما لا يمكن قراءة ظاهرة الدعم السريع بعيداً عن سياق التنمية غير المتوازنة، وهو ما يفسر استلافه خطاب الهامش والمركز. وتؤكد تجربة الدعم السريع وتناسل المليشيات حجم التعقيد والتحدي في استعادة الدولة من الاختطاف الأيديولوجي والتجييش الموازي.

لقد أثبتت تجربة الحرب أن تعدد الجيوش وصفة للتقسيم والتشظي، وأن دمج الدعم السريع ليس إجراءً فنياً، بل ضرورة وجودية لكيان الدولة. غير أن التحدي يكمن في كيفية الدمج؛ فالحجم العسكري والسياسي الذي اكتسبه هذا الكيان يجعل من الدمج القسري أمراً صعباً، ومن التسريح الكلي مخاطرة أمنية. فلا استقرار إلا بالفصل بين حمل السلاح وممارسة السياسة، وتحرير عقل الدولة من إرث النظام المباد، وترسيخ مفهوم أن السلاح وظيفة حصرية للجيش الوطني، لا تُمنح بناءً على الاستنفار أو الانتماء الإثني.

موقف إيجابي يحتاج خطوات ملموسة:

يُعد قبول الدعم السريع بالهدنة فرصة ينبغي التعامل معها بما يمنع تحويلها إلى استراحة محارب، وحصرها في بعدها الإنساني والأمني، من فتح الممرات الإنسانية وحماية المدنيين. كما يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي لأي تفاوض هو إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش عبر جدول زمني واضح للدمج والتسريح، وبناء جيش وطني واحد. ولا يمكن اختبار صدقية النوايا إلا بخطوات ملموسة، تشمل السماح بالتحقيق الدولي في الانتهاكات، مع رفض أي مقايضة بين السلام والعدالة. وينبغي أن يتجاوز مسار السلام التسوية الثنائية إلى معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للصراع عبر التزامات تنموية حقيقية.

مستقبل الدعم السريع:

إن التعامل مع الدعم السريع كأمر واقع لا يعني قبوله كمستقبل دائم. فلن يتعافى الوطن إلا بإنهاء ظاهرة تعدد الجيوش. وفي المقابل، لا يمكن قراءة ظاهرة الدعم السريع بمعزل عن الطرف الآخر في المعادلة، وهو القوات المسلحة التي تعاني من إشكالات جعلت منها بيئة حاضنة للمتناقضات؛ وبالتالي فإن أي تفكير في حلول قابلة للتطبيق لا بد أن يأخذ هذه الحقائق على مرارتها في الاعتبار.

يرتهن مستقبل الدعم السريع بمدى قدرته على تجاوز أزمة هويته الراهنة عبر ثلاثة محددات: أولها قدرته على السيطرة على قواته، ووقف انتهاكاته المتكررة، وحماية المدنيين، وتسهيل المساعدات، وإدارة الموارد بصورة رشيدة في مناطق سيطرته. وثانيها الاستعداد للتعاون من أجل إنهاء حدة الاستقطاب مع القوات المسلحة، والالتزام بالمسار التفاوضي. وثالثها، مأزق المقبولية؛ أي استحالة التوفيق بين طبيعته الإثنية وحاجته إلى غطاء مدني، وهو تناقض يجعل تحوله إلى لاعب يصطدم بصلابة الرفض الشعبي.

يمثل الدعم السريع صعوداً للهامش الذي يستخدم البندقية لتحقيق المطالب، لكن استمراره بهذه الوضعية يواجه استعصاءً تاريخياً؛ فهو يفرض وجوده بالحرب، لكنه يفتقر إلى أي أفق في زمن السلام. إن عبوره إلى المستقبل يبدأ بفك الارتباط بين أخذ الحقوق بالعنف وانتهاك حقوق الآخرين، وينتهي بتحويل الولاء من القبيلة إلى الدولة. فأي محاولة لشراء الاستقرار عبر وجود جيش موازي هي وصفة مؤجلة لتقسيم البلاد.

وبناءً على هذه المعطيات، تتلخص مسارات مستقبله في ثلاثة سيناريوهات: أولها، سيناريو بناء الجيش المهني الواحد، وهو المخرج الاستراتيجي الوحيد عبر إصلاح أمني وعسكري شامل، يقضي بدمج المقاتلين، وتفكيك الهياكل، وبناء جيش مهني قومي واحد. ثانيها، سيناريو الإصرار على موقفه وتكثيف عملياته لابتلاع الدولة، واستغلال الوضع الميداني للطرف الآخر للتقدم في بقية مناطق البلاد، مما يحوّل الحرب إلى فوضى شاملة وتهديد إقليمي ودولي. ثالثها، سيناريو التقسيم، وهو فرض واقع دولتين بجيشين، مسارٌ يغتال وحدة السودان ويؤسس لدورات عنف مستمرة، ويؤكد أن التضحية بوحدة البلاد لن تجلب سلاماً مستداماً.

قال ابن الرومي:

أمامك فانظر أي نهجيك تنهج طريقان شتى مستقيم وأعوج.

المؤتمر الوطني: أزمة سودانية أم مخرج من الأزمة لتسويات تاريخية؟

وئام كمال الدين

ملخص

ترى الكاتبة أن جذور الأزمة السودانية تاريخية تعود لما قبل الاستقلال، لكن المؤتمر الوطني فاقمها وخلق أزمة جديدة بانقلابه عام 1989، عبر تعميق الصراعات القبلية، واستخدام خطاب الكراهية، وبناء منظومة حكم أضعفت الدولة وأدخلت البلاد في حروب وعزلة دولية.

توضح أن سياسات المؤتمر الوطني أسهمت مباشرة في تفريخ المليشيات، وعلى رأسها الدعم السريع، وشرعنة قوى مسلحة موازية للجيش، إلى جانب دمج كتائب ظل داخل مؤسسات الدولة، ما جعل الحزب تهديداً دائماً للاستقرار وأحد العوامل الرئيسية التي مهدت لحرب 15 أبريل 2023.

تشدد الكاتبة على أن ثورة ديسمبر 2018 جاءت رفضاً لفساد وجرائم المؤتمر الوطني، وأن قمع الثورة ثم التمهيد للانقلاب والحرب كان محاولة للعودة إلى السلطة بالقوة، على حساب دماء الشهداء ومعاناة الشعب، الذي يدفع حتى اليوم كلفة الحرب من أرواح ونزوح ودمار شامل.

تخلص إلى رفض طرح إشراك المؤتمر الوطني في عملية السلام دون محاسبة، متسائلة عن جدوى التفاوض مع حزب متهم بجرائم حرب وتقويض الدستور، لم يجرِ مراجعات حقيقية ولم يسلم المطلوبين للعدالة. وتؤكد أن السلام العادل يمر عبر العدالة الانتقالية، واحترام إرادة الشعب، وتفكيك بنية العنف، لا عبر مكافأة من صنعوا الأزمات وأعادوا إنتاج الحروب.

صحيح ان جذور الأزمة السودانية تعود إلى الصراعات القبلية والجهوية والاقتصادية بدأت منذ الحقبة الاستعمارية البريطانية. بعد استقلال السودان عام 1956، مما أدى إلى حروب أهلية متعددة. إلا أن المؤتمر الوطني خلق أزمة جديدة عام 1989 عندما إستولى على السلطة عبر انقلاب عسكري بقيادة عمر البشير.

إذ لم يتورع هذا النظام في استخدام خطاب الكراهية لتأجيج الصراعات القبلية وتعميق وتغذية جذور الأزمة التاريخية خلال ثلاثين عاماً من حكمه . سمح فيها بتفريخ مليشيا الدعم السريع ووضع قوانين لشرعنتها، مما أدى إلى خلق قوة مسلحة خارج إطار الجيش الوطني كما استمر خلال فترة حكمه وبعد سقوطه في شرعنة ودمج كتائب الظل في مفاصل الدولة، والتي شكلت مهدداً دائما للاستقرار والأمن الوطني.

ولا يخفى على القارىء ما مساهمات سياسات المؤتمر الوطني في اندلاع حرب 15 أبريل 2023، التي أضافت أزمة جديدة إلى الأزمات التاريخية. فقد أتى الشعب السوداني بثورة ديسمبر المجيدة ضد المؤتمر الوطني، في 19 ديسمبر 2018 واستمرت حتى الإطاحة بالرئيس عمر البشير في 11 أبريل 2019. وقد كانت الثورة ردًا على تدهور الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة وتفشي الفساد الحكومي وعلى جرائم الحزب المنهجة و الموثقة والتي أدخلت البلاد في متاهات وحروب وحظر اقتصادي وعزل دولي عانى منها الشعب سنينا عددا.

وقد حاول النظام البائد قمع الثورة بالعنف وأدى نتج عنه استشهاد الكثير من شباب وشابات الوطن وهم رمز للتضحية من أجل التغيير. ثم مهد للانقلاب بعد سقوطه وأشعل الحرب منعاً للاتفاق الإطاري ومحاولة منه للعودة للحكم دائساً على دماء الشهداء وعلى رغبة الشعب وإرادته.

والآن نعيش خسارات الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023 والتي تسببت في مقتل الآلاف ونزوح الملايين، وتدمير البنية التحتية والاقتصاد علاوة على الانتهاكات والجرائم التي وقعت على المواطن الذي يدفع فاتورة كل هذه الخسارات في محاولة هذا النظام الرجوع للسلطة بالقوة.

ليظهر السؤال

لماذا لا نحاور المؤتمر الوطني في عملية السلام؟ أرى الإجابة يجب أن تستصحب معها عدة محاور وأسئلة فهو ليس سؤالا فقط عن عودة حزب تم إقصاؤه وإنما هو سؤال عن طبيعته وعن كيفية إقامة سلام عادل يوقف تاريخ الحروب في السودان يقود إلى انتقال ديمقراطي وتداول سلمي للسلطة مبني على عملية سلام عادل تحقق عدالة انتقالية وتحقق شعارات ثورة الشعب الديسمبرية المجيدة من الحرية والسلام والعدالة :

- فهل نتجاوز جرائم المؤتمر الوطني ونقوم بمكافئته؟ الحزب أشعل الحرب في دارفور وقمع الاحتجاجات السلمية وأشعل حرب 15 أبريل. فعل نكافئه لاخماد حرب اقامها متخاوزين التحقيق في جرائم هذه الحرب... هل يعود بعد عملية السلام كجزء من العملية السياسية وهو مثقف بدماء الشهداء واهات المغتصبات وصرخات المنتهكين ودموع الثكالى والأرامل جراء الحرب التي اشعلها ؟؟؟

وماذا عن طبيعة الحزب- هل نحاور حزبًا أم حركة مسلحة؟ فقد تجاوز الحزب حدوده وأصبح حركة مسلحة ومليشيا مهيمنة على الجيش وعلي مفاصل الدولة وبالاخص الأمنية والعسكرية يقتل الثوار بدعوى التعاون ويخون القوى المدنية ويتهمها بالعمالة ؟؟

- ماذا عن رموز الحزب المطلوبة للعدالة (وفي إطار تحقيق العدالة) والحزب مسؤول عن جرائم حرب وتقويض النظام الدستوري فكيف سيتم التعامل معه

- وماذا عن إرادة الشغل ثورة ديسمبر المجيدة أطاحت بالحزب، والتفاوض معه يُعتبر تجاهلًا لإرادة الشعب فهل يجب ان تجعله الحرب التي أشعلها يعود للعملية السياسية ضد رغبة الشغب..

وماذا عن المراجعات؟؟ إذ ان هناك أحزاباً إسلامية تم قبولها كجزء من القوى الإنتقالية قبل الحرب بناء على عدة شروط لم يستوفها المؤتمر الوطني- فالحزب لم يقدم مراجعات حقيقية، ويرفض تسليم المطلوبين للعدالة فاي سلام عادل يمكن أن يشمله كجزء منه وكيف؟؟

- هل يثق المجتمع المحلي والمدني والقوى السياسية والمجتمع الدولي بالحزب الذي يطلب العالم بتصنيفه كمنظمة إرهابية بالحزب خالف اتفاقيات السلام سابقة وإلتف على غيرها ، وساهم في تقسيم السودان.

ماهي الضمانات هل يقبل الحزب بأن تشمل تسليم المطلوبين للعدالة، وإصلاحاته ومراجعاته وخروجه من مفاصل الدولة؟؟؟هل يتخلى عن العينة على المؤسسات الأمنية والغسكرية.

، الأزمة السودانية معقدة لها جذور تاريخيه والمؤتمر الوطني وأعوانه أزمة أخرى تغذي جذور الأزمة التاريخية وتصنع أزمات معاصرة وتمهد لأزمات مستقبلية ، والحل لهذة الازمات يجب أن يكون شاملًا وأن يعالج جذور الأزمة، ويضمن عدم تكرارها مع التركيز على العدالة الانتقالية والمحاسبة عن الجرائم المركبة وليس مكافأة مرتكبيها....

السلام العادل في السودان مخرج من ظلمات الحرب ومسبيبها ومشغليها من خطاب الكراهية ومثيري الفتن من قامعي الحريات ومقوضي الدستور إلى السلام والامن إلى التعايش السلمي والمحبة إلى دولة القانون والمواطنة وإلى الحرية والسلام والعدالة وهو ما لايتفق مع أبجديات الكيزان وهو ما يريده الشعب الثائر عليهم وهو ما يجب أن يسعى المدنيين إلى تحقيقه بالعمل والرؤى والأوراق ووحدة الصف وليس بالتمني...

إن الدعوة لتسوية تاريخية واجتماعية في السودان هي في الأصل دعوة صحيحة لكنها لا يجب أن تكون مدخلاً لغض النظر عن الجرائم ولا أرضية ترسخ لوجود اتجاهات وأفكار مجرمة ضد مستقبل البلاد لانسعى سوى للهيمنة والسلطة وفرض أفكارها بالقوة وتفكيك البلاد وإعادة إنتاج حروبها وتقسيمها.

السودان بين منطق السلاح وانتحار السياسة

كيف تصادر الدولة باسم الوطن؟

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يرى المقال أن الحرب في السودان ليست صراعًا عابرًا بين قادة عسكريين، بل انفجارًا تاريخيًا لفشل الدولة الوطنية في التحول من حكم القوة إلى شرعية السياسة. فقد عرّت الحرب بنية الدولة الهشة، وكشفت أن منطق الغنيمة ما يزال يحكم الفاعلين كافة، وأن مشروع الدولة ظل مؤجّلًا خلف الشعارات.

يشير الكاتب إلى انهيار الاصطفافات الأيديولوجية التقليدية، وتحول السياسة من ساحة برامج إلى ساحة تبرير للعنف واحتكار تعريف الوطن. فالعسكر لم يعودوا حماة للدولة بل أطرافًا تتنازع شرعنة القوة، بينما فقدت قوى سياسية مدنية دورها الأخلاقي حين احتمت بالمؤسسة العسكرية أو تماهت معها.

ينتقد الكاتب تحالفات الحركات المسلحة والقوى السياسية، سواء تلك القائمة على الخوف والمصالح أو تلك التي ترفع شعارات تحررية بالشراكة مع قوى عسكرية، معتبرًا أن بناء السياسة فوق السلاح يفرغها من معناها ويؤجل العدالة. كما تعكس تحالفات ما بعد الحرب انسداد الأفق وعجزها عن تقديم بدائل تستند إلى قاعدة اجتماعية حقيقية.

يخلص إلى أن الثورة لم تمت لكنها صارت أكثر وعيًا وحذرًا، بينما يكتفي المجتمع الدولي بإدارة الفوضى لا حل جذور الأزمة. ويؤكد أن مستقبل السودان مرهون بكسر منطق السلاح وبناء عقد أخلاقي جديد تُحاسَب فيه القوة وتُستعاد السياسة كأداة للحياة، لا كذريعة لإدامة الموت.

ليس ما يجري في السودان مجرد حرب بين جنرالين أو صراع نفوذ عابر، بل هو انفجار تاريخي مؤجَّل لفشل الدولة الوطنية نفسها، حين عجزت عن التحول من دولة سلطة إلى دولة مجتمع، ومن حكم القوة إلى شرعية السياسة. الحرب لم تُربك المشهد السياسي فحسب، بل عرّت جوهره، وكشفت أن معظم الفاعلين، مدنيين وعسكريين، لم يغادروا عقلية الغنيمة، وأن الدولة ظلت لسنوات مشروعًا مؤجلًا خلف واجهات الشعارات.

في هذه اللحظة، لم يعد من المجدي قراءة الواقع السوداني بمنطق اليمين واليسار التقليدي، لأن الاصطفافات الأيديولوجية انهارت أمام اختبار الحرب. ما نشهده هو انتقال السياسة من ساحة البرامج إلى ساحة التبرير، ومن التنافس على المستقبل إلى الصراع على رواية الموت. كل طرف يسعى لاحتكار تعريف الوطن، وكل خطاب يدّعي الوطنية بقدر ما يطلب من المجتمع الصمت أو الاصطفاف.

العسكر، بتكويناتهم المختلفة، لم يعودوا حماة دولة، بل أطرافًا تتنازع على شرعنة القوة. خطاب "الحرب الوطنية" ليس سوى أداة قديمة لإعادة إنتاج السيطرة، حيث تُختزل الدولة في الجيش، ويُصوَّر المدني إما تابعًا أو مشتبهًا فيه. الأخطر أن هذا الخطاب وجد غطاءً من قوى سياسية كان يُفترض أن تكون حارسة لاستقلال السياسة، لكنها فضّلت الاحتماء بالمؤسسة العسكرية أو التماهي معها، فخسرت موقعها الأخلاقي قبل أن تخسر قدرتها على التأثير.

الحركات المسلحة، التي نشأت أصلًا احتجاجًا على مركز الدولة، وجدت نفسها اليوم جزءًا من مركز أزمة جديد. تحالف بعضها مع الجيش والإسلاميين لم يكن نابعًا من مشروع وطني جامع، بل من حسابات الخوف: الخوف من الإقصاء، من فقدان الامتيازات، أو من صعود قوى منافسة. أما الحركات التي انجذبت إلى تحالفات ترفع شعار السودان الجديد، فقد حملت معها تناقضًا جوهريًا يتمثل في محاولة بناء مشروع تحرري بالشراكة مع قوى عسكرية متهمة بإنتاج عنف واسع النطاق. هنا لا تكمن المعضلة في النوايا، بل في منطق السياسة حين تُبنى فوق فوهة البندقية، وحين يُطلب من الضحية أن تؤجل سؤال العدالة باسم التغيير.

تحالفات ما بعد الحرب، سواء تلك التي تطرح نفسها كبديل جذري أو التي تقدم نفسها كخيار وسطي عقلاني، تعكس جميعها انسداد الأفق السياسي أكثر مما تقدم حلولًا مكتملة. فالمشاريع التي تراهن على القوة العسكرية تفشل في تقديم ضمانات أخلاقية للدولة القادمة، وتلك التي تراهن على التسويات الدولية تفتقر إلى قاعدة اجتماعية قادرة على فرض التحول. وبين هذا وذاك، تتآكل الثقة الشعبية، ويزداد الشعور بأن السياسة تُدار بعيدًا عن معاناة الناس لا انطلاقًا منها.

أما الثورة، فهي لم تمت كما يُشاع، لكنها غادرت المشهد الصاخب إلى عمق المجتمع. صارت أقل ضجيجًا وأكثر وعيًا، أقل ثقة في النخب، وأكثر حذرًا من أن تُختطف مرة أخرى باسم الواقعية أو الضرورة. القمع والحرب لم يُنهيا الثورة، بل جعلاها طويلة النفس، بلا قيادة مركزية، لكنها أيضًا بلا أوهام، تحتفظ بذاكرة الدم، وتراقب كل من يحاول التحدث باسمها.

المجتمع الدولي، من جهته، لا يسعى إلى سلام جذري بقدر ما يسعى إلى إدارة الفوضى. الضغوط المحدودة، الهدنات الهشة، والصمت الانتقائي، تؤكد أن السودان يُدار كملف أمني لا كقضية شعب يبحث عن دولة. أما منابر التفاوض، فتعجز عن إنتاج سلام مستدام لأنها تتعامل مع الحرب كخلل مؤقت، لا كنتيجة لبنية سياسية مختلة منذ الاستقلال.

نحن أمام مأزق مزدوج: حرب لا يستطيع أي طرف حسمها، وسياسة عاجزة عن كبحها. السؤال لم يعد من ينتصر، بل هل ستولد السياسة من جديد أم سنظل نعيد تدوير العنف بأسماء مختلفة؟ السودان يقف في لحظة ما بعد الموت الجماعي، حيث لا عودة إلى ما قبل الحرب، ولا إمكانية للاستمرار في الحاضر دون ثمن وجودي.

المستقبل لن تصنعه التحالفات الهشة ولا الخطابات الوطنية الجوفاء، بل قدرة السودانيين على كسر منطق السلاح، وبناء عقد أخلاقي جديد للدولة، تُحاسَب فيه القوة بدل أن تُقدَّس، وتُستعاد فيه السياسة بوصفها أداة حياة لا ذريعة للموت. إما أن نؤسس وطنًا يُدار بالسياسة، أو نستمر في دفن الوطن تحت أنقاض "الانتصارات".

كاتب سوداني

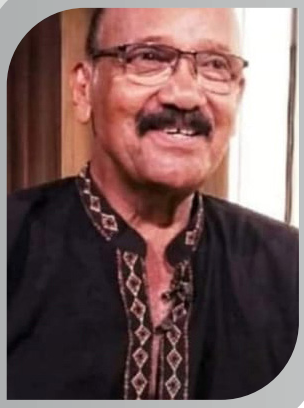

الاتجاه الخامس

السودان ..جغرافيا..أو دوله!!

د كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن الحديث عن «جغرافيا السودان» لم يعد توصيفًا لوطن وشعب، بل تحوّل إلى خريطة موارد ومواقع تُعرض بلا روح، حيث تُختزل البلاد في ألوان ترمز للمياه، والمعادن، والذهب، والنفط، والبحر الأحمر، بعيدًا عن الإنسان والتاريخ والمعنى.

يقدّم المقال نقدًا حادًا لنهج السلطة، ممثلة في البرهان ومن معه، التي تخاطب العالم بلغة الجغرافيا فقط: النيل، الجبال، المناجم، الحدود، والسواحل الاستراتيجية، وكأن السودان حقيبة استثمار أو صفقة أمنية، لا دولة تعيش حربًا وتمزقًا اجتماعيًا.

يشير الكاتب إلى فشل جميع أطراف الصراع، عسكرية ومليشياوية، في تقديم مشروع سياسي أو وطني أو أخلاقي يُقنع العالم، فاستُبدل الإنسان السوداني – أحلامه، تاريخه، أطفاله، وأغانيه – بعروض بيع مقابل السلاح واستمرار الحرب.

يخلص إلى أن السودان اليوم يُعامل كجغرافيا صامتة لا كشعب حي، تُعرض أراضيه دون مشترين، بينما تستمر الحرب وتتعطل الأحلام، في انتظار مستقبل قاتم يلوح في الأفق مع اقتراب 2026.

الجغرافيا في المقال هذا ليست تلك السياسية التي توزع المناطق على الأحزاب وعلى القبائل وعلى الشيوخ أو حتي على لون الناس وسماح بناتهم
الجغرافيا هنا المقصود بها ما يفعله البرهان ومن معه من خلفاء يحملون نفس الخريطة ومحدد عليها بالنقاط
.(الأزرق)هنا ما عذب
الابيض هنا أرض مقابلة للجبل
الأصفر..هنا يمر نهر من اليورانيوم
الأزرق ..هنا جبال ومساحات ذهب ونفط وثعابين وعقارب
الأصفر ...هنا رمال ومخابي وطرق تقتلك وتوصلك الي أوربا
الأزرق الفضي..بحر يمت أكثر من ألفين كيلو علي شواطي ومنحرجات وعمق
البحر الأحمر
وشعب ضاعت عنده الملامح وضاعت عنده الأماني والأمنيات
هذه هي حقيبة الرئيس لكل دول العالم التي يزورها ..يعرض على الزعماء خريطة السوداني
النيل
الجبال
الأنهار
الوديان
المناجم
المساحات الخضراء
نقاط الحدود واتساعها
البحر الأحمر والمواقع الاستراتيجيه في ساحله وعمقه وجوانبه العسكرية والملاحية وحتي السياحية لليهود كما قالت صحفية إسرائيلية
إذن الرجل لوقف الحرب والانتصار جعل من السودان الدولة الشعب الرجال والبنات والامنيات والأمال وأغاني الناس والأطفال والتاريخ الذي عمره أكثر من 9 ألف سنة وآخرون يقولون انها بداية البشر والدنيا جنب عوضيه سمك
الرجل لم يستطيع ومن معه وحتى الآخر المليشاوي ان يكونوا برنامجاً سياسياً أو حوارياً أو وطنياً أو علمياً يقنع بها دول العالم حتي يحل. ينتصر سياسياً ويصبح رمزاً تاريخياً لكل دول العالم
نحن يا سادة أصبحنا في عداد الحجارة والجبال وغيرها من علوم الجغرافيا التي تدرس فقط
يتم عرض السودان كجغرافيا ...مواقع فقط معروضة للبيع بمقابل سلاح نحارب به ونقضي علي أخضر الناس ويابس الأرض فقط
كل يوم تتبدل أحلامنا إلى سلع للبيع من أجل الحرب ومن جماعة تعشق الحرب فقط
واطمن الجميع أن كل جغرافيتنا التي عرضت للبيع لم تجد مشتري حتي اللحظه
والحرب لسه مدوره
والعروض معظمها مرفوض
وجاينكم 2026

رسالة إلى سمية سليمان (3)

عثمان يوسف خليل

ملخص

تأتي الرسالة الثالثة ضمن بوح متواصل للكاتبة سمية سليمان، يختار فيها الكاتب التأمل في وجَع الكتابة بوصفه تجربة إنسانية وإبداعية، لا مجرد فعل تقني. ومع نهاية العام، يحاول أن يرسم صورة مكثفة لمعاناة المبدع مع الفكرة والمعنى.

يتساءل الكاتب عن طبيعة وجع الكتابة، مستعينًا بخطاب موجّه لطبيبة، ليقارن بين الألم الجسدي وألم التفكير. فالكتابة – في نظره – تبدأ قبل القلم، من اشتباك ذهني شاق مع الأفكار، ومحاولات مستمرة لترويضها وصياغتها في شكل قابل للفهم.

يتناول مسؤولية الكاتب تجاه القارئ، بدءًا من اختيار العنوان بوصفه عتبة النص، وصولًا إلى أسلوب العرض القائم على المعرفة المتواضعة، بعيدًا عن الاستعراض أو الوصاية. فالكاتب الحقيقي يقود قارئه بهدوء، ويصون عقله من التكرار والادعاء.

يخلص الكاتب إلى أن وجع الكتابة الحقيقي يكمن في الشك والمحاسبة الذاتية، وفي الخوف من سوء الفهم أو العبور دون أثر. ومع ذلك، يظل الكاتب يكتب، لأن الكتابة عنده هي المرض والدواء معًا؛ وجع لا يُقاس، لكنه مقيم لا يرحل.

السيدة سمية سليمان،
لكِ التحايا كلّها، والود كما تحبين، وبعد...

يا سمية، والعام يلملم أطرافه مودِّعًا، اسمحي لي أن أواصل معك هذا البوح الذي بدأناه معًا في رسالتين سابقتين. هذه رسالتي الثالثة، أحاول فيها أن أرسم لك صورة مختصرة، قدر الإمكان، عن وجع الإبداع، وتحديدًا وجع الكتابة.

تحدّثنا من قبل عن الكتابة بوصفها فعلًا، وعن الرسائل بوصفها أحد أشكالها الأكثر حميمية. لكن السؤال الذي ظلّ معلقًا في ذهني: هل سألتِ نفسك يومًا كيف يكتب أحدهم؟ وهل للكتابة وجع فعلًا؟ وإن كان لها وجع، فهل يشبه سائر الأوجاع أم أنه وجع من نوع آخر؟

وبما أنكِ طبيبة، دعيني أضعكِ في موضع الامتحان: ماذا تقولين لمن يعاني من وجع الكتابة؟ كيف تشرحين حالته؟ وبأي دواء تُداوينه؟

سأحاول هنا أن أجيب بطريقتي، لا كطبيب، بل كمصاب بوجع الكتابة.

فالكتابة، يا سمية، لا تبدأ بالقلم ولا تنتهي بالورق. هي تبدأ بالتفكير، والتفكير - كما تعلمين - عملية شاقة، معقدة، لا تخلو من الألم. هو اشتباك مستمر مع الفكرة، ومحاولة لترويضها، وإعادة تشكيلها، حتى تستقيم على هيئة معنى يمكن احتماله.

من يكتب، يُجبر أولًا على أن يختار عنوانًا. والعنوان ليس ترفًا ولا زينة، بل عتبة النص الأولى. كثير من الأفكار الجادة، والعميقة، أُهملت لا لضعفها، بل لرتابة عناوينها، ولعجز أصحابها عن الإمساك بتلك الجملة الأولى التي تُغري القارئ بالدخول.

الكاتب الناجح - في ظني - هو من يتسلح بالمعرفة، لا ليستعرضها، بل ليقود بها قارئه في هدوء. يسوقه دون عنف، ويقنعه دون وصاية. يراعي عقل القارئ، فيبتعد عن التكرار الممل، ويتواضع أمام الفكرة، فلا يتعالى ولا يتصنع الحكمة.

وجع الكتابة، يا سمية، يظهر أيضًا في تلك اللحظة التي يُجبر فيها الكاتب على محاسبة نفسه قبل أن يُحاكمه الآخرون. أن يراجع ما كتب بصرامة، وأن يشك فيه، وأن يسمح لغيره - ممن يثق بعقولهم - أن يقتربوا من نصه، لا ليجاملوا، بل ليشيروا إلى مواضع الضعف بلا رحمة.

ولهذا، فالكتابة ليست عزلة كاملة كما يظن البعض، بل هي عزلة يتبعها انكشاف. من يكتب، يعرّي فكرته أولًا، ثم يعرّي نفسه دون أن يقول ذلك صراحة.

أما وجع الكتابة الحقيقي، فهو أنك تظل تكتب، وأنت غير متيقن إن كان ما تكتبه سيصل كما أردت، أو سيُساء فهمه، أو سيمرّ عابرًا بلا أثر. ومع ذلك، تكتب. لا لأنك شُفيت، بل لأن الكتابة نفسها هي الداء وهي الدواء في آنٍ واحد.

هذه، يا سمية، بعض من وجعنا نحن معشر الكُتّاب.وجع لا يُرى في الأشعة، ولا يُقاس بالتحاليل، لكنه حاضر، عنيد، ومقيم.

وللحديث بقية... حين يتّسع الصبر، ويضيق الصمت، بس بالله ابقي طيبة لمحبيك..

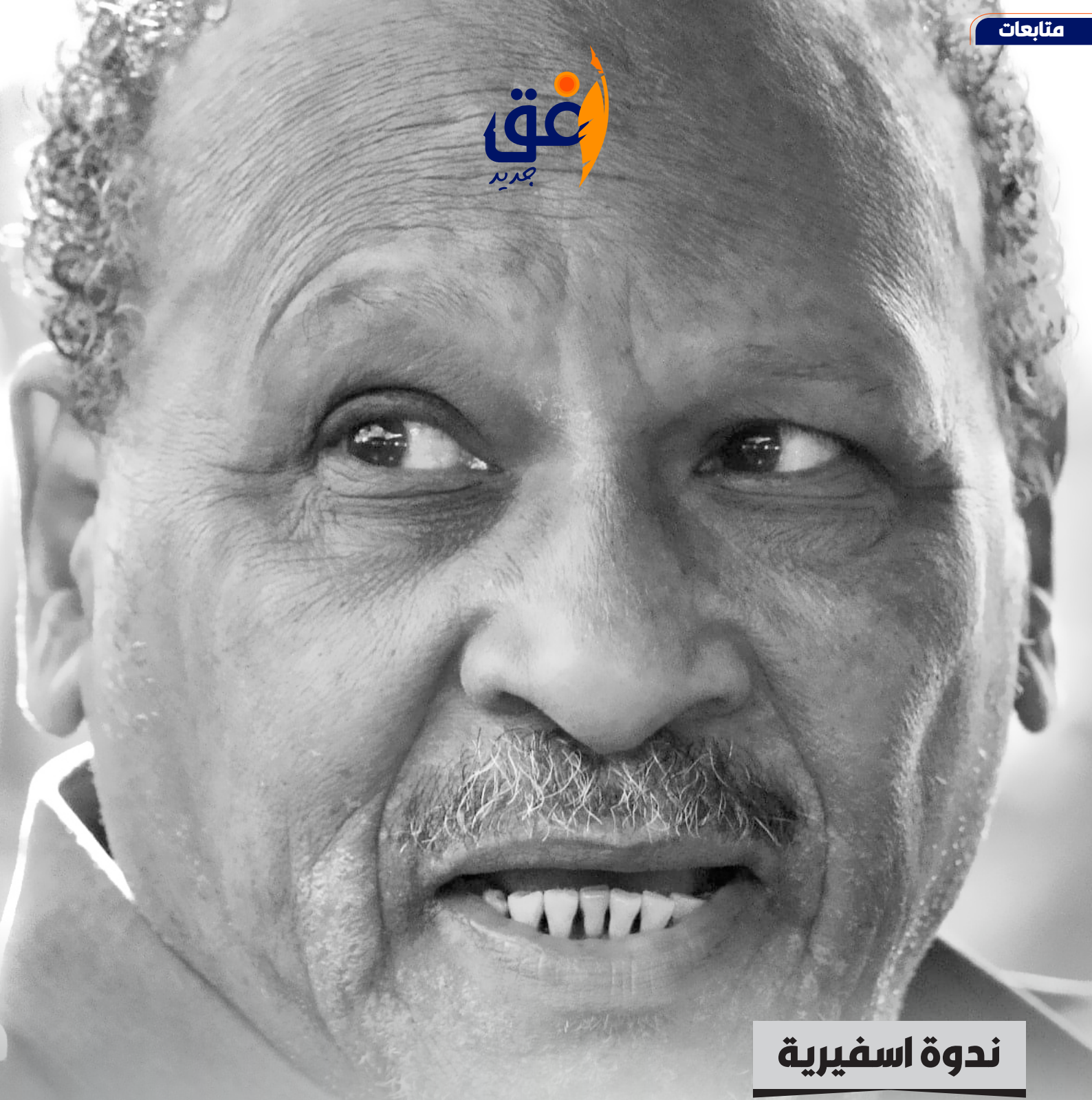

ندوة اسفيرية

المزمار الثائر

الشاعر كمال الجزولي

محمد إسماعيل

احتفاءً بمشروع الأديب والمفكر كمال الجزولي الشعري، أقام مركز رزنامة كمال الجزولي للفكر الحر والثقافة والتنوير ندوة: المزمار الثائر كمال الجزولي محامي وأديب سوداني ويعد من أبرز الخبراء القانونيين السودانيين المعاصرين له العديد من الإسهامات الشعرية

أدارت الناقدة الأمسية دكتورة ليماء شمت بمشاركة الشاعر عالم عباس والباحث عبد المنعم الكتيابي والناقد جابر حسين و الدكتور محمد الواثق..

و ابتدرت الدكتورة ليماء شمت حديثها قائلة :

نجتمع اليوم ونحن فى وريف مركز الاستاذ كمال الجزولي للفكر الحر والثقافة والتنوير ، اليوم نجتمع احتفاءً بإرثه الإنساني والإبداعى والفكرى والنضالي المديد، لشمؤلية مدراكه وموسوعة مساهاماته في الحقول المتنوعة .

أرحب بالشاعر عالم عباس والناقد بكرى جابر ،والشاعر عبد المنعم الكتيابي،و الدكتور محمد الواثق الجرفاوى.

تعريف بالمركز :

قالت أطلقنا عليه مركز رزنامة كمال الجزولي وهو مبادرة ثقافية رائدة تسعي للحفاظ علي أرثه الكتابي.

المركز يواصل نشطاته بصورة اسفرية ويستند

علي رؤية قوامها نشر الوعي ،أما عن أهداف المركز هو تخليد ذكرى كمال الجزولي بالإضافة إلي رعاية الموهوبين من الكتاب الشباب . وايضا نسعى لانشاء

متحفاً اسفيرياً يضم كل كتاباته واشعاره ..

أمدرمان جغرافية المكان:

من ثمة اتاحت الفرصة للشاعر عالم عباس وتحدث عن عوالم كمال الجزولي توقف عند جزيلة مفردة كمال الجزولي وحرصه على دقة وصحة المعلومة سوى أن كانت عامية أو فصحى قال: كمال الجزولي توقف أيضاً عند جغرافيا المكان وتحديداً مدينة أمدرمان نلحظ ذلك فى شعره لقد شكلت وجدانه الفكرى والثقافي..

عبد المنعم الكتيابي قال أن الشاعر كمال الجزولي يربط بين الذاتي والعام وينطلق من تجاربه للفضاء العام وثمة ارتباطه بالخارجى وهو قانوني ضليع وسياسي محنك ، وأيضاً باحث عميق في حقول الادب والقانون.

يذكر أن عبد المنعم الكتيابي تجول بنا بين الذات والموضوع في شعرية كمال الجزولي وتناول علاقة الذات بالآخر والعالم فى الفضاء العام في بعده الزماني والمكاني، أشار الكتيابي الى أن العلاقة بين العام والخاص واضحة جدا في مشروعه الشعري . بين الذات الشاعرة والذات الجمعية .ثم طاف عبر عدد من نصوصه الشعرية .

الوجود الخلاق:

أما المتحدث الآخر

الناقد بكرى حسين جابر تناول كمال الجزولي من زاوية الواحد المتعدد شاعر علي تخوم الوعي والثورة.

قال: كمال الجزولي لديه ذوات متعدده وليست ذات واحده سمها (الوجود الخلاق) التي تتحرك علي ثلاث مسارات. هنالك كمال الشاعر وكمال المهتم بالشعر والموسيقى والفن التشكيلي وكمال الكاتب له مساهمات في كتابة الرواية ناقد والترجمة والكتابة الصحفية

تناول المتحدث تجربة كمال الجزولي ثم طاف بنا في ثلاث دوائر من شعر وفنون تشكلية حتي مسامرات الأنس وذكر أن الخيط الناظم لكل ذلك التجويد كما أشار الي الروح الامدرمانية في مجمل خطابه الشعرى.

ويرى أن الممارسة السياسية انعكست علي مجمل أشعاره واستند في ذلك علي قصيدته (طبلان وواحده وعشرون طلقة) اعتبارها قصيدة ذات نفس سياسي كانت لها تأثيرها الخاص والعام عليه

وانتقل بنا المتحدث الي كمال الجزولي القانوني أو الجانب المهني الذى عرف به ،أكد أن في شعره تتجلى مفردات مرتبطة بالحقل القانوني

أيضا أستخدم لغة شعرية ترصد القمع الرقابة الخ. كأنه يستخدم صور من المرافعة حتي أنه تجاوز المنطق الحجة مع الجمالية الشعرية اندمج مع خطاب الحق مع خطاب الوجدان واصبح شاعراً محامياً جمالياً أمام المتلقي،بمعني تحولت قصيدة إلى تظاهرة قانونية .

نقد الواقع :

دكتور محمد الواثق..

قدم أضاءات بعنوان (المثقفون بين موارفة الظل وأرصفة الأنا) أكد أن الجزولي مباحث نجد صعوبة في رصد مشروعه الإبداعي. من زاوية الدراسات المقارنة هو متداخل مع المثقفون السودانيين والأدباء والفنانين أمثال علي المك وصلاح أحمد إبراهيم و آخرون.. قال إذا نظرنا الي موقف المثقفون العرب اشتغلوا على نقد الواقع وعلي مواجهة السلطة.

الجزولي إستطاع أن يواجه نفسه بالصرامة واستطاع أن يقول للمثقفين (المشكلة ماحقتنا برانا) المشكلة فينا وفي وعي النخب المثقفة نفسها،استطاع أن يطلق تلك الحقيقة بكل شجاعة وصرامة ويرى أن نقد الذات لايمثل أي نقص. ثم استند الدكتور محمد الواثق علي نماذج من شعره ، مشيراً إلي أن الجزولي مثقف عضوي ومنهجه قائم علي الصرامة والشجاعة..

في صالون الموسيقار وليد محمود..

حين يعزف الجيتار فصولاً جديدة في متن الشاعر سيد أحمد بلال

ملخص

يعقّب الكاتب أحمد عثمان محمد المبارك على مقال الأستاذ محمد خلف المنشور في مجلة أفق جديد، مشيداً بجماله وقدرته على نقل القارئ إلى قلب تجربة الشاعر سيد أحمد علي بلال، منذ رحلته الشاقة من لندن حتى انفتاحه على فضاءات الإبداع في الإمارات.

يوضح الكاتب، بصفته شاهداً على الحدث، أن الجلسة الإبداعية التي وُصفت بأنها وليدة المصادفة لم تُعقد في أبوظبي كما ورد، بل في دبي، مضيفاً تفاصيل تُكمل الصورة وتُثري الحكاية دون أن تنتقص من روح المقال الأصلي.

يشير الكاتب إلى أن اللقاء احتضن منزل الموسيقار وليد محمود، الذي مثّل فضاءً إنسانياً وفنياً أعاد للشاعر وهجه، حيث شكّل عزف الجيتار بتناغم مع كمان الأستاذ أسامة المبارك لحظة طرب خالص وارتجال صادق، منح الجلسة تفرّدها ونقائها.

يخلص إلى أن تلك الأمسية كانت فصلاً جميلاً في "المتن الروائي المفتوح" لحياة الشاعر، مؤكداً امتنانه للأستاذ محمد خلف على التوثيق الراقي، ولوليد محمود على كرم الاستضافة، ولسيد أحمد بلال الذي يظل حاضراً بصدق تجربته وعذوبة حرفه.

*تعقيب من قلب الحدث في دبي
على مقال الأستاذ محمد خلف*

بقلم: الاستاذ احمد عثمان محمد المبارك المحامي

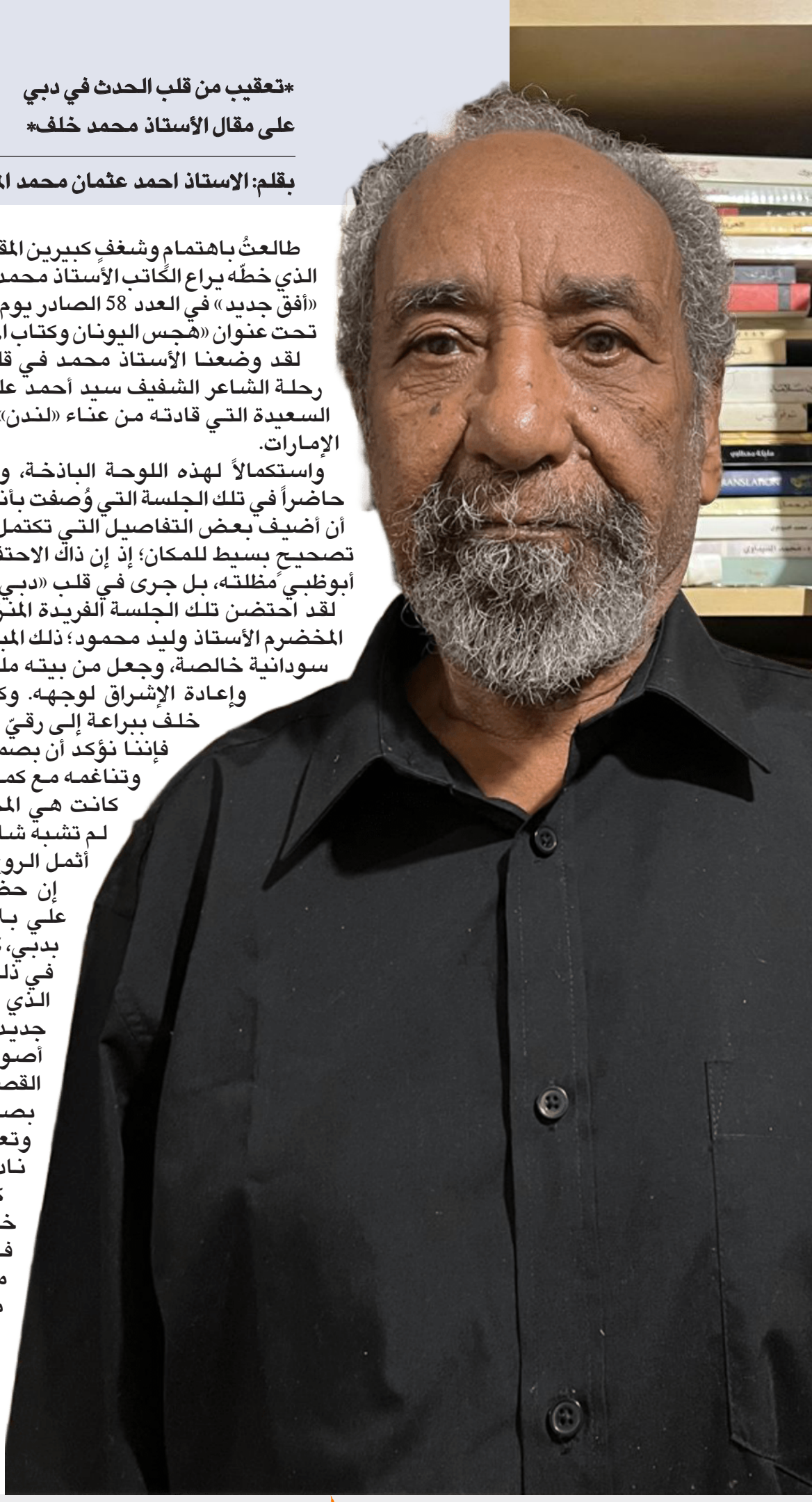

طالعتُ باهتمامٍ وشغفٍ كبيرين المقال المفعم بالجمال والأناقة الذي خطّه يراع الكاتب الأستاذ محمد خلف، والمنشور في مجلة «أفق جديد» في العدد 58 الصادر يوم الاثنين 15 ديسمبر 2025)، تحت عنوان «هجس اليونان وكتاب المتن الروائي المفتوح».

لقد وضعنا الأستاذ محمد في قلب الحدث، موثقاً ببراعة رحلة الشاعر الشفيف سيد أحمد علي بلال، وتلك المصادفات السعيدة التي قادته من عناء «لندن» إلى فضاءات الإبداع في الإمارات.

واستكمالاً لهذه اللوحة الباذخة، واستناداً إلى كوني كنتُ حاضراً في تلك الجلسة التي وُصفت بأنها «مُعدة بالمصادفة»، أود أن أضيف بعض التفاصيل التي تكتمل بها فصول الحكاية، مع تصحيحٍ بسيط للمكان؛ إذ إن ذاك الاحتفاء العفوي لم تكن سماء أبوظبي مظلته، بل جرى في قلب «دبي» العامرة بالجمال.

لقد احتضن تلك الجلسة الفريدة المنزل العامر لعازف الجيتار المخضرم الأستاذ وليد محمود؛ ذلك المبدع الذي استضافنا بروحٍ سودانية خالصة، وجعل من بيته ملتقىً لترميم تعب الشاعر وإعادة الإشراق لوجهه. وكما أشار الأستاذ محمد خلف ببراعة إلى رقيّ الأداء الموسيقي الجماعي، فإننا نؤكد أن بصمة وليد محمود بجيتاره، وتناغمه مع كمان الأستاذ أسامة المبارك، كانت هي المحرك لذاك الارتجال الذي لم تشبه شائبة، بل كان طرباً خالصاً أثمل الروح.

إن حضور الشاعر سيد أحمد علي بلال في دار وليد محمود بدبي، كان بمثابة الفصل الأجمل في ذلك «المتن الروائي المفتوح» الذي أشار إليه مقال «أفق جديد». هناك، حيث تداخلت أصوات العود والجيتار مع القصائد، استيقن الشاعر بصواب قراره بالمجيء، وتعبأت روحه بغبطة غامرة نادراً ما يجود بها الزمان.

كل الشكر للأستاذ محمد خلف على توثيقه الراقي في «أفق جديد»، والشكر موصول للمضيف وليد محمود الذي جعل من منزله وطناً مصغراً في تلك الليلة، وللشاعر الذي يظل «في قلب الحدث» دوماً بصدقه وعذوبة حرفه.

موعدٌ أخيرٌ مع الموت

بابكر الوسيلة

اليوم، وعند السَّاعة الثَّانية عشرة ظهراً، قرَّر أن يواجهَ مصيرَه المحتوم. كان هذا هو قرارُه الحاسمُ والأخيرُ دون سابق تفكير حتَّى، ودون أيِّ تحسُّب ربَّما يكون جارفاً لما يُمكنُ أن يؤولَ إليه مثلُ هذهِ القرارات الَّتي تأتي بطاقةِ القَدَر الكامنةِ عند الإنسان. فالذِّهابُ برجلَيهِ الحافيتَينِ إلى عناق الموت، قرارٌ لا رجعةَ فيه. وها هو قد وضع للموت صورةَ عاشقٍ سيُعانقهُ في حديقةٍ عامَّة، وفي موعدٍ كان قد حدَّدهُ هو لا الموت. وفي الموعد المحدَّد، سيأتي العاشقُ/الموتُ أو الموتُ/العاشقُ من مكانٍ ما من الكون، وسيذهب هو، بخطًى واضحة، من غرفته هذه ليتقابلا عند السَّاعةِ الثَّانيةِ عشرةَ ظهراً.

لم يكن مضطَّرباً نفسيَّاً أبداً كما قد يُخيَّلُ للبعض ممَّن يدعوهم تعجُّلُهم الطَّائشُ لاتِّخاذ الرَّأي الأوحد، بل كان في غاية الطَّرب مع الحياة، وفجأةً قرَّر الذِّهابَ إلى الطَّرف الآخَر منها في لعبةٍ كان يعرفها جيِّداً منذ أن خطا على عتبات درج الطُّفولة؛ مات أبوه حينها، فتنبَّه للُّعبةِ الكبرى للموت كلُعبةٍ من ضمن ألعاب طفولته.

الآن، السَّاعة السَّادسة صباحاً، هناك ستُّ ساعاتٍ من التَّرقُّبِ الجميلِ مع موعده، موعدِ الموت.

جلس أمام كومةٍ من الأوراق الَّتي كتبها على سُطُور العمر. ثلاثون عاماً من معانقة المستحيل ومحاولةِ سبرِ أغوارِ الخيال بالكتابة: شِعر، قصَّة، رواية، مذكِّراتٌ يوميَّة؛ ولكنَّ الأهمَّ من كلِّ ذلك هو رسائلُه المتعدِّدةُ والمتنوِّعةُ لحبيبته الوحيدةِ طوال ذلك العمر الثَّلاثيني، إذ كان يعتقد (كما ذكر ذلك في إحدى رسائله لها) أنَّه وُلِدَ وعلى صدره كلمةُ «أُحبُّك» مكتوبةٌ بخُيُوطٍ رقيقةٍ من نور، كان ذلك (كما أدرك فيما بعد) هو الرِّسالة الأولى لِمَن أحبَّها بكلِّ دقائقِ الحياةِ ومكامِنِها في المكان.

أمام كومةِ الأوراق كان عرَقُه يتصبَّبُ، بل دموعُه، بل أنَّ أيَّامَه كلَّها كانت تتصبَّب. قضى عمراً كاملاً يبحث عن لؤلؤة المعنى في جوفِ الكتابةِ ولم يعثُرْ عليها حتَّى هذه اللَّحظة.

الذِّكرياتُ لم تكن طفيفةً أبداً حتَّى تتسارعَ ساعاتُه إلى الموعد، بل كانت ثقيلةً ككفَّةِ الموت. جلس ساعاتِه السِّتَّ كمَن يجلس عمراً كاملاً في ضفاف الأبديَّة دون أن يصطادَ المعنى الكامن وراء حياته.

قلَّب الأوراقَ، أوراقَهُ المبعثَرةَ كأيَّامِه مع الزَّمن. لكنَّه في لحظةٍ عمياءَ، قرَّر أن يذهبَ لجلب ما يُعِينُه على التَّذكُّرِ والمُوافاةِ ببواطن الذِّكريات. خرج من كومة أوراقه حافياً. شارع شارعان، وكانت مُعِيناتُه تحت قميصه الأبيضِ تنبض.

جلس في غرفته للمرَّةِ الثَّانيةِ أمام كومةِ ذكرياته المكتوبة، ولكن بروحٍ خفيفةٍ هذه المرَّة وبدمعٍ أثقل.

فتح الورقة الأولى كمَن يَفتتِحُ مسرحاً من الأشواق. وبالصُّدفةِ العجيبةِ، كانت هي الرِّسالةَ الأولى الَّتي

كتبها، أو بالأحرى حفرها، لحبيبته: « مريم.. أنا أحبُّكِ وسأموت معك».

حين نزف هذه الرِّسالة، غمرتْه دموعٌ تموَّجت بين الحبِّ والخسران. كان كلُّ ما فعله على عجلٍ، هو طيُّ هذه الرِّسالةِ في باطنِ الكتمانِ حتَّى لنفسه، ومحاولةَ قراءةِ الرِّسالةِ الثَّانيةِ بدمعٍ أقل: «مريم.. أرجو أن تَذكُريني دائماً أمام عينَيكِ الباكيتَين، فالبكاءُ عن حبٍّ وطهارة، هو الوسيلةُ الأنجعُ للتَّذكُّر.. يُمكِنُكِ أن تستعيني بمرآتي المتخيَّلة أمام وجهك».

حين قرأ هذه الرِّسالةَ ضحك ضحكةً مجلجلة، وهي عكسُ ما كان يدعو له حبيبتَه من سكْب البُكاء. «الحياةُ سرٌّ كبير لا نكتشفُه إلَّا في لحظةِ مُواجهةِ الموت»، هكذا قال لنفسه المهترئة في تلك اللَّحظة الطَّرشاء.

مضت ساعةٌ من الوقت على الموعد، تذكَّر عبارتَه الشِّعريَّةَ تلك «كلَّما صعَدَ العمرُ بنا، سقطت منَّا الحياة». الآن، كان عليه أن يبكي قليلاً على أشياءَ لم يعُدْ يتذكَّرُها، أشياءَ بحجمِ الحبِّ مثلاً، أشياءَ اندثرت في تربةِ روحهِ وصارت من معادن النَّفسِ الثَّمينةِ الَّتي عليه اكتشافُها ونبشُها في هذه السَّاعات من لقاء الموتِ المرتقَب.

نفض الأوراقَ عن يده وذهب ليَجلسَ على أريكةٍ بيضاءَ في الغرفة. أمامه كانتِ الأوراقُ تتهادى بألوانٍ شتَّى وتُرفرفُ بهواءِ مِروَحةِ السَّقف. في هذه اللَّحظة، شعرَ بأنَّ عليه أن يُغادرَ العالمَ بهُدُوءٍ دون أن يمسَسَها بسوء، هذه الأوراق، وكان قبلها قد فكَّر في حرقها ورقةً ورقة، وهو يقصُدُ ذكرى فذكرى من أيَّام عمره الموبوء بالذِّكريات، غير أنَّه سُرعان ما عاود الجُلُوسَ الهادئَ المتموِّجَ أمام أوراقه. فتح ورقة فوجد أبياتاً من قصيدة. قرأها في عجلةٍ من سرِّه. لأوَّل مرَّةٍ لم يُحِسَّ بلذَّة الشِّعر تجري بين عُرُوقه؛ ولأوَّل مرَّةٍ قال في سرِّهِ إنَّ المجهودَ العاطفيَّ الَّذي بذله في كتابة رسائله لحبيبته، كان أكثرَ شاعريَّةً من كلِّ ما كتب من قصائد. هكذا ادَّخرتْهُ عاطفةُ الذِّكريات ليكتشفَ أنَّ الشِّعرَ ما هو إلَّا تلك القُبَلُ الَّتي امتصَّها في النَّهاراتِ الحارَّة، وشربها ككحولٍ دافئةٍ في ليالي الشِّتاءِ الموحشة.

فتح ورقةً إثرَ ورقةٍ، لكنَّه كان يتبلَّلُ بالدَّمعِ الصَّموت مع اقترابِ موعدهِ مع الموت.

الآن مرَّت أربعُ ساعاتٍ، ولم يكن يعرفُ فيمَ سيقضي ساعتَيهِ المتبقِّيتَين وكيف. فكَّر أن يذهبَ إلى الأماكن الَّتي أحبَّها ليُودِّعَها بحرارة، لكنَّ الوقت لم يكن ليُسعِفَه. فكَّر أن يُسافرَ للأزمان الَّتي قضى فيها أنبلَ لحظات الحب، وأن يُحاضنَ هناك لحظة الكينونة، لكنَّ الوقتَ لم يكن ليُسعِفَه.

أمام الأوراق، وبرجلَين حافيتَين، خلعَ كلَّ ما كان يرتديهِ وأصبح عارياً، عارياً تماماً مثلما كان في سرير حبيبتهِ في تلك الظَّهيرة، عند السَّاعة الثَّانية عشرة بالضَّبط.

تأهل تاريخي ..

صقور الجديان في دور الـ16 من أمم إفريقيا 2025

ملخص

أفق جديد

حقق منتخبنا الوطني إنجازاً لافتاً بتأهله رسمياً إلى دور الـ16 من بطولة كأس الأمم الإفريقية 2025 المقامة في المغرب، ليواصل «صقور الجديان» كتابة فصل جديد من الحضور المشرف في واحدة من أقوى البطولات القارية، وذلك قبل خوض مباراته الختامية في المجموعة الخامسة أمام منتخب بوركينا فاسو.

وجاء تأهل منتخبنا الوطني مستفيداً من فوز المنتخب المغربي العريض على نظيره الزامبي بثلاثة أهداف دون مقابل، وهي النتيجة التي حسمت حسابات أفضل أصحاب المركز الثالث، ومنحت السودان بطاقة العبور إلى الدور ثمن النهائي رسمياً، بغض النظر عن نتيجة المباراة الأخيرة في دور المجموعات.

ويحتل المنتخب الوطني المركز الثالث في ترتيب المجموعة الخامسة برصيد 3 نقاط، بعد فوزه المهم على منتخب غينيا الاستوائية بهدف دون رد في الجولة الثانية، وهو الانتصار الذي لعب الدور الأبرز في تأمين التأهل.

وبحسب نظام البطولة، يتأهل إلى دور الـ16 صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة، إضافة إلى أفضل أربعة منتخبات تحتل المركز الثالث. وقد تحقق ذلك لمنتخب السودان في ظل توقف رصيد منتخب أنغولا عند نقطتين في المجموعة الثانية، وخروج منتخب زامبيا من سباق المنافسة، ما جعل حظوظ «صقور الجديان» غير قابلة للتأثر بنتائج الجولة الأخيرة.

وكان المنتخب المغربي قد أنهى دور المجموعات متصدرًا للمجموعة الأولى برصيد 7 نقاط، عقب فوزه المقنع على زامبيا بثلاثة أهداف نظيفة. وافتتح أيوب الكعبي التسجيل مبكرًا في الدقيقة التاسعة، قبل أن يضيف براهيم دياز الهدف الثاني في الدقيقة 27، ثم عاد الكعبي ليختتم الثلاثية بهدف استعراضي، رافعًا رصيده إلى 3 أهداف في البطولة و20 هدفًا دوليًا بقميص «أسود الأطلس».

وبهذه النتيجة، تأهل منتخبا المغرب ومالي فقط عن المجموعة الأولى، دون صعود أي منتخب كأفضل ثالث، وهو ما خدم بشكل مباشر حظوظ المنتخب السوداني.

هدف غيّر مسار البطولة

بعيداً عن الحسابات الرقمية، يبقى فوز منتخبنا الوطني على غينيا الاستوائية في الجولة الثانية بعد خسارته من الجزائر بثلاثية نظيفة، هو اللحظة الفارقة التي أعادت الأمل وغيّرت مسار المشوار. ففي بطولة اعتادت أن تكون قاسية على «صقور الجديان»، تحدى المنتخب الوطني كل التوقعات، وانتزع فوزاً ثميناً بنتيجة 1-0، أعاد إحياء حلم تاريخي طال انتظاره.

لم يكن هذا الانتصار استعراضاً فنياً بقدر ما كان إعلاناً صريحاً عن شخصية الفريق. هدف المباراة جاء من ركلة ثابتة، بعد خطأ دفاعي من سول كوكو مدافع غينيا الاستوائية، لكنه كان ثمرة ضغط متواصل وإصرار ذهني واضح من لاعبي السودان في لحظة مفصلية.

بعد التقدم في النتيجة، أظهر صقور الجديان، بقيادة المدرب كواسي أبياه، انضباطاً دفاعياً لافتاً وبنية تكتيكية متماسكة، حيث أدرك اللاعبون أن إدارة الوقت وضبط الأعصاب لا تقل أهمية عن الأداء الفني. كل تدخل ناجح وكل تشتيت للكرة جسّد روح التضحية الجماعية لفريق لا يملك نجوم عالمية، لكنه يمتلك هوية واضحة وإرادة قوية.

ورغم المحاولات المتأخرة لمنتخب غينيا الاستوائية، نجح منتخبنا في الحفاظ على تقدمه حتى صافرة النهاية، محولًا الدقائق الأخيرة إلى اختبار قاسٍ للصمود، خرج منه مرفوع الرأس.

تكمن القيمة الحقيقية لهذا التأهل في سياقه الإنساني والوطني. فمنتخب السودان يشارك في البطولة وسط ظروف قاسية بسبب الحرب، ما يجعل كل هذا التأهل التاريخي بمثابة نافذة أمل لشعب يتوق إلى لحظة فرح.